اليسار الجديد

ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة.. نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

فلسطين لن تموت

برامج التغيير



مصر: بين التغيير الحقيقى والإصلاح الشكلى

دراسة: نموذج جديد للتنمية الوطنية

ملف: صحة المصريين فى خطر..!

القاعدة: تنظيم أم مجرد

مساهمات: سمير أمين.. لاتوش.. وشومسكى

ندوة - دراسات - حوارات - تقارير

الاصدار الثانى ـ العددان الثامن والتاسع ـ خريف ٢٠٠٤

اليسار الجديد

● ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

العدد الثامن والتاسع خريف ٢٠٠٤

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة- ميدان طلعت حرب-القاهرة. هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨ فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧.. البريد الالكترونى

alyassar@alahaLi.com

الاشتراكات فى مصر : سنوياً للأفراد ١٢ جنيها للمؤسسات ١٥ جنيها. خارج مصر: للأفراد ١٥ دولار للمؤسسات ٢٠ دولار.

المحتويات

بين التغيير الشكلى
والتغيير الوطنى المطلوب لمصر

■ د. إبراهيم سعد الدين

أصبحت قضية تغيير نظام الحكم فى مصر قضية حالة وملحة . فقد مضت أكثر من خمسين سنة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التى شكلت نظام الحكم الذى يتصف بالدمج بين السلطات التشريعية والتنفيذية . كما أن القضاء أصبح فى إطارها محاطاً به بين من يملك سلطة إصدار القوانين و من يملك قوة التنفيذ المادى لهذه الأحكام.

كما أن النظام يقوم فى قمة السلطة الموحدة والمندمجة على قيادة فردية لشخص الرئيس الذى يملك السيطرة على أجهزة التشريع والتنفيذ ، كما يملك السيطرة على التنظيم السياسى أو الحزب الحاكم الذى نشأ فى ظل الدولة وأصبح يؤدى إلى جانب الأجهزة الأمنية والإعلامية دوراً إعلامياً ومعلوماتيا . واندمج الحزب فى الدولة وأصبح جزءاً لايتجزأ منها.

وقد اتبعت ثورة ٢٣ يوليو فى مرحلتها الناصرية سياسات وطنية تحررية مضادة للاستعمار والصهيونية ، كما اتبعت سياسات اجتماعية لصالح العمال والفلاحين والطبقات الشعبية ، ونفذت برنامجا وطنيا للتصنيع وتنمية وطنية مستقلة ، وكان النظام يتخذ هذه السياسات بحكم توجهات قيادته التى اعتمدت على أجهزة الدولة القابضة على السلطات كلها وبالاعتماد على أجهزة أمن خارجي وداخلى هى مؤسسات رسم السياسات وتغذيتها بالمعارف والمعلومات وبدائل اتخاذ القرارات وبأجهزة إدارة قادرة على تنفيذ السياسة التى تتخذ ومتابعتها معتمدة على تعبئة الجماهير عن طريق صحافة وأجهزة إعلام صادرة عن الدولة ومسيطر عليها منها ، ورغم الهزيمة

العسكرية التى أفقدت النظام شرعيته فإن الهزيمة قد فجرت ضرورة الصمود ومواجهة العدو واستمرار التنمية المستقلة وحشد القوى من أجل مواجهة عسكرية مع إسرائيل . وجرى فعلا الاستعداد لذلك وأعيد بناء القوات المسلحة . بما مكن من تحقيق نصر ١٩٧٣.

وقد تم فى إطار نظام ٢٣ يوليو انتقال السلطة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر إلى نائبه الوحيد إذ ذاك الذى تم تعيينه رسميا عن طريق استفتاء تم تنظيمه فى ظل سيطرة أجهزة الدولة القابضة.

ورغم أن الرئيس الجديد وعد بإصلاح نظام الحكم والاحتفاظ بجوهر السياسات التى طبقت فى المرحلة الناصرية . فقد تخلص الرئيس من رجال عبد الناصر الذين كانوا يقبضون على أجهزة الحكم والأمن والإعلام وعلى التنظيم السياسى بعد ستة أشهر من توليه السلطة.

وما أن اكتسب الرئيس السادات شرعيته الخاصة بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ حتى بدأ فى تنفيذ سياسات مخالفه بعد أن كان الوعد بأن تستمر وتبقى واحتفظ بأسلوب الحكم ونظامه رغم الوعد بالتغيير.

وقد استطاع الرئيس أن يتخلص من خلفاء عبد الناصر وأن يبدأ طريقا مختلفا بفضل ما لمنصب الرئاسة من سلطات مجمعة . ولما تحيط برئاسة الدولة فى الثقافة السياسية من تقديس.

وكان من الطبيعى ألا يفرط الرئيس فى سلطته بعد أن انتصر باستخدامها فى مواجهة من يخالفونه سياسيا.

وكان دستور ١٩٦٤ قد رسم سلطات الدولة باعتبار أن رئيس الجمهورية هو الممسك بالفعل بالسلطة الشرعية وأنه هو مصدر الدفع فى العملية السياسية وهو مصدر اتخاذ القرارات ورسم السياسات فهو الرئيس الأعلى للدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، وهو من يضع السياسة العامة للدولة بمشاركة الحكومة التى يعين أعضاءها . ومجلس الوزراء طبقا للدستور ذو مسئولية تنفيذية فى الأساس . ورئيس الجمهورية يقترح ثلث أعضاء المجلس النيابى ترشيحه ، ويرشحه ثلثا أعضاء المجلس على الأقل ثم يطرح اسمه باعتباره المرشح الوحيد على الاستفتاء الشعبى ، وعند تمام الاستفتاء تكون سلطته مستمدة من الشعب مباشرة . مما لايملك المجلس النيابى إزاءه أية سلطة بينما يملك هو سلطة حل المجلس النيابى . ومن سلطته تعيين الوزراء ورئيس الوزراء وتغييرهم ، وله حضور جلسات مجلس الوزراء فيكون له رئاسته . ومدة ولايته هى ست سنوات تزيد سنة على مدة ولاية المجلس النيابى.

وقد اتبع دستور ١٩٧١ ذات النهج فى رسم سلطات الدولة وطريقة ترشيح رئيس

الجمهورية وطريقة الاستفتاء عليه ومدة ولايته وعلاقته بالسلطة التنفيذية . كما اعتبر بالإضافة إلى ذلك حكما بين السلطات . وأصبح من سلطته بالإضافة لذلك أن يتخذ إجراءات سريعة يواجه بها مخاطر أى حالة تتجاوز السلطات المبينة بالدستور وأن يعرض ذلك خلال خمسة عشر يوما على الاستفتاء العام طبقا للمادة ٧٤ . ورغم أن الرئيس السادات جعل الدعوة للديمقراطية والحرية هى أميز مايميز نظام حكمه عن حكم الرئيس عبد الناصر فقد انتهى الأمر بأن يصبح له من المناصب والألقاب والمسئوليات أكثر مما كان يحوزه عبد الناصر . ضاما إلى اختصاصاته إلى جانب أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة . إنه قد صار أيضاً الرئيس الأعلى لقوات الشرطة ، ورئيس الهيئة القضائية إلى جانب رئاسته للحزب الحاكم ومفوض عام فى جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والمجالات المتصلة بالأمن القومى إلى جانب سيطرته على المجلس الأعلى للصحافة.

وقد بقى الوضع على ماهو عليه بعد مصرع الرئيس السادات وحتى الآن ، ويصف المستشار طارق البشرى فى دراسة له عن الديمقراطية ونظام ١٩٧١ الأوضاع السائدة بقوله : إنه " مع بقاء ظاهرة الاندماج فى الرئاسة بين السلطات والهيئات على مدى يزيد على ٢٠ سنة بعد وفاة السادات فإن الظاهرة قد أصبحت أفدح وصار الوضع " إنه توجد سلطة تشريعية ولكن بغير استقلال ، وثمة سلطة قضائية ولكن محاط بها وبوزارة العدل نفوذ كبير فى إدارتها وثمة أحزاب ولكنها حزب حاكم مندمج فى السلطة وفى رئاسة الدولة ، وأحزاب معارضة تقوم بنشاط صحفى وباجتماعات لأعضائها فى الغرف والقاعات المغلقة ولاتصل إلى مؤسسات الدولة بنفوذ ذى أثر ، وثمة صحافة خاضعة للسيطرة ونقابات وجمعيات خاصة تخضع للسيطرة من جانب أجهزة الدولة ".

ويخرج المستشار طارق البشرى من توصيفه للأوضاع إلى استخلاص مهم وهو " إنه إذا حدث انفراد بالسلطة بغير مشاركة فى اتخاذ القرار وبغير تهديدات لها ولاتهديدات خارجية عليها وعلى امتداد زمان لاينتهى بتداول فان فى هذه الحالة تكون السلطة قد تشخصنت أى اكتسبت صفات العمل الخاص ، وتكون الدولة أهم الهيئات العامة وأدومها وأبقاها قد انتقلت من العموم إلى الخصوص فصارت شأنا خاصا بالقائم عليها ".

وتبرز شخصنة السلطة أكثر ماتظهر فى سيطرة حرم الرئيس على الحركة النسائية وعلى أنشطة مختلفة تتعلق بالطفولة وبالثقافة كما تبرز فى سيطرة نجل الرئيس على لجنة السياسات فى الحزب الوطنى ورئاسته لاجتماعات يشارك فيها رئيس الوزراء والوزراء

، وفي عديد من الاجتماعات والزيارات الرسمية دون أن يكون له منصب رسمي يؤهله لذلك ، كما تبرز أيضاً في التعديل الوزارى الأخير الذى تم بترشيح من لجنة السياسات التي يرأسها نجل الرئيس.

وترتبط الشخصنة أيضاً بتغييب ظاهرة الانتخاب كأداة لاختيار القيادات وتغليب الاعتماد على التعيين حتى في تلك المناصب التي كان يتم الانتخاب فيها من قبل . وبينما يصبح المعينون مسئولين أمام من قام بتعيينهم فإن من يقوم بالتعيين لايخضع لأى نوع من المساءلة أو المحاسبة.

وقد أخرت السلطة أى إصلاح سياسي حقيقي في مصر بدعوى أولوية الإصلاح الاقتصادى . إلا أن الإصلاح الاقتصادى نفسه اتخذ مسارا معوجا أدى به إلى الفشل وزيادة حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

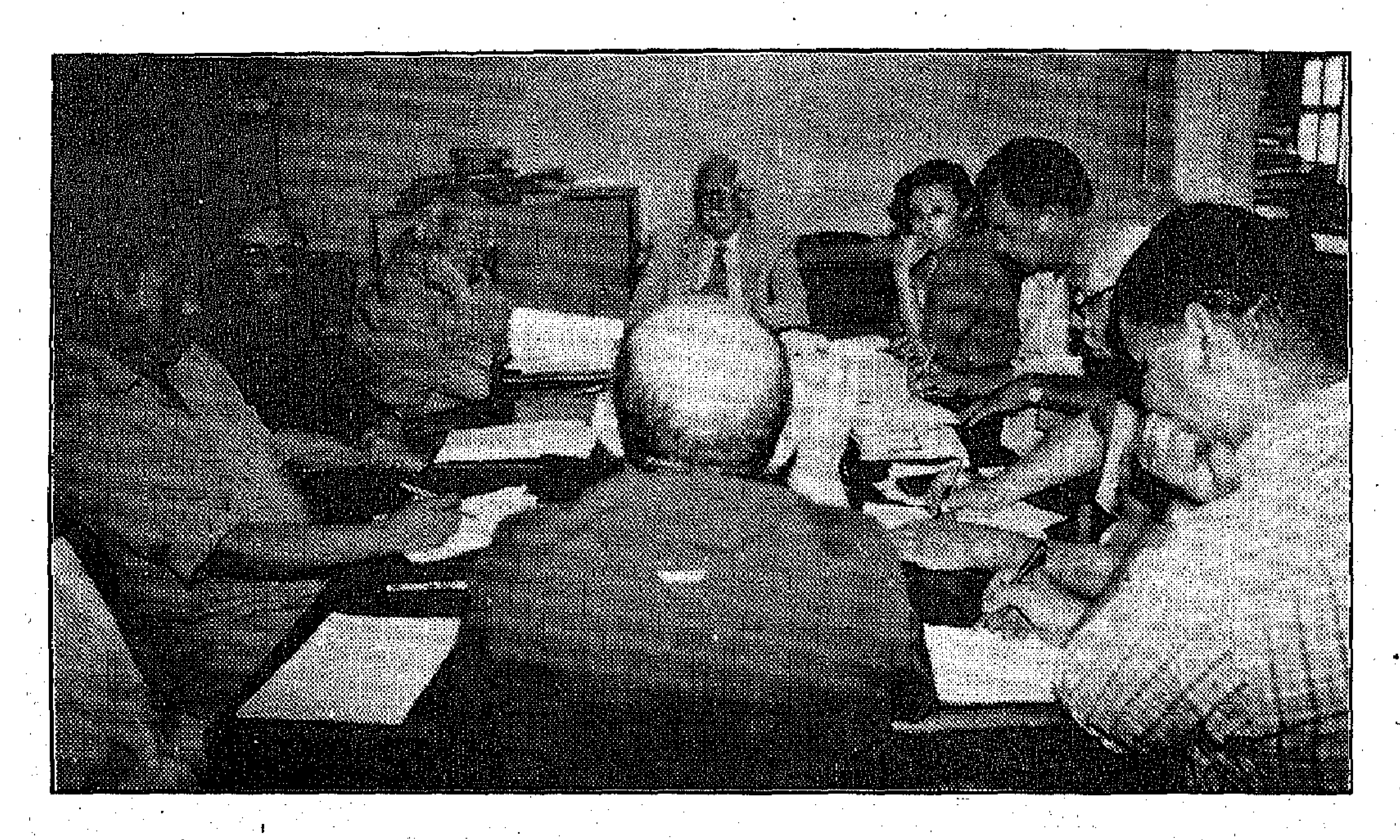
ومع الشخصنة أيضا يتم انتشار الفساد . فالعديد من المختارين تتم حمايتهم بواسطة من اختاروهم والذين يقومون بالدفاع عنهم .

لكل الأسباب السابقة ولغيرها مما ترتب عنها من نتائج أصبح تغيير نظام الحكم ضرورة حتمية ذات أولوية . من أجل ذلك أطلق حزب " التجمع " مبادرته التي تضمنها مشروع برنامج التغيير الوطني في مصر . والذى يشمل إلى جانب الإصلاح السياسى ، تحديداً للمواقف الوطنية ، ومطالب الإصلاح الاقتصادى والاجتماعي ذات الأولوية التي يمكن أن تلتف حولها كل القوى الوطنية في مصر على اختلاف اتجاهاتها.

ويتطلع " التجمع " أن يصبح هذا المشروع بعد مناقشته وإدخال أى تعديلات ضرورية عليه مشروعا لكل مصر تناضل كل القوى الحزبية والديمقراطية والمنظمات الأهلية والنقابات والاتحادات وغيرها من أجل وضعه موضع التطبيق.

إن التغيير الشكلى في الوزارة ، واختيار جيل جديد أكثر شبابا لتولى المسئولية عن تسيير وزارات الدولة لن يكون مجديا لتحقيق أى إصلاح جاد أو تبنى أى سياسات وطنية أو اجتماعية جديدة خاصة إذا كان هؤلاء هم على الأكثر عناصر فنية . قد يعرف بعضهم بالإجادة في مجاله الخاص . ولكن لم يعرف عن أى منهم تبنى أى فكر إصلاحى شامل حتى في المجالات التي هم مسئولون عنها ويغيب عن أغلبهم أى نظرة عامة لجملة القضايا التي تعاني منها مصر.

حول برنامج " التجمع " للتغيير الوطنى



المشاركون :

١- د. إبراهيم سعد الدين
٢- أحمد بهاء شعبان
٣- حسين عبد الرازق
٤- عادل الضوى
٥- عبد الغفار شكر
٦- فاروق العشرى
٧- محمود أمين العالم
٨- د. منار الشوربجى

اليسار.. تفتح حوارا حول
برنامج " التجمع " للتغيير الوطنى

أعدها للنشر: إنتصار بدر

د. إبراهيم سعد الدين : تغيير أسلوب الاستفتاء مفتاح التغيير فى مصر.

حسين عبد الرازق : نريد حشد أكبر قاعدة جماهيرية حول المشروع.

محمود أمين العالم : معركتنا بالأساس من أجل الدستور.

عبد الغفار شكر: نحتاج إلى برنامج عاجل يستفيد منه الجميع.

منار الشوربجى : الباقى من الزمن أقل من طموحاتنا فى التغيير.

أحمد بهاء شعبان : النظام فاسد ومستبد وغير صالح للاستخدام.

فاروق العشرى : الحكم على ثورة يوليو بالنظر لمشروعها الوطنى.

نناضل لاستعادة بعض مافقدناه بعد حكم السادات.

عقدتّ مجلة اليسار الجديد ندوة حول مشروع حزب التجمع للتغيير الوطنى ،أدارها الدكتور إبراهيم سعد الدين عضو المجلس الاستشارى للتجمع ورئيس مجلس إدارة مجلة اليسار الجديد ، وشارك فيها عبد الغفار شكر عضو المكتب السياسى لحزب التجمع والكاتب والمفكر محمود أمين العالم وحسين عبد الرازق الأمين العام لحزب التجمع والدكتورة منار الشوربجى أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية والمديرة الأكاديمية لمركز الدراسات الأمريكية بها ، وأحمد بهاء شعبان الناشط السياسى واليسارى المستقل ، وفاروق العشرى القيادى الناصرى المعروف . وفيما يلى عرض مفصل لوقائع الندوة .

التغيير أساس برامجه

الدكتور ابراهيم سعد الدين : أريد أن أبدأبكلمة صغيرة هى أن موضوع التغيير مطروح من حزب التجمع منذ صدر برنامجيه الأول والثانى بما يعنى أن التغيير ليس جديداً بالنسبة لفكر التجمع ، فالتجمع يطرح تغيير النظام القائم ، لكن الجديد فى الأمر أن قضية التغيير أصبحت قضية حالة على مستوى المجتمع كله وعندما كنا نطرح قضية التغيير لم يكن المجتمع كله مهيأ لها ، اليوم ، الظرف الذى نعيش فيه عملية التغيير قضية أصبحت مطروحة على المستوى الشعبى المصرى ، وعلى مستوى العالم العربى فى كثير من الأحيان وأيضا فى العالم ، وماجعل عملية التغيير تطرح بالحاح هو حالة الركود والجمود التى استمرت لفترة طويلة جداً فى مجتمعاتنا العربية ومن بينها المجتمع المصرى . فالأوضاع المصرية فى حالة جمود شبه كامل وتسير من وضع سيئ إلى أسوأ خلال فترة زمنية طويلة ، على عكس مايقوله الحزب الوطنى إن المجتمع فى حالة تقدم مستمر لأن المجتمع فى حالة زيادة عمق الأزمة وهذا مايعرفه الجميع . المسألة لاتحتاج إلى شرح ، وكون المجتمع أصبح مهيأ لعملية التغيير يجعل هذه القضية حالة والمهم فيها ليس الناحية الفكرية ولا النظرية ، إنما المهم الناحية الكيفية التى يمارس بها العمل السياسى من أجل إحداث تغيير مناسب للأوضاع المصرية ونقلها من حالة الجمود إلى حالة أخرى مختلفة ، والحقيقة إن نظام الحكم الموجود بدأ منذ عام ١٩٥٤ وليس عام ١٩٨١ ، هو النظام الذى قام عام ١٩٥٤ وركز السلطة فى يد رئيس الجمهورية ، ومن هنا وجدنا أنه مع تغيير الرؤساء يمكن أن تتغير السياسات لأن السيطرة الكلية للرئيس تمكنه من ذلك برغم أن أجهزة السلطة قد تكون هى نفسها ودون تغيير كبير ، إن مايتمتع به الرئيس من سلطات يجعله قادراً على تغيير مسار العملية التاريخية

بالكامل وبنفس أجهزة السلطة القائمة ، وإذا أخذنا الفترة التاريخية من عبد الناصر حتى الآن فمنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ حدث تغيير فى أجهزة السلطة فى العهد الملكى ونشأت أجهزة جديدة بينما منذ أن نشأت هذه الأجهزة حتى الآن فهى مستمرة ، يحدث تغير فى الأشخاص لكنهم يمارسون العملية السياسية على نفس النمط ومن هنا فإن عملية التغيير لايمكن أن تتم فى مصر دون تغيير نظام السلطة وليس تغيير الأفراد أيا ماكانوا، وهذا ماحاول التجمع أن يطرحه فى الورقة التى أظن أن الأستاذ حسين عبد الرازق مسئول عنها بالدرجة الأولى وهى موجودة معكم وموضوعنا مناقشة هذه الورقة مع التركيز بصفة أساسية على ما العمل من أجل نقل هذا من شعار إلى خطة عمل ؟.

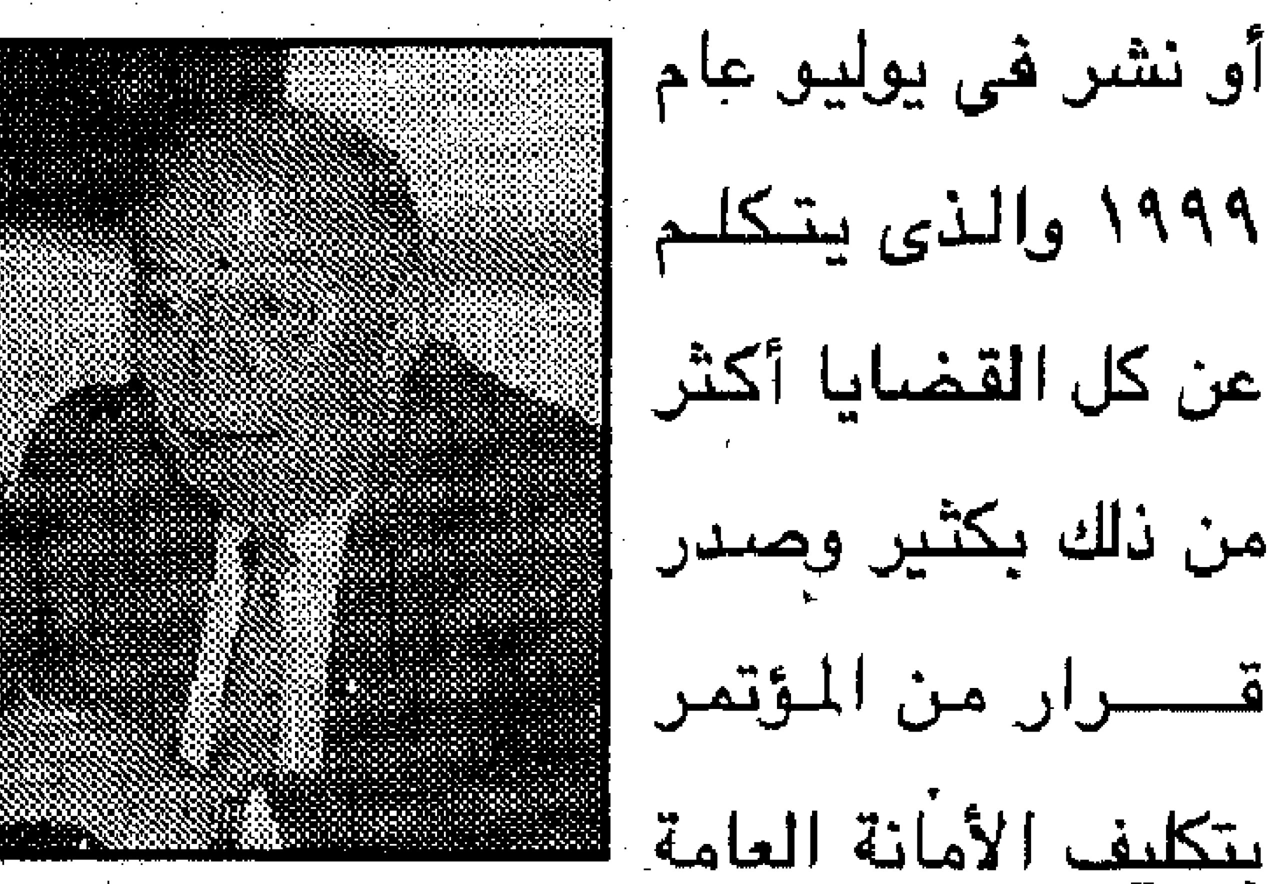
عبد الغفار شكر : هناك نقطة لابد أن تأخذ جانباً خاصاً من النقاش وهى موقع الديمقراطية من عملية التغيير فى مصر.

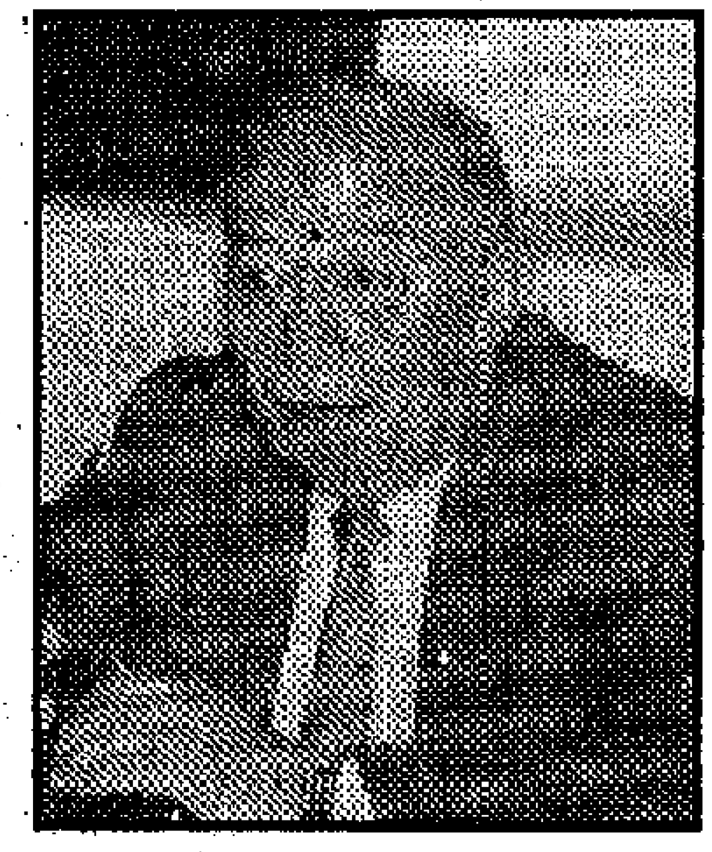
محمود أمين العالم : ليس هناك فرق بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية فى التنفيذ العلوى ، وأنا هنا اخترت الطرح الذى ذكرته سيادتك ، وأعتقد إننا يجب أن نركز المسألة على شكل السلطة الحقيقية لأن لها أهميتها ، فعندما نتأمل شكل السلطة فى الحالة المصرية لانستطيع أن نتوقف عند الشكل السياسى على الرغم مما يمكن أن يكون له من دلالات سلبية ، بمعنى أنه قد تكون هذه الظاهرة بدأت من ثلاثة قرون مثلاً ليس مهماً ،المهم تأمل ماحدث ، الذى حدث أن الإخوان حاولوا فرض الإرادة ، والشيوعيين رفضوا سياسات معينة وخرجوا وبقيت السلطة وسطية ووجدت نفسها مسئولة عن جهاز دولة كامل وليس لها حزب ، وفى التاريخ الذى نعرفه عندما تقوم سلطة تغيير خاصة إذا كان تغييراً حازماً ولم تغير جهاز الدولة القديم وما الذى حدث ؟ أن جهاز الدولة استولى عليها فهذا ليس معناه أن نقف عند هذا بل نتأمل ما الذى حدث رغم ما ارتكبه جهاز الدولة من أخطاء ومواقف ، الذى حدث تغيير جذرى فى البنية الاقتصادية ، تغيير جذرى فى التعليم ، تغيير جذرى فى السياسة الخارجية ، وكل هذه المسائل لم تؤت أكلها الحقيقى ثم جاء نظام آخر له الشكل العلوى ، ليس لأن الشيوعيين خرجوا وغيرهم ولكنه فرض نفسه وفرض سياسة جذرية مخالفة ، ومن ثم لايمكن القول أن المسألة هى استمرار نظام أو أن النظام هو الشكل ، وأنا باعتذر أنى أخذت الكلمة بعد الكلمة الافتتاحية

لكنها قضية مهمة للغاية لأنها موضع خلافنا، أشعر أن التركيز على الشكل كما ذكره الدكتور ابراهيم في كلمته والحقيقة لايوجد سياسى يبدأ بما العمل بدون لماذا وليه وإزاى وكيف خاصة بعد ملاحظتى لأكثر من زميل يكتبون فى الأهالى ويركزون على فكرة الديمقراطية، الديمقراطية فى أى واقع وأى شكل وأى دلالة وخاصة فى هذا الوضع على سبيل المثال واسمحوا لى أن انتقل لنقطة أخرى فأنا لاأجد فى الورقة أى إشارة للدستور ، هل تعلمون أن الدستور جيد ولكن لايعمل به ، هناك اجهاض للدستور ومن ثم فما هى معركتنا مع هذا الدستور الذى يتكلم عن القطاع العام ، والتوجه الاقتصادى ، هذا الدستور ملئ ولم نفكر فى معركة دستورية من أجل إعمال الدستور على سبيل المثال فى الوقت الذى يمكن أن تصبح هذه المعركة ليست ديمقراطية فقط ، ولكن ديمقراطية واجتماعية وسياسية ، أخشى أن نجتمع ونقول ما العمل العملى فقط أيضا لابد من العمل الفكرى أيضاً.

إن معركتنا من الداخل وليست من الخارج الأمريكانى فالخارج الأمريكانى متحقق منذ سنوات والداخل الذى يريده الأمريكان أيضا متحقق فإذا دفعنا قضية الديمقراطية ككل بالمعنى العام لن تحقق رؤية بنيوية فى واقعنا كما أرى فى التقرير مثل " تطوير مناهج التعليم ماذا تعنى بهذا، هناك أشياء تبدو كما لو كانت ينبغيات ، ينبغى نفعل كذا وينبغى نقول كذا المسألة فى رأيى غير هذا تماماً بل ينبغى نفعل كذا لماذا وكيف ، أنا أتحدث بشكل عام ، علينا أن نبدأ بالدستور لأن الدستور مضروب بالجزمة وهذه قضية دستورية كبيرة إلى جانب السياسات التى لا أرى إلا الصورة الجهيرة جداً لمطلب الديمقراطية معلقا فى الفراغ ومعزولاً وأنا فى رأيى لابد من التعشيق ربما أكون مغالياً ولكن التعشيق ، بمفهوم الديمقراطية التى نريدها وهذا هو الفارق بيننا وبين أمريكا واكتفي بهذا القدر.

حسين عبد الرازق لكى أوضح .. هذا ليس البرنامج العام لحزب التجمع الذى صدر أو نشر فى يوليو عام ١٩٩٩ والذى يتكلم عن كل القضايا أكثر من ذلك بكثير وصدر قرار من المؤتمر بتكليف الأمانة العامة





واللجنة المركزية باصدار برامج متخصصة انتهى منها برنامج وهو الخاص بالتعليم ، هذه أول نقطة أريد توضيحها ، النقطة الثانية أنه بعد صدور البرنامج العام صدرت مجموعة من القرارات تطبيقاً لهذا البرنامج نسعى

لتحقيقها خلال خمس سنوات وهذا المشروع المطروح أمامكم مشتق من البرنامج ، وهو برنامج عاجل المفروض أن نسعى إلى تطبيقه خلال ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ قبل استفتاء الرئاسة في سبتمبر وقبل انتخابات مجلس الشعب في ٢٠٠٥.

إذن هو برنامج لمرحلة زمنية أقل من سنتين يستهدف أن يكون استفتاء الرئاسة مختلفاً واصررنا في بدايته على إنه مشروع لبرنامج للتغيير الوطني مطروح أولاً على الأحزاب والقوى السياسية والمجتمع المدني بهدف أن يصبح برنامجاً تتبناه كل القوى الوطنية والديمقراطية في مصر وقد أنهيناه بدعوة الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث - إلخ للنقاش حوله واقتراح التعديلات والإضافات لنصل من خلال النقاش إلى برنامج متفق عليه وقمنا بعقد ندوة دعينا إليها ٤٥ شخصية متنوعة ، من الإخوان المسلمين والشيوعيين ومابينهما وعدد من الشخصيات المستقلة قدموا ملاحظاتهم ، كما عقدنا اجتماعين أحدهما مع ممثل حزب الوفد ، أعد بعض التعديلات ستصلنا قريبا والاجتماع الثاني كان مع رئيس الحزب الناصري وقريباً سيرسل لنا أيضا بعض التعديلات ، هذا ولم ندع أي قوى في السلطة ، فليس لدينا وهم بأن السلطة التابعة للسياسة الأمريكية يمكن إقناعها بتبني برنامجنا الاقتصادي ، وعندما يصبح البرنامج في أيدينا سنحاول طرحه على الرأي العام ككل وليس النخبة السياسية فقط .

الديمقراطية مفتاح التغيير

النقطة الثانية وهي قضية الديمقراطية السياسية ، حزب التجمع بكل وثائقه خاصة في المرحلة الأخيرة يرى أن الديمقراطية السياسية هي المدخل لأي تغيير ولايضع شرطاً لذلك ، ونحن نطالب بديمقراطية سياسية على ضوء المبادئ العامة التي استقرت للديمقراطية السياسية في العالم وفي حال نجاحنا في تطبيق الديمقراطية ومن ثم تداول السلطة لانخشى أن يصل إلى السلطة أي تيار أخر سواء كان الإخوان المسلمين أو غيرهم فمسئوليتنا أن نصبح قوة حقيقية في الشارع وستأتي بنا الانتخابات في مرة قادمة وإذا كان هناك من يخشى من وصول الإخوان للسلطة ثم الانقلاب على الديمقراطية فهناك أيضا هذا التخوف لدى البعض ضد الشيوعيين ، ونحن هنا لانقبل المزايدة على أحد ونثق في أن الديمقراطية ستفرض نفسها على الجميع ونحن مهتمون بالحوار حول هذا البرنامج وإجراء تعديلات مع كل القوى المستعدة لذلك.

محمود أمين العالم : لدى ملحوظة صغيرة ، هذا ليس برنامجاً بمعنى عندما تقول الضغط من أجل القضاء على الفقر أين البرنامج هنا؟

عندما نقول إصلاح ضريبى فهل هذا برنامج ؟

هناك كلام عن التغيير ولكن على أسس غامضة هذه ينبغيات عامة لاتؤدى إلى دلالة واضحة عكس ماذكرت .

حسم القضايا الخلافية

الدكتورة منار الشوربجى : أشكر الأستاذ حسين على هذا التوضيح فلم يكن واضحاً فى ذهنى هل هذا برنامج للتغيير فأين الإطار الزمنى المحدد له وماعلاقة هذه الورقة بالبرنامج العام لحزب التجمع ولكن



رغم تحديدك للإطار الزمنى بمدة عامين فأتصور أن هذه المدة أقل طموحاً مما هو مطروح فى الورقة فلا يعقل أن نقضى على الفقر مثلاً فى خلال عامين ولايجوز الحديث عن التعليم فى إطار هذه المدة ، وإذا كنا نريد إجماعاً وطنياً فلا يمكن الحديث عن معركة ضد الخصخصة وبالتالى هناك أشياء فى هذه الوثيقة سترفضها بعض القوى الوطنية ، أيضا حديثك عن الديمقراطية وهو جانب السياسة المحتمل الحديث فيه مع الحكومة فى حين الجوانب الأخرى سترفضها الحكومة مثل الجانب الاقتصادى والاجتماعى وهى الجوانب المقبولة من القوى الوطنية.

أنا الحقيقة اجتهدت فى قراءة هذا النص على أساس زاويتين ، الزاوية الأولى الرؤية العامة والاتساق فى الرؤية العامة ، والثانية هى التفاصيل والتوازن مابين الرؤية العامة والتفاصيل ، وإلى أى مدى نحتاج إلى التفاصيل واتفق مع الأستاذ محمود أمين العالم أن هناك غياباً للتفاصيل ، على أية حال سأتكلم عن التغيير السياسى والدستور ، لأنه إذا تحدثنا عن جمهورية برلمانية إذاً نحن نتحدث عن تقليص سلطات رئيس الدولة لفترة محددة فقط لأنه إذا أقمنا جمهورية برلمانية سيصبح رئيس الدولة دوره شرفياً ومن ثم لسنا فى حاجة للحديث عن سلطات رئيس الجمهورية لأن هذه مرحلة مؤقتة ، أريد أن أوضح أن هناك انفصالاً مابين الكلام عن الجمهورية البرلمانية وباقى النقاط الأخرى .

النقطة الثانية المهمة فى هذا السياق أن الورقة تحدثت عن جمهورية برلمانية وقبلها بسطرين تكلمت عن واحدة من أهم الشروط الأساسية لعملية تحقيق الديمقراطية وهى الفصل بين السلطات كيف والنظام البرلمانى

لايوجد فيه فصل بين السلطات ، أعتقد أننا فى حاجة لبلورة رؤية واضحة لما نريد هل نريدها جمهورية رئاسية مع إعادة النظر فى سلطات كل مؤسسة أم نريدها جمهورية برلمانية وبالتالى ستختلف المسألة وهذا مايطرح نفس الفكرة التى طرحها الأستاذ أمين العالم ألا وهى الدستور فتصورى باستثناء الجملة الخاصة بإلغاء المادة (٧٤) لايوجد كلام عن الدستور وهذه مسألة مهمة جداً فما موقفنا عن وجود الدستور لأن الكلام حول جمهورية برلمانية معناه تغيير الدستور فهل نقبل تغيير الدستور أو بعض ماورد فيه هذه المسألة لابد من التعامل معها لأنها قضية خلافية فى مصر ، نفس الملاحظة تنسحب على شىء آخر وهو غياب الحديث عن قضايا مهمة جداً فى العمل الوطنى مثل إطلاق حرية تشكيل الأحزاب وهل نقبل أن تكون مطلقة وبالتالى هل نقبل تشكيل الأحزاب الدينية ، هذه أيضا قضية خلافية لابد من حسمها لأن ما العمل تعنى الضغط على الحكومة، ومفتاح هذا هو الاجماع الوطنى حول تغيير حقيقى فى مصر وحتى لاتستغل الحكومة الانقسام مابين القوى الوطنية المختلفة ومن ثم لابد من جهد للتوصل إلى اتفاق على القضايا الخلافية ، أيضا الورقة تتحدث عن الإعلام المرئى وغاب الحديث عن قضية مهمة جداً وهى حال الصحف الحزبية وتمويلها وفى تصورى لابد من وجود شكل قانونى لحماية الصحف الحزبية وتمويلها ، أيضا غابت التفاصيل فى موضوع الخطاب الدينى رغم أهمية هذا الموضوع فهناك شبه إجماع عن حاجتنا لتجديد الخطاب الدينى ولكن من سيقوم بتجديد الخطاب الدينى وكيف هل هم المشايخ أم الذين يدرسون الدين فى المنازل أم غيرهم ، نحن فى مرحلة حرجة جداً فى تاريخ مصر ولم نعد نملك رفاهية الحديث بالعموميات ، لابد أن نكون أكثر تركيزاً وتفصيلاً وهذا ينقلنى للجزء الاقتصادى فهناك غياب كامل له فى الورقة فلنفترض أننا تخلصنا من الحكومة كيف سندير ميزانية الدولة ، يبقى الحديث عن تطوير التعليم وهو جيد وكل القوى الوطنية تتحدث عن تطوير التعليم . وكل منها له رؤية مختلفة عن الآخر ، فما هى الأولويات فى عملية تطوير التعليم ، نسبته فى الميزانية العامة للدولة خصوصاً وأن البرنامج يطرح شيئاً آخر مثل الرعاية الصحية فموضوع الميزانية من الضرورى إدارة حوار حوله بين القوى الوطنية المختلفة.

النقطة الأخيرة وهى العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية وفى تصورى أنه لابد من عقد مؤتمر مواز خاصة ونحن على أبواب الحملة الإنتخابية الأمريكية ، صحيح من ستأتى به الانتخابات لن يكون الأفضل ولكن

هناك أحاديث كثيرة حول المعونة الاقتصادية ولا أعتقد أن هناك خلافاً بين القوى الوطنية حولها إنما القضية الأهم هي المعونة العسكرية ، نحن نعتمد على الأمريكان عسكرياً وبالتالي نحن أمام قضية مهمة للغاية وهي كيف نحمي الأمن القومي المصري ، بدون الحديث عن المعونة العسكرية لن نصل إلى نقاش موضوعي هادف في العلاقات المصرية ـ الأمريكية.

تغيير أم إصلاح ؟

أحمد بهاء شعبان : قبل حديث الأستاذ حسين عبد الرازق كانت لدى عدة ملاحظات على الورقة فقد تصورت أنها بيان خاص بحزب التجمع موجه إلى العامة ، واليوم ونحن نناقش مسألة التغيير لابد من مناقشة مفهوم



التغيير ومفهوم الإصلاح ،لأنه بدون حسم هذه القضية سندخل في متاهة كبيرة جداً ، فهناك خلط سواء في هذه الورقة أو في الثقافة السياسية بشكل عام مابين المفهومين، وهما من وجهة نظري مفهومان متناقضان ، فالإصلاح يبدأ أو يكون متاحاً حينما تكون هناك بيئة سليمة وبها بعض الأخطاء والتجاوزات التي يمكن استبدالها أو استعواضها كي يعود البناء إلى سابق عهده الصحيح والسليم الذي يمكن الاعتماد عليه، ولكن حينما تصل بنا الأمور إلى هذا البناء الفاسد برمته فالحديث عن الإصلاح يصبح نوعا من تجميل القبيح وترويجاً لنظام فاسد ينبغي الخلاص منه ، وهذا يدخلنا في متاهات لن تؤدي لموقف سليم وبالتالي أود في البداية أن أتحفظ على قضايا مطروحة من منطلق إمكانية إصلاح النظام لأن جوهر الاتفاق العام بين الناس أن النظام تم عبر عقود طويلة اختراقه من مؤسسات الفساد الداخلية والخارجية ولم يعد صالحاً للاستخدام وبالتالي سأبدأ معتمداً على قضية التغيير ومتجاوزا قضية الإصلاح لأن الإصلاح قضية يطرحها الحزب الوطني والولايات المتحدة الأمريكية والقوى التي تعتمد في وجهات نظرها للواقع على هذا النظام باعتباره قابلاً للاستمرار .

غياب البعد الاجتماعي

تعقيبا على كلام الدكتور إبراهيم فأنا لم أشعر في السياق العام للحديث بوجود البعد الاجتماعي ، وكنت أتصور أن حزب التجمع باعتباره يقدم نفسه كحزب يساري يتبنى مطالب الطبقات الشعبية في المجتمع لن يغيب عنه الانتماء الطبقي خاصة في تحليل الدكتور إبراهيم فقبل كلام الأستاذ حسين تبدو الورقة

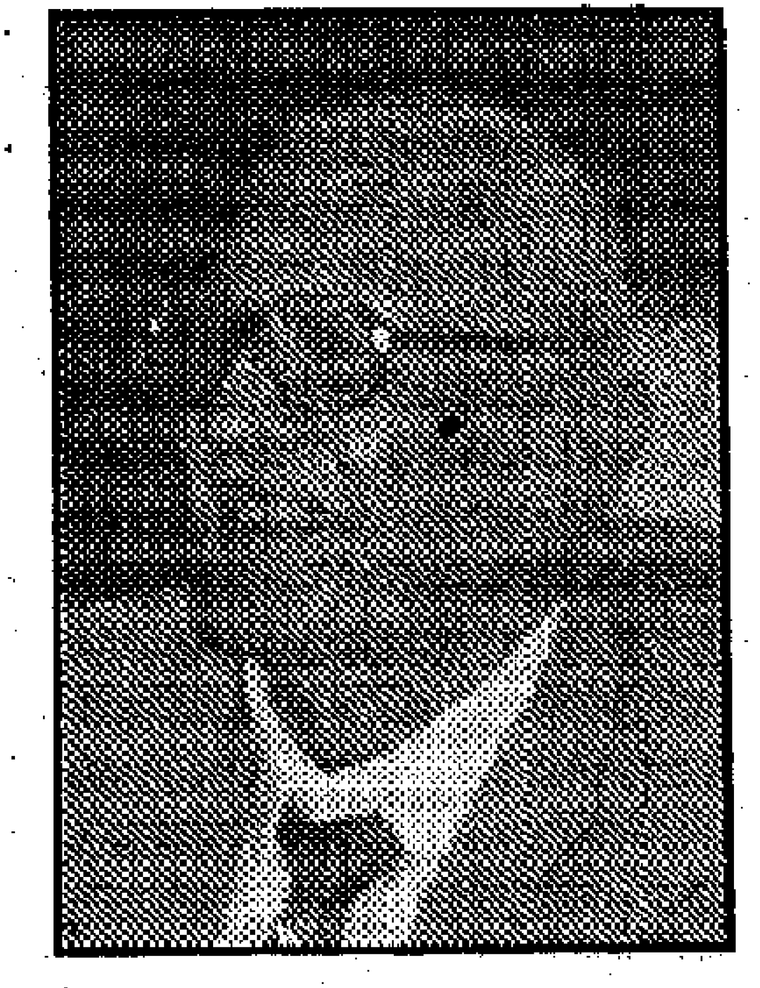
وكأنها بيان عام سيوافق عليه الجميع فالرأسماليون مع بعض الإصلاحات الطفيفة فى البرنامج ، وحزب الوفد سيوافق لأن البعد الاجتماعى الطبقى غائب ، وانطلاقاً من هذه الملحوظة يبدو طبيعياً أن النظام الراهن هو امتداد لنظام ٢٣ يوليو فى غياب الرؤية الطبقية لكن إذا وضعنا فى الاعتبار أن المتغيرات الطبقية الحادة جداً التى جرت فى كل المجتمع المصرى وخصوصاً بعد انقلاب ٧١ وبالأخص خلال الربع قرن الأخير فأنا أعتقد أن هناك تغييراً عميقاً فى التوجهات والمصالح الطبقية وفى الرؤى والانحيازات الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية فى النظام القائم وبالتالى إذا سلمنا بأن هذا النظام هو امتداد لنظام ٢٣ يوليو فى واقع الأمر ستشل قدرتنا على التغيير به فنظام ٢٣ يوليو كان نظاماً وطنياً وله مشروع برنامج وطنى حتى وإن كنا معترضين ولنا خلافات معه ، هذه المسألة لابد من إيضاحها قبل أن أعود لكلام الأستاذ حسين عبد الرازق والحقيقة هو طرح منحى آخر باعتبار أن هذا المشروع مطروح على القوى السياسية لبلورة برنامج للنضال خلال أقل من عامين ، وأعتقد أن ملاحظة الدكتورة منار الشوربجى باستحالة ذلك موضوعية ففى ظل الإدراك لطبيعة الوضع الحالى وهزال الحركة السياسية والقيود العنيفة جداً التى تحيط بعملية الحركة المعارضة ، وفى وضعية تنصل فيها النظام الحاكم حتى من وعوده بتغيير شكلى فى بنيته فان الكلام عن التغيير كلام فارغ ، ومن يتحدث عن الإصلاح عليه أن يراجع نفسه وبالتالى ما العمل فى ظل هذه القواعد الجديدة القديمة.

أعتقد أن التغيير فى مسار عملية الإصلاح منذ فبراير ٢٠٠٤ حتى الآن المفصل فيها هو زيارة الرئيس مبارك لأمريكا وأستطيع أن استنتج أنه قد تمت عملية مقايضة بين النظام واستمراره لما هو عليه فى مقابل تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن الضغط باسم التغيير أو الإصلاح ، وبالتالى نحن أمام نظام يمكن أن يوصف سياسياً بأنه نظام مستبد ولن يقدم أى تنازل وغير مستعد لأدنى مشاركة فى السلطة وغير قابل للتطوير أو الاصلاح ، ولم يعد أمامنا غير نقطة واحدة فقط منذ الآن حتى نهاية العام المقبل وهى تكثيف القوى لإبراز موقف واضح جداً من القوى السياسية برفض هذا النظام وطرح برنامج للتغيير من نقطه واحدة هى " تغيير النظام " وبناء نظام وطنى ديمقراطى جديد بملامح تفصيلية يمكن النقاش حولها فيما بعد نظراً لصيغتها الاستراتيجية وضيق الوقت .

الأستاذ عبد الغفار شكر : هناك توضيح لابد منه لتصحيح ما انطبع فى الأذهان

باعتبار ثورة ٢٣ يوليو ممتدة بسياستها حتى الآن بالطبع لا ، فالأستاذ طارق البشرى له دراسة عن نظام الحكم ١٩٧١ تقول إن ثورة يوليو أقامت نظاماً فردياً للحكم مصحوباً بالوطنية وبالعدالة الاجتماعية وان التركيبة الثلاثية له كانت تخفف من حدة الحكم ثم جاء السادات وفك النظام وأعاد تركيبه تاركا فيه الحكم الفردى بدون العدالة الاجتماعية والوطنية ، وفى العشرين عاماً الأخيرة حدث شخصنة للدولة واستمرار للمناصب الرئيسية والأحكام العرفية.

الدكتور ابراهيم سعد الدين : عندما نتكلم عن ثورة يوليو فنحن لانتكلم عن نظام الحكم وإنما نتكلم عن سياسات الحكم وتوجهاته طوال هذه الفترة ويمكننا أن نفرق بوضوح بين مرحلة وطنية تهدف للعدل



الاجتماعى والاستقلال ومرحلة عكس هذا تماماً بدأت منذ عام ١٩٧١ تتجه للارتباط الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الحليف الاستراتيجى الوثيق وفض النضال ضد الاستعمار والتوقف عنه كاملاً فان تغيير التوجهات الاقتصادية والسياسية شيء وكيف ينظم الحكم فهذا شيء آخر ، وأنا قصدت فى كلامى أن النظام الموجود فى الحكم نظام رئاسى ، للرئيس فيه سلطات كبيرة للغاية وهو شبيه من ناحية المظهر فقط بالنظام الرئاسى الأمريكى ولكنه يخلو من أى قوى موازية لقوى الرئيس عكس النظام الأمريكى الذى يتمتع فيه الرئيس بقوة كبيرة تنتخبه ولكنه محكوم فى ذات الوقت بكونجرس قوى جداً ، وبنظام قانونى ومن ثم هو نظام به توازنات ، إن النظام المصرى وكل أنظمة دول العالم الثالث تتركز السلطة فيها بصفة أساسية فى يد الرئيس الذى يحدد سياسات ينفذها رئيس الوزراء دون أن يكون له برنامج ذاتى فالبرنامج هنا هو برنامج الرئيس ، فى هذا الإطار يطرح تغيير نظام حكم الدولة والقصد فيه تغيير مادى لنظام تتركز السلطة فى يد فرد يجرى عليه الاستفتاء ولاينتخب وقد ذكرت فى البداية أن أجهزة السلطة فى الدولة التى تم تغييرها مابين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ أصبحت بعد ذلك تقبل توجهات الرئاسة المختلفة وتقوم بتنفيذها ويمكن القول أن عبد الناصر كان على يسار جهاز السلطة للغاية والسادات وصل إلى أن أصبح على يمين جهاز السلطة للغاية خصوصاً فى العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة ومنذ الثمانينيات حتى الآن أجهزة السلطة والرئاسة أقرب إلى

بعضها البعض منها فى عهدى عبد الناصر والسادات والمطروح هنا هو كيفية تشكيل أجهزة الحكم وهل يستمر النظام الرئاسى الحالى معتمداً على أسلوب الاستفتاء أم أنه لابد من تغيير هذا باعتباره مفتاحاً للتغييرات الأخرى.

برنامج الحد الأدنى

فاروق العشرى : فى البداية أحب أن أوضح أننى مع مبدأ القضايا التى تطرح للنقاش ويتم التجمع حولها فاذا كانت هناك دعوة من التجمع للالتفاف حول المشروع المطروح فهناك أيضا مشروعات



أخرى مطروحة يتعين وضعها فى الاعتبار ولو برؤية نقدية ، هذا من أساسيات الرؤية الموضوعية التى نود الوصول إليها . واسمحوا لى قبل الحديث عن هذا بتعقيب فيما يتعلق بثورة يوليو قبل وبعد عام ١٩٧١ الاشكالية ليست فى آليات الحكم فقط ولكن يحكم عليها بالنظر إلى المشروع الوطنى والاجتماعى التحررى الذى كان مطروحاً حتى عام ١٩٧١؛ لأن هذا المشروع ووجه بالتحديات التى تمكنت من ضربه سواء من الخارج أو من السادات أو من غيره وهذه هى القضية التى تجمعنا حالياً لأننا نناضل حالياً فى سبيل استعادة بعض ماكان لدينا قبل عام ١٩٧٠ ومن ثم فما هى سمات المشروع الوطنى التحررى الاجتماعى الذى يناسب مصر فى هذه المرحلة.

النقطة الثانية ، علينا أن نركز على سمات الواقع الحالى ونحن نتحدث عن الديمقراطية ففى رأيى يستحيل الوصول للسلطة سلمياً فى ظل النظام القائم وآلياته ووسائله ومصالحه بالدرجة الأولى وارتباطاته ومن هنا البديل فى رأيى هو ضرورة البحث عن أسلوب ديمقراطى جماهيرى على أوسع نطاق لتعرية النظام وكشفه وفضح حالة الانهيار.

مؤشرات الإنهيار الاقتصادى فى مصر خطيرة جداً فعلى سبيل المثال هناك مؤشرات تؤكد أن ٥٪ من المصريين فقط يستأثرون بنصف الدخل القومى ، كما يوجد فى مصر ٥ ملايين عاطل بنسبة تتراوح مابين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من قوة العمل بينما تقدرها الأرقام الرسمية المنشورة بـ ٢ مليون عاطل بما يعادل ٩ر٩٪ من قوة العمل هذا فى الجانب الاقتصادى فأى إصلاح يمكن أن يقوم به من يسيطرون على الحكم فى مصر وعلى الجانب السياسى هل سيسمح هؤلاء بتداول السلطة بعد ما أصبح على قمة السلطة فى مصر تحالف الثروة والسلطة معاً ؟ ومن هنا فإن

الأمل الوحيد أن يتبنى التجمع بصفته قائداً تاريخياً لليسار حشد أكبر قدر من القاعدة الجماهيرية والمنظمات والأحزاب فى شكل جبهة عريضة جداً بحيث تشكل مجاميع وأغلبية ، فهذا هو التحدى فهل سينجح اليسار من خلال الأفكار التى سيطرحها الآن فى برنامج أريد تسميته برنامج الحد الأدنى للتجمع الوطنى أن يصل إلى توجه وطنى حقيقى ، وهنا سأطرح على الهامش مسألة تغيير الدستور ، فأنا أخشى إذا تولى هذه العملية أعضاء من مجلس الشورى أو مجلس الشعب أو لجنة منبثقة من حقوق الانسان القومية وكل هذه الهياكل أن نعود عشرات الخطوات إلى الوراء ، وأن تكون هناك قيود أكثر مما هى فى الواقع الراهن ، ومن هنا على اليسار أن يتبع تكتيكاً سياسياً شعبياً جماهيرياً وأنا أعلم الفن والعبقرية فى تجربة الشيوعيين عموماً فى كيفية الارتباط والاقتراب من الجماهير .

أنا رأيي أيضا ألا نتصادم مع الدين ولاندخل فى أغلبية قائمة وموجودة بحكم التعداد ، نحن نريد هذه الأغلبية وليس تصفيتها كما أن الفصائل الموجودة على الساحة الآن هى جزء من هذه الجماهير التى يتعين علينا أن نسعى لتكتيلها حول قضايا خاصة أن كثيراً من الاخوان ومنهم عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان والدكتور عبد الحميد الغزالى يطرحون رؤيتهم من الألف للياء كما يطرحها اليسار ويرغبون فى الوصول لوحدة فكرية حولها كما يفعل اليسار ، وإذا استعرضنا نصف الإخوان سنجد عدداً من الخطوط الرئيسية مطروحة فى ١٤ قضية فى مجال الإصلاح السياسى الجمهورى الديمقراطى من خلال مبادئ الاسلام مع مبدأ تداول السلطة بمعنى أنهم يحترمون أيديولوجية الآخرين ولن يجبروا أحداً على التخلى عن أفكاره أو معتقداته وأرجو أن ننظر إلى هذا بمرونة ، وأنا لست وكيلاً عنهم ولكن أرى أنهم فصيل من الشارع وأن الحلول الديمقراطية تجعلنا نضع أيدينا فى أيديهم فى قضايا مشتركة لاخلاف حولها هل يمكن ذلك أم أن اليسار سيذهب فى اتجاه آخر ، نريد فى الدقائق القادمة أن نلتقى على دفة واحدة.

هذه مداخل أساسية أردت طرحها قبل الدخول فى القضايا التفصيلية المطروحة فى الورقة.

عادل الضوى : فى اعتقادى أن " سلسلة " المبادرات التى طرحتها الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية فى المجتمع .. مازالت بعيدة عن الجمهور ؛ وهى أشبه بالحوارات والمساجلات النخبوية التى تدور " مع" و" بين" الجماعة السياسية فى المجتمع وفقط..

وهنا كلامى بخصوص برنامج التجمع

التغيير - أي مبادرته - نحن في حاجة لجهد حقيقي سياسيا وجماهيريا وإعلاميا - ليتواصل الجمهور مع برنامجنا. وأركز على قضية - قد تبدو بعيدة بعض الشئ عن الموضوع وان كانت متماسة معه .. وهى مشاريع البرامج النوعية التفصيلية .. وهذه المشاريع كانت مطروحة - للانجاز - منذ المؤتمر العام الرابع للحزب .. وهىَ مهمة ونحن نتحدث عن " البديل " .. المواطنون يهمهم التعرف الواضح على سياستنا البديلة ، خاصة فى القطاعات الخدمية (التعليم - الصحة - الإسكان .. إلخ) نحن لدينا رؤية تفصيلية فى قضية الاصلاح السياسي والديمقراطى .. وفقط .. ولن نتفاعل الجماهير بالشكل الذى نأمله مع رؤيتنا إلا - وهذا ما أعتقده - من خلال طرح برامج تفصيلية لسياسات " بديلة " فى كافة القطاعات والمجالات.

برنامج عاجل

عبد الغفار شكر : من خلال سير المناقشة ، نحن أمام قضيتين مختلفتين ، قضية متعلقة بتصورنا لمستقبل مصر ، وهى أساس كل المبادرات المطروحة ، مبادرة الاخوان ، مبادرة الحزب الناصرى .. الخ ، وقضية أخرى وهى قضية التغيير العاجل فى خلال عام ونصف وبالتالى أعتقد أن المناقشة أوضحت بجلاء إنه من المهم لنا التمييز بين العمليتين ، عملية مطلوب الاستمرار فى النقاش حولها وهى وضع برنامج للتغيير يستهدف وضع رؤية لمستقبل مصر وبالتالى يمكن أن يلتقى فيها قوى وتختلف معها قوى أخرى وغالبا ستكون القوى التقدمية الديمقراطية فى صف والقوى الأخرى فى صف آخر لكن هذا لايمنعنا من المحاولة على أشياء مشتركة ويجب ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا لأننا فى حاجة ماسة إلى برنامج عاجل للتغيير يركز على المهام المطلوب انجازها قبل انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب القادمة ، ويكون جوهر هذا البرنامج هو فتح الباب أمام قدر من التطور الديمقراطى يسمح بعد ذلك بالدخول فى عملية تغيير نظام الحكم أو غيره ، وخلال مدة - عام ونصف - لابد من التعبئة حول هذا البرنامج على أوسع قدر ممكن من القوى الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدنى وسيستفيد من هذا الجميع وهذا سيفتح الباب أمام قدر من التطور الديمقراطى فى نظام الحكم حتى وإن لم يكن كاملاً ، وعلينا وضع عدد من الأهداف وهى إلغاء القيود على حرية تأسيس الأحزاب ، إلغاء القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدنى ، فتح الباب أمام أجهزة الإعلام للتعبير عن جميع اتجاهات الرأى فيها ، تغيير انتخاب رئيس الجمهورية ، ليصبح بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح ، هذا مايجب التركيز عليه والمؤتمر العام الخامس لحزب التجمع كان واعياً لهذه المسألة وأوصى بأن تعطى الأولوية فى نضاله السياسى حتى أكتوبر ٢٠٠٥ وأنه فى هذه الفترة يسعى إلى طرح هذه القضية ، كما أوصى بالانفتاح على اليسار ثم السعى إلى

بناء تحالف أو جبهة للقوى الديمقراطية فى المجتمع عموماً وبالتالى يستطيع اليسار أن يلعب دوراً فى هذه العملية . وفى رأيى أن الندوة كشفت بوضوح عن هذه الحقيقة.

أحمد بهاء شعبان : الحقيقة أستاذ عبد الغفار كلامه قابل للتطبيق وبالتالى أعتقد أننا نحتاج إلى مرحلتين من الحوار مرحلة داخل البيت بين مجموعات وفصائل واتجاهات وشخصيات اليسار الماركسى فى الأساس تحسم فيه الخلافات وتبلور فيه الرؤى للوصول إلى برنامج متفق عليه ، ثم ننتقل إلى مرحلة من الحوار على مستوى أعلى بين فصائل اليسار بشكل عام تضم الماركسيين ، والاتجاهات الناصرية والقومية ومنها حزب التجمع حتى نصل إلى الحوار العام الذى تشارك فيه قوى من خارج اليسار مثل الاخوان المسلمين.

إذا نحن فى حاجة إلى ثلاثة مستويات من الحوار العاجل نظراً لضيق الوقت بمعنى أن تتم لقاءات سريعة بين الاتجاهات الماركسية والشيوعية بمختلف اتجاهاتها ثم حوار أوسع مع الاتجاهات اليسارية والقومية ثم اتجاه شامل.

واتفق مع الأستاذ عبد الغفار فى جوهر الفصل بين المهمات العاجلة والمهمات ذات الطبيعة الاستراتيجية التى تحتاج بطبيعتها وظروفها إلى وقت أطول وحوار أطول ووسائل تفصيلية أدق لن تكون متاحة فى هذا الزمن القصير.

محمود أمين العالم:

على ضوء ماقيل ينبغى العمل على تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية بما فيها الاخوان لها عدة مهام ، الأولى التقدم بمشروع لتعديل الدستور وأعتقد أن البلد كلها ستلتف حوله ثانيا وضع خطة تنمية مؤقتة تتضمن كل ماالتفقت عليه الجبهة من تفاصيل .

ثالثا لابد من إضافة الرؤية العربية هذه النقاط الثلاث ممكن أن تشكل برنامجاً لجبهة وطنية ديمقراطية خلال هذا العام .

حسين عبد الرازق : أغلب الملاحظات التى سأذكرها تتعلق بملاحظات الدكتورة منار، أولاً مسألة المطالبة بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح وتعارض هذا مع قبولنا جمهورية برلمانية فأنا أعتقد أن الجمهورية البرلمانية لاتشترط انتخاب رئيس الجمهورية من البرلمان ففى فرنسا ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة وهى شكل من أشكال الجمهورية البرلمانية ، وهذه الصيغة ربما تكون ملائمة لمصر ، ثانيا لايوجد فصل بين السلطات فى النظام البرلمانى وحسب معلوماتى أنها جزء أساسى فى العلاقة بين السلطات فى النظام البرلمانى ، فيما يتعلق بالدستور ، الورقة لم تذكر كلمة الدستور نصاً لكن عندما تتحدث عن تقليص وتحديد سلطات رئيس الجمهورية فهى تتحدث عن تعديل فى الدستور.

فيما يتعلق بالإصلاح الدينى فى رأيى أنها ليست مسئولية المشايخ هذه مسئوليتنا ومسئولية كل من هو قادر على تجديد الخطاب

الدينى ، ولدينا أمثلة الدور الذى قام به الدكتور نصر حامد أبو زيد ولم يكن شيخاً واجتهادات الأستاذ خليل عبد الكريم وهو المحامى فهى إذن مسئوليتنا جميعاً ، فيما يتعلق بموضوع الميزانية وحجم التعاملات ، الفكرة الأساسية أننا ننفق أكثر من ٥٠٪ من الميزانية على الشرطة والجيش أى على أجهزة حماية النظام ، قضية الضرائب المباشرة وغير المباشرة هذه كلها تفاصيل ومرة أخرى أؤكد أن هذا البرنامج لفترة محددة حتى عام ٢٠٠٥ ووارد فى صياغته أن يوقع عليه كل من حزبى الوفد والناصرى فهو لايخص اليسار وحده.

أحمد بهاء شعبان : أحب إضافة نقطة فى موضوع العلاقات الدولية وهى أهمية الإشارة إلى ظاهرة القوى العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية باعتبارها حليفاً محتملاً لنا بل هم الحلفاء الوحيدون المضمونون على الساحة.

محمود أمين العالم : لابد من تشكيل سلطة بديلة ، فالشعب له حق السلطة فالعمل السياسى الحقيقى اليوم ليس مجرد إصدار بيان مشترك ، يجب تشكيل سلطة من الأحزاب ، سلطة كلامية ، سلطة برنامج ، سلطة رأى عام تخاطب الجماهير وتشكل فى ضوء ذلك خمسة أو ستة برامج والقضايا التى عليها خلاف يتم تأجيلها ، وهذه السلطة تنمو من خلال العمل ومن خلال المؤتمرات استعداداً للانتخابات القادمة.

فاروق العشرى : أعتقد أن الحوار تخطى جوانب كثيرة من الموضوع لكننا لم ندخل فى تفاصيل عدة فأرجو استكمال الندوة بأخرى حول هذه التفاصيل.

الدكتور ابراهيم سعد الدين : طبعاً أرحب بالندوة واستمرارها ومن لديه رؤية خاصة بالتفاصيل يمكن كتابتها وتسليمها لعبد الغفار لتحديد محاور الندوة التالية وشكراً.



أبو عمار .. الرقم الصعب

يسجل «أوري دان» - وهو يميني عنصري إسرائيلي من أتباع السفاح شارون - في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية الشهادة التالية:

«عندما كان شارون وزيرا للدفاع الإسرائيلي في عام ١٩٨٢، وخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ظل يكرر سؤالا واحدا إلي قادة الموساد - المخابرات الإسرائيلية - خلال الاجتماعات، حول الموعد الذي سينفذون فيه أوامر قائدهم - رئيس الحكومة مناحم بيجن - بتصفية عرفات».

وفي ١٤ أبريل الماضي، كشف شارون نفسه أنه أبلغ الرئيس الأمريكي بوش بأنه لم يعد يعتبر نفسه ملتزما بما تعهد به في لقائهما الأول الذي جري في مارس عام ٢٠٠١ بعدم المس بعرفات.. فأجابه الرئيس بوش بأنه ربما يكون من الأفضل ترك مصير عرفات في يد قوة عليا، أي في يد الله.. ورد عليه شارون قائلا: «إنه ربما يتعين أحيانا.. مساعدة الله»!!.

والآن تقول مصادر فلسطينية مقربة من عرفات إن مسئولين فرنسيين أبلغوا المسئولين الفلسطينيين الكبار المرافقين للرئيس الفلسطيني في باريس أن الفحوص الطبية التي أجريت لعرفات أثبتت إصابته بحالة تسمم بطئ. وإذا صح هذا النبأ يكون شارون قد ابتدع وسيلة جديدة للقضاء علي عرفات غير القتل المباشر.. وغير الطرد. علي امتداد أربعين سنة.. ملأ «أبوعمار» الدنيا وشغل الناس في كل أركان الأرض. وهذ الرقم الصعب في المعادلة الصعبة.. يبدو اليوم - في غيابه - أكثر حضورا.

وحكاية عرفات هي واحدة من أساطير القرن العشرين.. فنادرا ما يتحول القائد أو الزعيم ليصبح «الرمز» الذي يصعب الفصل بين شخصه وبين قضية شعبه العادلة، وتاريخه هو تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة علي امتداد أربعة عقود من الزمان. إنه نسيج وحدة في دنيا العرب.

مسافر بلا حقائب!

عندما قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن يقدمه إلي العالم ليكون المتحدث باسم شعبه.. تقرر أن تكون البداية في موسكو، واتفق عبدالناصر مع عرفات علي السفر إلي هناك، والتقي الاثنان في مطار القاهرة لكي يستقلا الطائرة لمقابلة الزعماء السوفيت. وفي المطار.. سأل عبدالناصر.. عرفات: «أين حقائبك؟ ورد عرفات: لا أحمل معي حقائب!».

إنه طراز استثنائي من القادة.. وعندما يتحرك من مكان إلي مكان لا يحمل معه سوي الكوفية وقلم الحبر والمسدس، تلك كانت أسلحته الرئيسية ومتاريسه في زمن الزحف الإمبراطوري الكاسح.

لم يكن رجلا عاديا في تاريخ الشعب الفلسطيني وفي تاريخ المنطقة.. فهو يكاد يختزل ويختصر قصة الفلسطيني التائه والمقاتل الذي يتشبث بموقعه، فلا تستطيع قوة علي الأرض اقتلاعه وفصله عن جذوره.

نبيل زكي

ملــف

صحة المصريين

إعداد : الدكتور سمير فياض

١- التجمع والجانب الصحى فى بيان الحكومة

٢- استراتيجية مشروع التأمين الصحى الشامل

٣- حول الصحة والبيئة والسكان فى مصر

(١)حزب التجمع والجانب الصحى فى بيان الحكومة

يتبنى حزب التجمع شأنه شأن كل المصريين الدعوة لتوفير "الصحة للجميع"، ويرون: ضرورة تخصيص موارد مادية وبشرية أكبر، لإحداث تنمية بشرية أعلى، وهم حريصون على إدارة نظام صحى قومى شامل ، يدار بنظام الجودة الشاملة TOM، ومن منظور : أكثر عدلا، وأشمل تضامنا، وأكثر رشداً ، وأوسع تغطية صحية لكل السكان، فى حدود القدرات المادية لمختلف شرائحهم المجتمعية.

وفى طريقهم لذلك يحدد حزبنا طرحه فى نقطتين:

الأولى: تطرح تصحيح نقائص ومثالب النظام الصحى الحالى.

والنقطة الثانية: تطرح عدداً من البرامج تحقق التوجه نحو العدل والتضامن والتغطية الشاملة من خلال طرحهم لنظام التأمين الصحى القومى الشامل.

ويعد الحزب بطرح مشروع "التأمين الصحى القومى الشامل" باعتباره صالحا للتطبيق الجغرافى المتدرج على كل المصريين خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات، وبتمويل يبلغ ٥ % عند بداية التطبيق من الناتج القومى الإجمالى، تتحمل فيه الدولة من إيراداتها السيادية وصناديق التأمين والمعاشات الحكومية والأهلية بحصة من التمويل ، ويتحمل المواطنون من أصحاب الأعمال والجهات الحكومية التى يعمل فيها المصريون من ناحية والعاملوين والموظفوين فى تلك الجهات من ناحية أخرى ما بالحصة التمويلية بإسهام من أصحاب الأعمال يعادل ثلاثة أمثال من إسهام العاملون والموظفون) ، وكذلك حصة من حصيلة العقوبات المفروضة على الإتجار فى الممنوعات والسلع الضارة صحيا والمنتجات الملوثة للبيئة وما إليها ، مع فتح الباب للمواطنين الراغبين فى العلاج خارج النظام التأمينى المقترح مقابل خصم نسبة من اشتراكهم مقابل تكافل اجتماعى مع الفئات المشتركة بالنظام التأمينى.

حزب التجمع والقضية السكانية فى عام ٢٠٠٤

يتناول حزبنا تلك القضية تحت مسمى "الفجوة التنموية السكانية" ،حيث نقرر ضرورة ربط القضية السكانية بطرحنا لقضية التنمية ، حيث إن العلاقة بين هاتين القضيتين علاقة تبادلية ، ولا نتصور حل المشكلة السكانية إلا من خلال تناولها من المدخل التنموى، ويطرح الحزب التدخلات التالية:

* الدفع فى اتجاه تناقص الزيادة السكانية ، مع المحافظة على تناقص نسبة الوفيات المطردة.

*تناقص نسبة المواليد من خلال سياسات توسيع قاعدة التعليم ، وتزيد من سن الإلزام حتى الثانوية العامة، أو ما يعادلها من المدارس الفنية شاملة البنات بالمماثلة بالذكور ،وتعظيم توظيف الإناث، وزيادة عدد العاملات والموظفات.

* والدفع فى اتجاه مزيد من المدن، ليعيش فيها مزيد من المواطنين، بما يترتب عليه من تأخر سن الزواج، وقصر فترة الخصوبة، وكذلك من خلال تبنى سياسات تزيد من الفترة البينية (أى بين حملين متتابعين) للسيدات الحوامل ، بما يؤدى إلى عدد أقل وأكثر صحة من الأبناء، وأخيرا فيتوقع أن تكون تكلفة تنشئة الأطفال وإعالتهم، حتى سن الشباب ، أعلى وتتزايد بمرور الزمن، بما يؤدى إلى عدم القدرة على تنشئة أعداد أكبر من الأطفال، فى الأسرة الواحدة ، وذلك ما يعنى تناقص عدد أفراد الأسرة النووية . ويتوقع أن يصل التناقص فى الزيادة السكانية إلى أقل من ١ر٥% ،وأن تنتهى ظاهرة الزواج والحمل المبكر، وأن يصبح متوسط العمر المأمول متجاوزاً السبعين عاما ، وأن يتزايد عدد السكان المسنين (أكثر من ٦٤ عاما) إلى أكثر من ٦%.

* تزايد التوجه فى النمو الحضرى السريع: ويترتب عليه التطور فى أحد اتجاهين:

* إذا تم التحكم فى تغلغل الفقر، فإن الأحياء فى المدن الحضرية ، والمدن الجديدة وعموم السكان ، سيكونون فى وضع صحى أفضل ، ونمط حياة أكثر صحة، وتغير صحى فى اتجاه التعامل مع الأمراض بعلاج الأصحاء لمنع ظهور الأمراض، وظهور مجتمعات صحية،(مدن وقرى ومنظمات)، وخصوبة أقل لدى السيدات ، ونمو السكانى متحكم فيه.

* أما إذا لم يتم التحكم فى تغلغل الفقر، فإن البيئة ستظل ملوثة ،بل أكثر تلوثاً ، ويظل عموم السكان فى وضع صحى عام متدن ، ويصبح نمط الحياة أكثر أمراضا وحوادث،

والعوامـــل المهيـــئة للمرض تكون غير متحكم فيها. والتغير الصحى يسير ببطء فى اتجاه الأمـــراض غـــير المعدية،حيث تظل الأمراض المعدية متسيدة لفترة أطول ، ويظل العلاج- ولـــيس الوقاية- للمرض هو محور السياسات والأنشطة الصحية ، وقد يظل النمو السكانى غير متحكم فيه بدرجة كافية.

وعمومـــا فإنه من المتوقع أن تتجاوز نسبة السكان الذين يعيشون فى الحضر نسبة ٥٥% وقـــد تصـــل إلـــى أكثر من ذلك ، إذا ما تحسنت الظروف المعيشية ، وتجاوز دخل أغلبية الفقـــراء خـــط الفقر الأعلى ، وأصبح مؤشر الفقر ومرتبته فى وضع أفضل (مصر رقم ٥٥ من بين أفقر ٨٦ دولة- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠).

ولذلك نقترح :

تلـــك السياسات التى أشرنا إليها باعتبار أن المدخل التنموى بالمفهوم الذى أشرنا إليه هو المدخـــل الأفضـــل والأسرع فى تحقيق النتائج المرجوة ، والأنسب للمجتمع المصرى، بربط القضـــية بالتعليم ومحو الأمية، والتمدن، ومقاومة الفقر والإفقار، ومواجهة البطالة للذكور والإناث، والتمكين للمرأة فى مجتمعها.

حزب التجمع وقضية الصحة فى عام ٢٠٠٤.

الصحة مطلب إنسانى، وحق من حقوق الإنسان لم يتحقق حتى الآن:

الصحة ليست سلعة مطروحة فى سوق الخدمة. ويرى أصحاب الرؤية الرأسمالية قصر هذا الحـــق علـــى الرعاية الصحية الاساسية للكافة، وترك الرعاية الصحية العلاجية بمستواها المـــتقدم (أغلبـــية الثانوى والثالثى) للسوق(عرضا وطلبا) ، والمساندة (لمن لا يقدرون) . علـــى حيـــن يرى حزب التجمع تبنى الموقف الذى ينادى بأن الصحة بكافة مستوياتها حق للجمـــيع ، وبالـــرغم مـــن ذلك ، فإن المبادىء لا تعنى القدرة على وضع هذا الحق موضع التنفـــيذ ، وهـــنا يتفاوت الموقف ،حيث إن الطرح لممارسة الصحة كحق يستند أساسا إلى: القـــدرة الاقتصـــادية، والتقنية ، والأداء الإدارى، والمهنى، وهنا تتفاوت القدرات التنفيذية لأصحاب الرؤى المختلفة. غير أن حزبنا ، يرى أن هذا الالتزام ليس أخلاقيا فقط، وإنما هو عـــامل حاسم فى التنمية البشرية والاجتماعية، وبدونه لن تبدأ عجلة التنمية فى الانطلاق ، ويرى ترجمة هذا الحق ليس إلى مقولة نظرية أخلاقية إنسانية فقط، وإنما إلى ترجيحه بما يعطـــى تحققه فى قطاع الصحة بعدا عمليا، ليصبح مطلبا أساسيا يفرض نفسه على الموارد

المتاحة، وتقتطع حصة الحق فى الصحة من الموازنة العامة للدولة التى يتوقع أن تصل فى رأيهـــم إلى ١٠% على الأقل من الناتج القومى الإجمالى فى عام ٢٠٢٠ ، شاملا : إسهاما مـــن القطـــاع العائلى، ومن أصحاب الأعمال، بمبلغ مماثل لإسهام الدولة . وتصبح الصحة محكـــا للاختـــبار فى قدرتها الهائلة المتوقعة ، فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية المجتمعية البشـــرية، عندما يتملك البشر الشروط ، التى تمكنهم من بلوغ أقصى ما يمكن من الرصيد الصحى، للانتاج وللتمتع بالحياة، والاحتفاظ برصيد صحى مستقبلى.

المرحلة الأولى: تصحيح نقائص النظام الصحى:

ويـــرى حزب التجمع أن هذا الحق الإنسانى لم يتحقق حتى الآن، لأسباب متعددة كلها قابلة للـــتعامل معهـــا والقضاء على تلك الموانع، بتصحيح نقائص النظام الصحى الحالى، تمهيدا لتمكيـــنه مـــن الإنطلاق نحو تحقيق الصحة للجميع، ونشير إلى أهم تلك النقائص والتى لم يشـــر إلـــى أغلبها بيان الحكومة، رغم تكرار الإشارة إليها للعمل على تلافيها فى خطابات رئـــيس الجمهورية ، سواء الموجهة إلى الحكومة ، أو إلى الشعب المصرى مباشرة أو من خلال المجلس وتلك النقائص هى:

١- ضـــعف المشاركة المجتمعية المحلية: حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة ظهور منظمات حرة بجوار المنظمات الحكومية، فى وقت وعصر يتراجع فيه دور الدولة والحكومة.

٢- الســـلوكيات، وأنماط الحياة، المنافية للصحة: نتيجة لاستمرار معاناة بعض المجـــتمعات الإقليمـــية (المحافظات) ،والمجتمعات الهامشية فى المدن، وحتى فى المجـــتمعات الحضـــرية ذات المكنة والقدرة ، من تلك الأنماط الحياتية والسلوكية المتردية ، ونخص بالذكر منها:

*الاســـتهلاك الغذائى المفرط وغير الملائم، المنتشر بين الشرائح المجتمعية القادرة ، فى معظم المحافظات الحضرية .

*الاسترخاء البدنى وعدم ممارسة الرياضة طوال الحياة(ظاهرة مصرية عامة).

*التدخين بين الذكور فى الشريحة العمرية ١٦ عاما فأكثر (ظاهرة متفشية).

* معاقـــرة مـــواد الإدمـــان (مشـــكلة حياتية وصحية متزايدة ، خاصة فى المجتمعات الهامشية) .

٣- قصور النظام الصحى الوطنى: لا يزال النظام الصحى المصرى غير مقدر لأهمية أمور تنظيمية وإدارية مرتبطة بصميم النظام الصحى ، ومن بينها:

* فى توزيع الموارد

* فى توزيع الخدمات

* فى نوعية الخدمة المؤداة للشرائح المجتمعية المختلفة.

* فـــى تخصـــيص مـــوارد مجتمعـــية لتنمية : القوى البشرية ، والمعلومات للمهنيين والمعلومات للمرضى.

* فـــى تعزيز الرعاية الصحية الوقائية (إنفاقا وممارسة) ،وليس فى الرعاية العلاجية كأولوية خاطئة.

٤-سوء اختيار **التكنولوجيا الطبية** : فهناك اندفاع فى اختيارات ليس لها أولوية ، فـــى ظل موارد محدودة ، تتم على حساب أولويتى: الوقاية والرعاية الصحية الأولية. وتـــنعكس تلـــك الخيارات بأبلغ الضرر على الحوامل من السيدات ، وأمراض ووفيات حديـــثى الولادة والرضع والأطفال . كذلك يترتب على سوء اختيار التكنولوجيا والإفراط فى استخدام التكنولوجيا الطبية بغير داع ، فى فحوص ، وأبحاث، وأدوية، غير مطلوبة أو غير مفيدة ، وهذا يؤدى إلى تصاعد تكلفة الخدمات الصحية.

٥-ســـوء تنظـــيم وإدارة الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة: وذلك يحدث فى رأى حزبـــنا طـــبقا للأســـباب العامة السائدة فى الدول النامية ،وكذلك بسبب محدودية وسوء تنظيم الإحالة إلى المستويات الصحية المناسبة والمتعددة . ونخص بالذكر النقاط التالية:

* بالرغم من التوجه فى مصر نحو اللامركزية والتفويض ، بل والإدارة المحلية ، غير أنـــه لـــم يـــتم حتى الآن ، إعداد مستوى المحافظة ومديرياتها الصحية على ممارسة القـــدرات القـــيادية ، وتنمية قدرات اتخاذ القرار، مع عدم توافر موارد كافية لدى كثير من هذه المحافظات، وذلك ما يؤدى فى النهاية إلى أن تصبح التفويضات بلا قدرة وبلا تمويل كاف.

* وقد آن لنا أن نعترف ، بأن نظم المعلومات الصحية ما زالت فى مرحلة التكوين، ولا تحكمهـــا رؤية استراتيجية ذات مراحل للتنفيذ ، ولامتابعات لتحقيق أهدافها المرحلية ،

سواء فى مستويات الادارات المركزية ، أو فى المستوى الطرفى(المحيطى) فى المحافظات ،والأحياء، والمدن، والقرى.

٧- قصور السياسات، والخطط، المرتبطة بالموارد البشرية: ويشير حزبنا إلى سياسات وخطط القوى البشرية التى يجب إعادة النظر فيها ، وهى:

* توزيع القوى البشرية على القرى والمدن والمحافظات .

* مستوى التعليم والتدريب، حيث لا تتوافر كوادر عالية التأهيل بنسبة كافية فى التخصصات المختلفة، بعيدا عن المحافظات الحضارية ، بل بعيدا عن القاهرة والاسكندرية والجيزة، والمطلوب تحريك للقوى البشرية من الخبراء والمهنيين المتخصصين ، وذوى التخصصات النادرة، والفنيين والتمريض المتخصص، إلى المحافظات.

* سد الفجوة التدريبية المطلوبة بعد التخرج، للطبيب والممرضة، بالتدريب، من خلال: أدلة ترشيدية، وبروتوكولات، وممارسات صحية جيدة التنفيذ فى الوحدات .

* ولا يزال التعليم الطبى والتمريضى والفنى ، فى حاجة إلى إعادة نظر كاملة ، فى ضوء متغيرات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات .

٧- ظروف ورواتب العاملين فى القطاع الصحى: ويترتب على ذلك سوء أحوال العاملين المعيشية ، نتيجة لربطهم بهياكل وظيفية حكومية، ورواتب متدنية، وذلك ما يهدر محاولات التنمية غير المصحوبة بتحسين تلك الأحوال.

٨- تدنى تغطية السكان بخدمات البيئة: بما تتطلبه من العمل على المحافظة على البيئة النظيفة، نقية الماء، نقية الهواء، وتوفير النظم المناسبة للتخلص من الفضلات بأنواعها بما فيها البشرية ، وتعزيز المجهودات المتبناة للتخفيف من أثر التدهور البيئى، وخطورته على السكان عامة، وعلى الفئات الحساسة من الأطفال والسيدات الحوامل والمسنين خاصة .

ولذلك نقترح :

ضرورة تبنى تلك الأهداف ، وأن تقوم الأجهزة الفنية بتحديد المؤشرات المرحلية، وتحديد خط الزمن اللازم للتنفيذ، ومتابعة القياسات الدالة على التقدم فى تنفيذ تلك الأهداف، كمحاولة لتصحيح نقاط الضعف فى النظام الصحى كبدايات تمهيدية ،

ومتطلبات سابقة، لمحاولة وضع نظم الإصلاح الصحية التى نرى أنها محققة للصحة باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان، مطلوب توفيرها بعدالة ، لجميع المواطنين ، ليس كخدمة متاحة فقط، وإنما أيضا بنوعية وجودة ملائمة للمهنيين ، ومحققة لتطلعات كافة المستهلكين لتلك الخدمات ، وبعمليات وتكلفة مرشدة.

المرحلة الثانية: برامج تتوجه نحو تطبيق التأمين الصحى القومى الشامل:

حول البرامج التمهيدية:

بعد تصحيح نقائص النظام الصحى يصبح من حق المصريين التطلع لتنفيذ البرامج الطموحة ، المهيئة لتعميم التأمين الصحى القومى الشامل وتطبيقه على أساس جغرافى ، ونشير إلى تلك البرامج دون تفصيل وهى:

- برامج التوافق الاجتماعى (العدالة والتضامن).
- برامج مواجهة ظاهرة الفقر وتأثيره فى المجال الصحى.
- بروز سياسات وبرامج اقتصادية ومالية ، معالجة للإهمال والهدر، وسوء استخدام الموارد المحدودة الخاصة بالصحة والخدمات الاجتماعية.
- برامج لرفع القدرة على التعامل مع ظاهرة العولمة وإدماج الشركات الكبرى.
- برامج للتعامل مع غلبة السوق الحرة، وحرية التجارة العالمية.
- برامج للتعامل مع الصحة فى ظل ثورة الاتصالات العالمية.
- برامج للتعامل مع التكنولوجيا الحيوية .
- برامج متقدمة عن الصحة وتدهور البيئة ..

<u>حول الأهداف فى إطار المتغيرات العالمية:</u>

كما يتم التعامل مع المتغيرات العالمية وتأثيرها على الوضع الصحى: من خلال خطط سياسية وتنموية(سكانية واقتصادية واجتماعية) ، والمحافظة على بيئة صحية ، ونمط حياة سليم والدعوة للممارسات السليمة وقيمها وتواصل أدائها، سعيا لتوجهات استراتيجية تستهدف:

- تحديد البروفيل المجتمعى لمصر، المتعلق بالمخاطر الصحية والأمراض ، والحوادث التى يتعرض لها المجتمع، إنطلاقا من وضعه الصحى الحالى.

- الاهـتمام بالـروابط المـتكاملة بين الوضع الصحى الحالى من ناحية ، والسلامة الصـحية مـن ناحـية أخرى، والظروف الاقتصادية والأوضاع الإنتاجية والتعليم والبيئة والسكان والتغذية ،كإطار تتواجد فيه الصحة والعافية.
- تـنامى الوضـع المعلومـاتى والمعرفى عن كل ما يتعلق بالصحة، ويزيد اعتماد المواطنين على أنفسهم للوصول إلى بيئة صحية ومجتمع صحى.
- وضع اهتمام خاص بالفئات الحساسة الأشد تأثرا بالمخاطر الصحية.
- الاهـتمام للوصـول إلى إدارة عصرية قائمة على المسئولية والشفافية، وتوجيه الحوافز لتحقيق سلوك إيجابى ، وتحديد أساليب وضع واختيار الأولويات الصحية، وتوليد بيئة حافزة على قيام شراكة مجتمعية ، لتوجيه الصحة، وتنفيذ مخططها ، وتوليد سياسة صحية محددة فاعلة وقابلة للتنفيذ.

<u>حول التأمين الصحى القومى الشامل:</u>

وأخيرا يبرز الحل الصحى المعاصر وهو التأمين الصحى القومى الشامل ، والذى يجب أن يـبدأ حـوار واسع حوله داخل المجلس وخارجه، وصولا إلى تصور مشترك، وبعد تحقـق إصـلاح صـحى متوافق عليه، حتى يكون النظام المأمول محققا للمستهدفات المجتمعية والصحية المتوقعة ، ونشير إلى مشروع ورقة العمل التى سيتقدم بها حزب التجمع فى إطار ما تم داخله من نقاش ، الذى آن له أن يصبح نقاشا مجتمعيا متسعا، ونشير إلى الخطوط العامة التى دار النقاش الحزبى(بالتجمع) حولها:

<u>أسس الإصلاح الصحى الأربعة:</u>

تعريف الإصلاح الصحى

الإعداد للإصلاح الصحى وعناصره الاستراتيجية

<u>أهداف ومسارات الاصلاح الصحى</u>

- التغطية الشاملة
- الانتفاع بحزمتين صحيتين: الأساسية ، والشاملة
- تمويل الحزمتين الصحيتين:
- صندوق قومى تأمينى بفروع المحافظات
- موارد الصندوق المقترحة

- ترشيد الإنفاق الصحى
- التأمين الصحى الخاص
- أنظمة دفع لمقدمى الخدمة.

نظام تقديم الخدمة الصحية:

*مستويات الخدمة ووحداتها

* طب الأسرة، وطبيب المجتمع

التنظيم والادارة

*المستوى المركزى ، واختصاصه

* المنطقة الطبية ، واختصاصاتها

* إدارة الحى الصحية، واختصاصاتها.

سياسات القطاع الدوائى ، وأهدافه .

والمطلوب هو:

إدراج موضوع برامج الإصلاح الصحى ومشروع التأمين الصحى القومى الشامل فى الحوارات الفكرية والثقافية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية المستهدف ظهورها واستمرارها وصولا إلى أكبر قدر من التوافق المجتمعى فى ظل تعددية الآراء.

رفض الجانب الصحى فى البيان الحكومى:

وأخيرا، يتضح لنا مدى سطحية التناول الحكومى لقضية الصحة فى بيانها، بل وقصوره عن عرض وجهة نظرها بطريقة منطقية ومنظمة، مما يلزمنا برفض الجانب الصحى فى بيانها، ضمن إطار الرفض العام للبيان، ليس بسبب اختلافنا مع هذا البيان فقط ، وإنما أيضا بسبب سطحية التناول .

(٢) استراتيجية مشروع التأمين الصحى القومى الشامل

نرى أن تكون الأهداف فى المجالات الآتية :

١ـ التغطية الشاملة .

٢– الحزمتان الصحية الأساسية ، والكاملة .

٣– التمويل الخاص بهاتين الحزمتين .

٤– نظام تقديم الخدمات الصحية .

٥– النظرة العامة للتنظيم والإدارة .

٦– توصيات للاستفادة من سياسات القطاع الدوائى.

١– شمولية التغطية بالخدمات الصحية ذات الطابع التأمينى :

بحيث تكون الخدمة الصحية متاحة للكافة طبقاً لاحتياجاتهم وفى حدود قدراتهم .

وقد سار العمل فى الماضى ، ولازال يسير حتى الآن لتحقيق التغطية الرأسية لقطاعات سكانية ، مثل العمال والطلاب ، وهم يرون أنه قد آن الأوان للتوقف عن الاستمرار فى مثل هذا التطبيق ؟ وفتح الباب للتطبيق الأفقى بمفهومه الجغرافى ، بحيث يغطى حياً من الأحياء ، أو محافظة من المحافظات ، وذلك تلافياً لتجزئة سكان المنطقة . وحتى تجزئة الأسرة بحيث يتبع كل فرد فيها نظاماً صحياً مغلقاً ، خاصاً به ، وبما يترتب على ذلك من أضرار تمت الإشارة إليها سابقاً.

وبالطبع ، سيتم الاستفادة مما تم من تغطية رأسية لقطاعات سكانية ، تشمل العمال بالقطاع العام والقطاع الخاص المنظم . موظفى الحكومة ، المشتركين من ذوى المعاشات ، وطلاب المدارس ، والمشتركين من

الأطفال قبل السن المدرسى .

ولابد من الإشارة إلى أنه أثناء التطبيق الجغرافى ، ستظهر هناك استثناءات للتغطية الرأسية ، فلا يعقل مثلا أن ينتظر كبار السن ، سواء ممن لهم معاشات أو ممن ليس لهم معاشات لحين استكمال تطبيق الحزمتين العلاجيتين ، على عموم مصر ، ويعتقد أصحاب تلك الرؤية أن هناك استثناءين عاجلين يرون لزوم امتداد الخدمة التأمينية إليهما ، مع توفير التمويل الضرورى والمكلف وهما :

شمولية التأمين الصحى على كبار السن ، فلا يجب أن يفتح الباب كل خمس سنوات مثلاً لاشتراك ممن لم يشتركوا من ذوى المعاشات ، وإنما يجب أن يكون الباب مفتوحاً دائماً لاشتراك من يرغب ، وتجنيب تكلفة استثنائية مماثلة لصندوق العلاج على نفقة الدولة لتغطية المشتركين الجدد سواء كانوا ذوى معاش أم لم يكونوا ، فذلك حق دستورى صحى للمواطنين جميعاً ، وإن كان مكلفاً ، خاصة أن عدداً من هؤلاء المسنين لن يشترك إلا عند شعوره بخطر المرض على حياته (وقد تم حديثا صدور تشريع محقق لهذا الغرض " عبد العزيز شعبان ").

شمولية التأمين الصحى للرضع والأطفال قبل السن المدرسى وعدم ترك الباب اختياريا لاشتراك الآباء ، وإنما يكون الاشتراك وجوبياً مع حق الاعفاء من رسوم الاشتراك لغير القادرين ، وذلك لأن الأضرار المترتبة على نقص الوقاية أو العلاج تسبب مضاعفات أكثر تكلفة على المجتمع والأسرة والدولة لاحقاً . وبالطبع ، فان تكلفة هذه الشريحة أيضاً مرتفعة ولكن توفير ذلك الثمن ضرورة حتى بالاقتطاع من الضروريات .

وأخيراً ، فإننا نرى أنه لايعنى بالتغطية بالخدمة التأمينية تقديم خدمة شكلية بما يجعل المواطن هارباً دائماً من الجهات الحكومية والتأمينية ، باحثاً عن العلاج الخاص ، حتى ولو دفع الثمن غالياً ، فلايوجد أغلى من صحته؟؟ ، فالجودة ليست نقطة نصل إليها وإنما هى نقطة البداية ، فلا قيمة لأى خدمة صحية مالم تكن جيدة ، والإتاحة للوصول إلى الوحدة غير المجهزة ، أو غير الممولة ، أو الفاقدة للخبرة والعنصر البشرى المقتدر ، أو الفاقدة للدفء الإنسانى ، هى خدمة غير حقيقية ومنفرة للمنتفعين.

٢- الحزمتان الصحيتان : الأساسية ، والشاملة : والانتفاع بهما :

الأولى : هى الحزمة الصحية الأساسية بعناصرها الأربعة وتقدم تلك الحزمة للمنتفعين بالتأمين الصحى كجزء من الحزمة الصحية التأمينية الكاملة التى ينتفعون حالياً بخدماتها ، مع تغيير مستوى الأداء ، ومستوى الانتفاع للأفضل .

وهى تقدم أيضاً ، إلى كل الذين سيدخلون

فى منطقة جغرافية ، يتم تطبيق تلك الحزمة فيها للكافة ، بصرف النظر عن قدراتهم المادية ، سواء ساهموا فى حدود قدراتهم أم لم يساهموا ، إذا كانت القدرة لاتسمح .

وهذه الشريحة الكبيرة تقدم إليها هذه الخدمة الأساسية بتمويل من الصندوق المقترح (والمبين لاحقاً) ، وتقدم إليها هذه الخدمة للجميع طبقاً لاختيارهم فى وحدات الحكومة أو التأمين أو القطاع الخاص المشترك فى الخدمة ، ويحاسب مقدمو الخدمة بآليات دفع لكل منهم ، مسيرة طبقاً لآليات السوق ، وحوافز التشغيل بصرف النظر عن أن الطبيب والوحدة المختصة بتقديم تلك الخدمة تابعة للقطاع الحكومى أو القطاع الخاص.

الثانية : هى الحزمة الصحية التأمينية الكاملة ، وهى تختص بتقديم عناصر الخدمة العلاجية والتأهيلية ومتطلباتهما ، بالإضافة إلى خدمة الرعاية الصحية الأساسية ، وهى مماثلة لعناصر الخدمة الصحية التى يقدمها التأمين الصحى حالياً ، كالإلتزام دون قدرة على الوفاء بها ، بما يرضى المريض ، وحسب مواصفات الجودة . ويتزايد التوسع فى تطبيق هذه الخدمة لكى تصل فى النهاية إلى الكافة ، بدلا عن التطبيق الشرائحى الرأسى الحالى ، وبالطبع ستوظف كل الوحدات والمنشآت الصحية المتاحة فى منطقة التطبيق بغض النظر عن جهة تبعيتها الإدارية الحكومية أو كونها من القطاع الخاص . ويتم تمويلها من الصندوق التأمينى المقترح . ويحصل الأطباء ومقدمو الخدمة على « أتعابهم طبقاً لأسعار السوق ، وحسب طبيعة كل تدخل طبى بغض النظر عن أن الطبيب أو مقدم الخدمة يعمل بالحكومة أو القطاع الخاص.

وبالطبع فإن المنتفعين (المستفيدين) بالخدمة ليسوا كلهم منتمين لقطاع العمل المنظم بمفهوم العمل الحكومى ، أو العمل فى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص ، فكثير منهم لايعملون بوظيفة دائمة أو فى عمل ثابت ، وكذلك سيدات المنازل (برغم أنهم منتجون وليس لهم أجر)، وكذلك الفئات الهامشية ، والذين يعملون بدون عقود ، وخدم المنازل ، والباعة الجائلون والعمال الزراعيون ، والفئات الأخرى غير المصنفة ولكن ليس لها أجر ثابت ، ومالم يتم تدبير تمويل وآليات تمويلية دائمة ومتجددة لتغطية الحزمة الكاملة لتلك الشرائح ، فلا يتصور إمكان تقديم الخدمة الصحية الكاملة لتلك الشرائح والفئات.

ويلاحظ أنه يجب أن يكون تطبيق الحزمة التأمينية المبتغاة إجباريا ، على جميع المواطنين فى المحافظة موضع التطبيق ، وعلى من يرغب فى الخروج من النظام التأمينى أن يقبل اقتطاع نسبة مما يقدمه من تمويل ، مقابل السماح له بالخروج من النظام التأمينى ليعالج بمعرفته وعلى جانبه ، وتوظف تلك

النسبة المقتطعة لتحقيق التكافل المستهدف بين القادرين الذين يرون الخروج من النظام التأميني وبين ذوى الدخل المتدني ، الذين يتمسكون بما لديهم من نظام شروط توافر التمويل وجودة الخدمة ، مما يتعذر توفيره لو تكرر خروج الأعلى دخلا دون خصم مقابل ، لتحقيق التكافل المطلوب لتوفير التمويل الكافي.

٣- تمويل الحزمتين الصحيتين :

وسيتم تناول قضية التمويل المهمة والضرورية لتمويل حزمتي الانتفاع ، وهي:

تخليق الصندوق القومى للتأمين الصحى:

يرى أصحاب تلك الرؤية أن يخلق صندوق على المستوى القومى لتمويل المشروع القومى للخدمات الصحية ، بدءاً بما يغطى حزمة الرعاية الصحية الأساسية ، وامتدادا للوصول إلى تغطية جميع عناصر حزمة الرعاية الصحية الكاملة.

ويرى البعض أن يكون للصندوق فروع لها كل الصلاحيات في نطاق محافظتها ، أو مجموعة من المحافظات ، إذا رؤى اعتبار مجموعة من المحافظات منطقة واحدة لتطبيق الحزم الصحية بها كوحدة واحدة.

ويتم تحديد حصص مناطق التطبيق طبقاً لدراسة تفصيلية ، تستند إلى النقاط والأفضليات كضرورة سابقة على توزيع التمويل.

موارد الصندوق :

إن المورد الأساسى للصندوق هو :

١- التمويل المخصص لمنطقة التطبيق من مخصصات تمويل وزارة المالية للصحة ووحداتها فى منطقة التطبيق .

٢- بالنسبة للخاضعين للتأمين الصحى داخل منطقة التطبيق ، ومن ينضمون إلى التأمين الصحى لتوسيع نطاق الانتفاع وصولاً إلى الحزمة الكاملة ، توحد أنظمة الاشتراك بلا تمييز حسب الخاضعين لقانون ٣٢ والخاضعين لقانون ٧٩ بحيث يعامل الجميع بقانون ٧٩ أو ما يماثله ، مع رفع قيمة اشتراك المنتفع من ١٪ إلى ٥ر١٪ وبالمقابل ترفع حصة اشتراك صاحب العمل من ٣٪ إلى ٥ر٤٪ بحيث يظل التوازن بين الحصتين بعد رفعهما بنفس النسبة السابقة المتعارف عليها وهى ٣:١ .

٣- أما بالنسبة لذوى المعاشات والأرامل ، فتشير الدراسات إلى أن صندوق المعاشات يتمتع بقدرة تمويلية عالية ، لأسباب متعددة معظمها يرجع إلى حصول الصندوق على نصيب الأسد من حصص المعاشات ، وحصول المستحق على حصة الفأر من مستحقاته بالصندوق ، ولذلك يقترح بعض أصحاب تلك الرؤية أن يقوم الصندوق بدفع نصيب صاحب العمل مضاعفاً بواقع ٦٪ ، وأن يقوم المنتفع بدفع ٥ر١٪ فقط فى حالة اشتراكه وحده ، و٣٪ فى حالة اشتراك زوجته معه ، ويدفع صندوق المعاشات ٩٪ عن الفرد وزوجته ،

ولعل هذا المصدر التمويلي يغطى عجز الإنفاق الصحى على ذوى المعاشات جزئياً ويعوض أصحاب المعاشات عن حصتهم التى يبتلعها الصندوق.

٤- أما حصة الـ ١٪ الخاصة بإصابات العمل والتى تدفعها التأمينات الاجتماعية إلى هيئة التأمين الصحى الحالية مقابل الاشتراك الجبرى للعاملين بقطاع الأعمال والقطاع الخاص ، والـ ١/٢/١٪ التى تحصل عليها هيئة التأمين الصحى من التأمينات الاجتماعية مقابل اشتراك الموظفين بالحكومة ، خصماً من حصة ٣٪ التى تحصلها هيئتا التأمين والمعاشات لتغطية المرضى والإجازات المرضية ، وتعويض الإعاقة ، ولاتدفع منها إلا أقل من ٣٠٪ لتغطية أهم بنودها وهو العلاج للإصابات، فإن أصحاب تلك الرؤية يقترحون مضاعفة الحصة بحيث يصل إلى الصندوق الجديد ٢٪ للعامل ، ١٪ للموظف ، لتغطية إصابات العمل ، ومجملها يقل عن ٥٠٪ من حصيلة الـ ٣٪ المشار إليها سابقاً.

٥- وتظل باقى موارد الهيئة العامة للتأمين الصحى للطلبة والأطفال وغيرها سارية ، على أن ينقل الاختصاص إلى صندوق منطقة التطبيق ، فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأساسية .

٦- كما يمول الصندوق :

* بحصة تجمعها المالية عن طريق جهازها الضريبى من سلع ومبيعات مرتبطة بأضرار بيئية وسكانية ، مثل المشروبات الكحولية والسجائر ، والصناعات الملوثة ، وأنشطة نوادى القمار والسباق ومايماثله ، بدلاً من تحويلها إلى الوعاء الضريبى العام.

* وكذلك حصة من ضريبة المبيعات الخاصة بالسلع والخدمات ، يتفق عليها بالتفاوض مع أجهزة الدولة وأجهزة التشريع.

* حصة تورد إلى الصندوق من حصيلة رخص السيارات بأنواعها ، ورخص القيادة بأنواعها ، والعقوبات الموقعة على السائقين .

* وأخيراً فإن الأجهزة المالية السيادية بالدولة تلتزم بتغطية أى عجز فى الموازنة الختامية للصندوق ، بما لايزيد على عجز ٢٪ من موازنة كل الصندوق التمويلى المركزى ، ويرى البعض بأن يكون سد العجز مقصوراً على صندوق الموازنة بالمحافظة التى تعانى عجزا فى نهاية العام .

* إلا أن كل ذلك لاينفى أن هناك احتياجا متزايداً فى رأى أصحاب ذلك السيناريو لأن ترتفع حصة الصحة فى الموازنة الحكومية من ٤٪ إلى ٧٪ على الأقل ، وذلك بالإضافة إلى الإنفاق الذى يتم من جيوب المواطنين ، بما يرفع نسبة الإنفاق الصحى الإجمالية إلى ٧٪ من الناتج القومى الإجمالى ، حيث إن متوسط الإنفاق الصحى الإجمالى فى العالم يصل إلى ٤ر٧٪ ، أما النسبة المئوية فى جميع الدول

المتقدمة وشبه المتقدمة فتتراوح بين ٧٪ و١٢٪ ، وتصل فى الولايات المتحدة إلى حوالى ١٤٪ من ناتجها القومى الإجمالى ، ويلاحظ أصحاب تلك الرؤية أنه إذا تم التنسيب على أساس مايتم إنفاقه كمجتمع كامل (من القطاع الخاص والموازنة الحكومية) فتكاد نفس النسب أن تكون قائمة بالمماثلة للإنفاق الصحى الحكومى منسبا إلى الإنفاق الحكومى الكلى ، ويشير ذلك إلى أن المتوسط العام للتمويل من القطاع الخاص يصل عادة إلى النصف أو يزيد ، والنصف الآخر يمول من الحكومة وذلك فى أكثر الدول خصخصة (الولايات المتحدة)، ويقترح بعض أصحاب تلك الرؤية أن يتم تزايد سنوى متدرج ، للإنفاق الصحى الحكومى بواقع ٤/١٪ سنويا إلى أن يصل إلى معدل ٧٪ خلال بضع سنوات.

وبالطبع ، فإن هذا التمويل سيؤول إلى الصندوق التأمينى القومى وفروعه بالمحافظات المطبقة لنظام يتسع تطبيقه باستمرار .

وهناك توجه لدى عدد من الدارسين لهذا التوجه ، يؤكدون على مساهمة Co-payment طالب الخدمة (المريض) عند حصوله عليها من العيادة الخارجية ،، بنسبة مختلفة من سعر تلك الخدمة ، غير أن الأغلبية من الدارسين ، يرون أن تكون هذه النسبة مقصورة على كل مرة يطلب فيها المريض صرف الدواء فقط ، كما يرى البعض حذف أى تحصيل لأى غرض بالنسبة للمترددين من مرضى الأمراض المزمنة . ونفضل إلغاء هذا الموضوع برمته لضآلة حصيلته ، ولتعقد نظم التحصيل مهما بسطت أشكال التحصيل.

ترشيد الإنفاق الصحى :

وأخيراً ، فإن ترشيد الإنفاق الصحى يعتبر أمراً وارداً وممكناً (ليس هنا مجاله) ، ويكفى أن نعلم بأن النظام الصحى الكندى ، وهو يعتبر النظام الصحى النموذجى ، حيث يقدم خدمة صحية راقية المستوى ، حتى إنها تماثل النظام الصحى الأمريكى جودة وإرضاء للمريض ، إلا أن ذلك يتحقق بنسبة غير مكلفة نسبيا ، حيث لاترقى إلا إلى حوالى نصف التكلفة الأمريكية.

التأمين الصحى الخاص :

أما الشرائح الاجتماعية والمجموعات التى ترفض الانضمام إلى النظام المقترح وتفضل اللجوء إلى القنوات التأمينية الخاصة فإننا نرى أن هذا من حقهم ، وأن الحكومة عليها واجب تنظيم ومتابعة الترخيص والاعتماد ، والتحقق من المستوى الفنى والإنفاقى لهذه النظم ، والتأكد من أن النظم التى تطبقها تلك الشركات التأمينية الخاصة لاتؤدى إلى نقص الخدمة المقدمة والمغلفة مظهريا ، وأنها لاتقوم على أساس مالى مشوه ، استنادا إلى

اقتصاديات السوق بما تحمله من مزايا وأضرار جانبية.

وهناك أهمية كبيرة لمتابعة وترشيد تمويل التأمين الصحى الخاص .

أنظمة الدفع لمقدمى الخدمة :

ولايمكن للنظام أن يحقق مبتغاه فى رأى أصحاب تلك الرؤية إلا برضاء ومساعدة مقدمي الخدمة للحصول على أتعابهم عن الخدمات المقدمة منهم من خلال اختيار نموذج أو خليط من نماذج للدفع لهم ، طبقا لأسعار السوق المعتادة لمثل هذا النوع من الخدمة وذلك بشرط أداء الخدمة بالجودة المحددة ورضاء المستهلك ، وطبقا لنظم العمليات التشغيلية المعاصرة حيث يصبح استحقاقه لقيمة هذه الخدمة فى السوق ، هو المرشد فى الأداء ، حقا منتظما ، ينساب إليه فى سهولة ويسر.

٤- نظام تقديم الخدمة الصحية :

إن جوهر النظام المقترح من أصحاب هذه الرؤية يقوم ويتمركز حول تقديم الخدمة المتكاملة للأسرة الواحدة فى الإقليم الواحد ، من خلال وحدات ومنظمات صحية تخضع لنظام طبى واحد بصرف النظر عن كون الوحدات والعاملين فيها قطاعاً خاصاً ، أو عاماً ، أو حكومياً ، وفى هذا النظام تتكامل خدمات الأجهزة والأفراد والوحدات للتوظيف الأقصى ، وصولاً ، إلى الإنتاجية الحدية ، مقابل حصول مقدم الخدمة على حقوقه طبقاً لقواعد السوق الرشيدة ، وحصول المريض على الخدمة المبتغاة ، طبقاً للأسس المهنية والفنية شرط رضائه وارتياحه لمستوى الخدمة المقدمة إليه ، وسلامة العمليات التشغيلية المنتجة لتلك الخدمة وذلك بديلاً عن النظم الرأسية المغلقة ، التى تؤدى خدمة قاصرة لشريحة اجتماعية يتحتم عليها العلاج داخل تلك المنظمة المغلقة ، والتى لايتنافس مقدمو الخدمة فيها مع غيرهم من القطاعات المماثلة ، حيث لايحق للمريض الخروج من نظام مغلق ، إلى آخر ، إلا إذا أراد أن يسدد قيمة الخدمة بمعرفته ومن جيبه الخاص.

٥- التنظيم والإدارة :

ويستهدف أصحاب تلك الرؤية ، تحقيق فصل جهاز التمويل عن جهاز تقييم الخدمة ومستواها الإشرافى ، وكذلك يستهدف التعامل مع ثلاثة مستويات إدارية (ليس هنا مجال تفصيلها) بدءاً من مستوى الإدارة المركزية (الهيئة الممولة والمنظمة لأسس التعاقدات والخطط الصحية) ، وانتهاءً بمستوى الإدارة بالحى (المنظمة المنفذة لإدارة ومتابعة تشغيل الوحدات والمستشفيات الحائزة لمواصفات التعاقد سواء أكانت تابعة لها أو منفصلة عنها ، وهى غير تابعة لهيئة التأمين الصحى التمويلية ، وتخضع لإشراف وزارة الصحة ، وتتابع حيازة المستشفيات والوحدات المتعاقدة على الترخيص والإشهار والاعتماد من جهة

الإختصاص التى يتفق عليها ، ومستوى الإدارة بالحى هو المستوى الذى يعلو الإدارة المباشرة للوحدة أو المستشفى . كما تستهدف دراسة تفرغ (كل الوقت) لأوسع الشرائح من الأطباء ، ويجوز أن يسمح للمستشفيات ذات الحجم والقدرة الإدارية والتنظيمية على إدارة نفسها ذاتيا ، بإشراف مركزى.

٦- الاستفادة من سياسات القطاع الدوائى :

نوجزها كالتالى:

١- ترشيد الاستخدام الدوائى:

* تخليق القوائم الأساسية بأسمائها الكيميائية.

* ترشيد الأنماط المهنية للأدوية الموصوفة فى التذكرة الطبية عقب الكشف الاكلنيكى.

* ترشيد أنماط الاستهلاك الدوائى بواسطة المرضى.

* مراجعة التعاقدات : مع جهات توريد الدواء ، وأنظمة التوريد.

٢- الاستمرار فى تعظيم سياسات إنتاج دواء بسعر مرشد ومدعوم إذا لزم فى حدود طاقات جهات الانتفاع والمرضى ، طبقا لمواصفات الجودة والكنترول الدوائى ، وكذلك بترشيد نظم توصيل الدواء لجهات الانتفاع ، بأساليب أرخص ثمنا.

٣- مراجعة الصيغة الحالية المتفق عليها والتى ترفع التكلفة إلى ٧٧ر١ بدلاً من ١ فقط ، طبقا لمتطلبات : ربحية شركات الإنتاج الدوائى ، وشركات التوزيع . وربحية صيدليات التوزيع (القطاعى) ، وإجراء الترشيد اللازم للنزول بتلك النسبة ، قدر الإمكان.

٤- التحديث المستمر لقاعدة البيانات والمعلومات الدوائية ، على مستوى الوحدات ، وفى منازل الأطباء والصيادلة ، بتوظيف قواعد المعلومات الدولية ، من خلال الإنترنت ، وأقراص الليزر ، وقواعد المعلومات المحلية الإلكترونية ، التى لازالت حاليا موجزة وغير مفصلة.

٥- تلافى حدوث الاختناقات بأنظمة توصيل الخدمة الدوائية ، سواء بسبب الاختلال أو القصور التمويلى ، أو بسبب مشاكل فى إنتاج الدواء ، أو بسبب معوقات فى إيصاله للمريض والوحدات ، فى التوقيتات الملائمة.

(٣) رؤية إجمالية
حول الصحة والبيئة والسكان فى مصر

أولاً : التنمية الشاملة المتكاملة المعتمدة على الذات.

ثانيا : التمايزات والفجوات التنموية .

ثالثا: الفقر معوق لحصول الفقراء على صحة ذات جودة

رابعا: الحفاظ على الموارد توقياً ومنعاً .

خامسا: جودة النظام الصحى البيئى والسكانى.

سادسا: الصحة والبيئة ركيزها الأساسية الوقاية.

سابعا: واجه الواقع بحلول مقترحة.

أولا التنمية الشاملة المتكاملة المعتمدة على الذات:

وبؤرتها التنمية البشرية، تلك التنمية هى الأصل ، ومن فروعها الصحة والسكان والبيئة، ولا يصح النظر إليها مجزأة، ثم تجميعها بطريقة حسابية ؛ وإنما هى جزء من كل شامل.

ثانيا: التمايزات والفجوات التنموية

أدت فى الأعوام الماضية إلى واقع نوجزه فى المقولة التالية : " إن أسوأ شىء فى مصر الآن ، لمن لا يملك لنفسه نفعاً ولا يقدر على دفع ضرر (الطفل) ، أن يولد:

- **أنثى (وليس ذكراً)**
- **فى قرية (وليس فى مدينة)**
- **فى الوجه القبلى(وليس فى الوجه البحرى، أو محافظة حضرية)**
- **لأب وأم غير متعلمين ، وفقيرين فى ذات الوقت.**

ثالثا: الفقر معوق لحصول الفقراء على صحة ذات جودة، وهو فقران:

*** فقر الدخل .**

* وفقر القدرة .

وكلاهمــا لا يقهر إلا من خلال خطة تنموية مدروسة ومتابعة فى التنفيذ، وبالطبع يطرد التزايد السكانى أو يتناقص، وفى كل الأحوال لابد أن يكون تزايد الناتج القومى الإجمالى بمــا يعــادل ثلاثـــة أمثال تزايد السكان، شرط توجيه الإنفاق من خلال أدوات اقتصادية تــؤدى إلى تحسين الوضع الطبقى، عدلا من خلال إنقاص تلك الفوارق، وإتاحة بتمكين محــدودى الدخل من الحصول على ذات الفرصة للولوج فى الوحدات الصحية، للحصول على الخدمة الجيدة، بذات النصيب والجودة التى يحصل عليها مرتفعو الدخل، مع شرط المحافظة على التنمية فى اتجاه تتناقص فيه الفجوات والتمايزات.

رابعا: الحفاظ على الموارد توقياً ومنعاً :

*لهدرها من خلال سوء الإدارة والإنفاق.

* والعمل على إطالة عمر الثروات الناضبة.

* وتوقى الموارد محتملة التلوث، وتصحيح ما تلوث منها.

ولا يــتم ذلــك إلا مــن خلال نظام يتوقى ويعالج البيئة، ويحافظ على الموارد، بمتابعة دورية منتظمة(توفير الآليات اللازمة لتنفيذ قانون ٤ لعام ١٩٩٤).

خامسا : جودة النظام الصحى البيئى والسكانى:

يتحدد النظام بالقدرة على تعظيم توظيف الموارد المتاحة حاليا، بواقع يقل قليلا عن٥% مــن الــناتج القومى الإجمالى (إنفاق حكومى٣٣% وإشتراكات تأمينية ١٢% ،وإنفاق أهلــى٥٥%) والمســتهدف أن يصل إلى متوسط الإنفاق الصحى فى العالم(بواقع ٥ر٧ %)خــلال خمــس ســنوات قادمـــة على الأكثر، مع تعزيز الحصة الحكومة، والحصة التأمينية، وإنقاص ما يتحمله المواطن من جيبه، وباتباع أفضل تنظيم للمدخلات، وأفضل إدارة ممكــنة (نظــام الجودة الشاملة) للنظام ، وأجود مخرجات مرضية للمواطنين ولا يــتوقع أن يــتم ذلــك، إلا مــن خلال تعميم إدارة النظام بواسطة الجودة الشاملة، كما سنوضح لاحقاً.

ولابد أن يكون واضحا أنه لا يوجد منتج أو خدمة ذات مستوى يقال له (نصف جودة) ، وأنـــه سيتحســن ويصبح ذا جودة كاملة مستقبلا ، فالمال الذى ينفق فى إنتاج مثل هذه الخدمـــة هــو مال مهدر بالكامل، والرؤية المعاصرة تبدأ من منطلق الجودة كبداية، ولا

تستهدف الوصول إليها ، وإنما الهدف الدائم المستمر هو ضمان إنتاج الخدمة الجيدة ، منذ البداية ، بحيث يتكرر إنتاجها مع كل دورة إنتاجية(فهى جيدة أول مرة وجيدة كل مرة)، وإلا فلا.

سادساً : الصحة والبيئة ركيزتها الأساسية الوقاية:

فلها الأولوية ولا يتقدم عليها إلا علاج الطوارىء، وهى أسلوب حياة، يتم تعلمه والتعود عليه، وهى ثقافة صحية، يتم الإرشاد إليها، وأساس تعليمى ، يتجنب الأمية ، ويقضى عليها ويزيد ارتفاع نصيب الفرد من سنوات التعليم، ويتجنب الملوثات الضارة بالفرد، مثل التدخين والمخدرات والمسكرات والملوثات المؤثرة على البيئة والنظام المجتمعى، ويستهدف منع ظهور المشكلة أو المضاعفة قبل حدوثها، ويتطلب منا تعظيم القدرة على التنبؤ، والانذار المبكر قبل حدوث المشكلة، حيث يتم وقف عوامل الخطورة المهيئة للمرض والحوادث والكوارث (فردية أو بيئية أو مجتمعية، سلوكا كانت أو أفكاراً خاطئة ترقى للحرافة).

وتشغل الرعاية الصحية الأولية حجر الزاوية فى قطاع الوقاية، على أن تنفذ طبقا للخطة، وتتابع عناصرها، وبرامجها المتعددة، فى جميع المحافظات، والقطاعات السكانية الحساسة(حديثو الولادة، والرضع، والأطفال، والحوامل، والشباب ، والمسنون، وهى قطاعات كبيرة الاعتماد على الآخر) مع التركيز على مناطق الفجوات المتدنية المشار إليها فى البند الثانى. وكمثال على ذلك نشير إلى التوظيف المتدنى لأسرة الوحدات الريفية، لأداء الولادات ،حيث من الممكن توظيف كل سرير من التسعة آلاف سرير بها بحيث يمكن أن يقدم مئة ولادة سنويا ، بما يمكن من تحقق أداء الولادات فى الريف فى الوحدات الصحية، النظيفة، والمصانة، وذات الجودة، والمزودة بالبشر المؤهل والمدرب وذوى المهارات .

سابعا: واجه الواقع بحلول مقترحة

١- دور الحكومة :

- إصدار السياسات والتوصيات والتوجيهات مبلورة فى خطط صحية وبيئية وسكانية ومرتبطة بالإطار التنموى التكاملى الشامل المعتمد على الذات .
- متابعة مخرجات النظام وجودتها وإستيفائها لاشتراطات الجودة ثلاثية الأبعاد.

- متابعة إصدار التشريعات المنظمة لأعمال القطاع ومؤسساته والحافظة لحقوق المرضى والعاملين.
- عمل تقييم وتقارير دورية سنوية وتقديمها مفصلةً للحوار حولها للمؤسسات التشريعية والندوات الأهلية.

٢- دور المؤسسات : حيث تسعى الدولة لإقامة نظام مؤسسى يستند إلى الحكم المحلى ويتابع القطاعات التالية :

- التأمين الصحى القومى الشامل
- العلاج المجانى للفقراء وغير القادرين غير المؤمن عليهم لحين إتمام التأمين عليهم.
- وكذلك الرعاية الوقائية والرعاية الصحية الأولية .

٣- دور وحدات التنفيذ : فى إطار من الحكم المحلى والمشاركة الشعبية ورقابة المجتمع (وليس من خلال النظام الحالى للإدارة المحلية)، حيث تتم إدارة الوحدات بإشراف إدارة مجتمعية بغض النظر جهات التبعية الإدارية.

٤- السعى نحو:

- توسيع دائرة التخصص وتفرغ جميع من يؤدى الخدمة خلال مرحلة زمنية يتفق عليها.
- توفير الأدلة الإرشادية والبروتوكولات والبروسيديارات ، الضرورية لاعتماد جودة الأداء .
- تعميم إدارة الوحدات بالجودة الشاملة، مع التركيز على نظافة وصيانة الوحدات .
- تعميم المعلوماتية ، بمراكزها ، وتقنيتها.
- إنتقاء التكنولوجيا الملائمة للأداء الجيد الملائم لدولة آخذة بالتنمية الشاملة.
- الاهتمام بالغذاء والدواء ، وتلك قضية أخرى.

<u>اللجنة الصحية لحزب التجمع</u>

نموذج جديد للتنمية الوطنية

د. إبراهيم العيسوى

نموذج جديد للتنمية الوطنية

د. إبراهيم العيسوى

مقدمه

تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن سؤالين :

السؤال الأول : لماذا يقدم حزب التجمع نموذجاً جديداً للتنمية الوطنية؟ وسوف تستند الإجابة عن هذا السؤال على فشل النموذج التنموى الليبرالى الذى يطبقه نظام الحكم .

مصر عل امتداد الثلاثين عاماً التى انقضت منذ التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ . وسوف نوضح ذلك باستعراض سبعة مآزق نتجت عن تطبيق هذا النموذج . وهذا مايتناوله القسم الثانى من الورقة .

السؤال الثانى : ماهى المعالم والمقومات الرئيسية لنموذج التنمية الجديد الذى يطرحه التجمع ؟

وتأتى الإجابة عن هذا السؤال فى القسم الثالث من الورقة ، وذلك استناداً إلى ماتضمنه البرنامج العام الجديد لحزب التجمع- بناء مجتمع المشاركة الشعبية- الذى اقره مؤتمره العام الرابع فى عام ١٩٩٨ .

ولما كان الحكم على نموذج ما للتنمية بالفشل أو النجاح يفترض توافر معايير معينة يبنى عليها هذا الحكم ، فقد كان من الضرورى أن توضح هذه الورقة فى إيجاز ما معنى التنمية الجادة ، وماهى الظروف المشجعة على جدوث التنمية الجادة ، والتى نشير إليها بعبارة " البيئة الصالحة للتنمية " . وهذا ماسيتناوله القسم الأول من الورقة ، مع البحث فيما إذا كانت هذه الشروط متوافرة أم غير متوافرة فى إطار نموذج التنمية الليبرالية المطبق فى مصر حالياً.

(١) التنمية الجادة وخصائص البيئة الصالحة لتحقيقها

بيــئة التنمية هى مجموعة الظروف التى تحيط بعملية التنمية ، والتى قد يكون بعضها محفزاً ومشجعاً للتنمية ، كما قد يكون بعضها الآخر مثبطاً ومعرقلاً للتنمية .

-وتوافر البيئة الصالحة للتنمية يعنى ـ ضمن مايعنى ـ التالى :

-توافر الظروف المولدة للحماس والمفجرة للطاقات الكامنة لدى الناس ، مما يجعل الصــعب أمــامهم سهلاً ، ومما يدفعهم للتضحية وتحمل المشاق التى تنطوى عليها عملية التنمية .

- توافــر الظــروف المساعدة على التراكم الرأسمالى بمعدلات كبيرة ، وعلى تعبئة الفــائض الاقتصادى المتاح ، وعلى تحويل أكبر قدر من الفائض الاقتصادى الكامن إلى فائض فعلى يغذى عملية التنمية .

-توافر الظروف المهيئة لحسن استثمار الموارد المتاحة وللارتفاع بكفاءة الإنتاج ، وفى مقدمتها الدور التنموى للدولة والمشاركة الشعبية الديمقراطية .

وقــبل أن نبحث عن مدى توافر هذه الظروف فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن ، يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند مفهوم التنمية .

ماهى التنمية ؟

إن مفهوم التنمية أوسع كثيراً من مجرد عملية زيادة إنتاج السلع والخدمات أو تحسين دخــول الأفــراد وتحقــيق المزيد من العدالة فى توزيع الدخل القومى بينهم . إنها كل ذلك وأكثر .

فالتنمــية هــى عملــية تحرير وتمكين للوطن وللمواطنين .. إنها عملية تحرير بمعنى الــتحرر مــن القــيود والعراقيل التى تعطل التنمية أو تؤخرها ، وهى عملية تمكين بمعنى اكتســاب وبناء القدرات التى تمكن من الانطلاق على طريق التنمية والتى تؤدى إلى ارتقاء وضع البلد فى نظام تقسيم العمل الدولى من جهة ، وإلى تحسين نوعية حياة المواطنين من جهة أخرى .

والتنمية لاتكون تنمية حقاً إلا إذا كانت شاملة ومستقلة ومعتمدة على الذات وقائمة على مشاركة شعبية واسعة ، ومطردة . ونوضح هذه الصفات المرغوبة فى التنمية فيما يلى: أ-

أ-الشــمول : يعــنى أن تمــتد التنمــية لــتغطى جوانب حياتنا كافة : اقتصادية وسياسية واجتماعــية وثقافية . الخ . وحتى على المستوى الاقتصادى وحده ، فإن الشمول مطلوب بمعنى إقامة هيكل اقتصادى متكامل ومتماسك يرفع مستوى حصانة الاقتصاد الوطنى ويزيد من قدرته على الصمود بقواه الذاتية فى وجه الاضطرابات الخارجية .

الاستقلال فى التنمية ، لايعنى القطيعة مع العالم الخارجى ، ولا الانكفاء على الذات . بل إن جوهـر استقلالية التنمية ـ حسب تعريف دقيق للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ـ هو توفـير أكـبر قـدر مـن حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبى حقيقى ،فى مواجهـة عوامـل الضغط الخارجى التى تفرزها آليات الرأسمالية العالمية ، وإزاء التقلبات والصدمات بوجه عام . كما أن الاستقلالية تعنى القدرة على مواجهة القيود الخارجية كتلك الـتى تفرضـها اتفاقـات منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالى العالمى ، ومن ثم القدرة على التعامل معها بما يصون المصالح الوطنية ..

ولما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج ، فان استقلالية التنمية تعنى أيضاً اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع ، وفى مقدمة هذه القوى بالطبع القوى البشرية، أي عموم الناس .

ج-والتنمـية الحقـة هى التنمية القائمة على المشاركة الشعبية ، أى اشتراك الجماهير فى اتخـاذ القـرارات على كل المستويات ، وذلك بما يمكنها من إدارة شئونها بنفسها وحماية مصـالحها والحصول على نصيب عادل من عائدات التنمية . كما أن المشاركة هى السبيل إلى تصحيح أخطاء صناع القرارات ، بل هى السبيل إلى تفادى الكثير من هذه الأخطاء أصلاً . ومـن الجوانب الأخرى للمشاركة : المتابعة والمراقبة والمساءلة .. والمشاركة بمختلف صورها هى صمام الأمان ضد الانحراف والفساد.

د-وأخـيراً فإن التنمية الحقة هى التنمية المطردة أو القابلة للاطراد والتواصل .. وهـو مايعـنى تفـادى الاستخدام الجائر للموارد غير المتجددة ، وتوفير مقومات الحفـاظ علـى البيئة وصيانتها من التلوث ، والموازنة بين حق الأجيال الحاضرة وحقـوق الأجـيال القادمة فى نصيب عادل من الثروات الطبيعية .. وإطراد التنمية يعـنى أيضاً توفير مقومات تجدد البنى التحتية للمجتمع وزيادة الادخار والاستثمار اللازم لتوسيع الطاقات الإنتاجية .

١ـ٢ـ الظروف المشجعة أو المحفزة للتنمية

لتحقيق العملية المزدوجة للتحرير والتمكين للوطن والمواطنين التى هى جوهر التنمية كمـا ذكرنا يجب أن تتوافر شروط أو متطلبات معينة لحفز هذه العملية وتخليق قوى دافعة لهـا وحشـد الجهود من أجلها وتكاتف المجتمع من أجل تحقيقها . ومن بين هذه العوامل مايشـار إلـيه عادة فى الحوارات حول تحسين مناخ الإستثمار فى مصر مثل حسن تصميم وتطبـيق نظـم الضـرائب والجمارك والتأمينات ، وحسن رسم وإدارة السياسات المالية

والنقدية ، وضبط إجراءات التقاضى وسرعتها ، وفاعلية التشريعات ومدى توافر المعلومات ومدى وضوح واستقرار السياسات ، وحسن أداء الجهاز الإدارى بوجه عام .

إن هـذه العوامـل مهمة بلا شك ، وبخاصة من زاوية خفض كلفة المعاملات ومن ثم زيادة القدرة التنافسية . ولكن علينا أن نذكر بشأنها تحفظين :

التحفظ الأول : هو أنه ليس من الواقعى أن يفترض توافر هذه العوامل جميعا كشروط مسـبقة للتنمية .. ذلك أن تحقق قدر كبير من هذه العوامل هو فى حد ذاته نتيجة من نتائج التنمـية .. ومـع ذلـك فيجـب أن يكون واضحا أن المطلوب هو تحقيق حد أدنى من هذه المتطلبات ، على أن يجرى تحقيق المزيد منها فى غمار عملية التنمية ذاتها.

التحفظ الثانى : هـو أن ثمة عوامل أخرى يمكن أن يكون لها دور مركزى فى تحريك قـوى التنمـية وفـى تعجيل أو ابطاء سير المجتمع نحو تحقيق أهداف التنمية . وهذه هى العوامـل التى أود أن يتركز عليها حديثى _ إلى جانب مناقشة عوامل أخرى كثيراً مايتردد أنها تشكل عوامل مثبطة للتنمية أو معرقلة لها .

وعلـى ذلـك أود أن أشـير أولاً إلى ستة عناصر من العناصر المهمة فى تشكيل بيئة التنمـية ، والتى أعتقد أن غيابها يشكل عائقاً حقيقياً أمام التنمية فى الوقت الراهن ، ولابد مـن توفيرها حتى ينطلق المجتمع المصرى على طريق التنمية . ثم سوف أتناول بعد ذلك عنصرين قد يعتبرهما البعض من العناصر غير المحفزة للتنمية أو المثبطة لجهودها ، بينما لا أراهما على هذا النحو .

أولا: الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية

إن الـدول الـتى أنجـزت إنجازات مرموقة فى مجال التنمية ، لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة ، وإنما ساعدها على ذلك شعور عميق وإدراك قـوى لايخـتلف كثـيراً عـن شعور الأمم عندما تخوض حربا ضد عدو لها . إنه الشعور بالـتحدى والقدرة على مواجهة المشكلات القائمة بالقوة الذاتية للمجتمع .. إنه الإحساس بالـثقة فـى الـنفس مهما كان عظم التحديات التى يتعين مواجهتها . ومثل هذه المشاعر والأحاسيس تعتبر مكوناً مهماً من مكونات مايطلق عليه أحيانا ثقافة التنمية.

والحقـيقة أن التنمية ليست مجرد عمل روتينى ، يؤدى بلا حماس ، لإضافة تحسينات هامشـية فى هذا الجانب أو ذاك من جوانب حياتنا . وإنما التنمية حقيقتها شن الحرب على الـتخلف والتبعـية . والنصر فى هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات .

إنهـا حـرب عظمى غايتها إعادة بناء كبرى للوطن والمواطنين .. وهى مثل كل حرب عظمـى لايكفـى لهـا توافر الحشد المادى من عتاد وسلاح ، ولا الحشد البشرى أى العدد الكبير من الرجال والنساء ، ولكن يلزمها أيضاً الحشد المعنوى الذى يفجر الطاقة الروحية الكامنة لدى الجنود ، ويجعلهم يضحون بأرواحهم فداءً للوطن .. ويقابلها فى مجال التنمية الطاقة الروحية التى تجعل الناس يضحون بالكثير من نعم الحياة وملذاتها فى الوقت الحاضر ، وذلك من أجل إعادة بناء الأمة ، وانطلاقها على طريق النهضة والتقدم .

فـلا قـيمة للحشد المادى إذا ما كان مصحوباً باللامبالاة من جانب الكثيرين ، وإذا ما رافقـه الإحسـاس بالدونـية إزاء الأجنبى ، وافتقاد الثقة بالنفس .. وهذه هى الأحاسيس والمشـاعر الـتى تطغى على حياتنا فى الوقت الراهن .. والتى يندر أن يتحقق معها حتى مجرد الحشد المادى اللازم للتنمية.

ولكـن من أين تأتى هذه الطاقة الروحية وتلك الشحنة المعنوية التى تجعل الصعب هيناً والصـلب ليـناً ؟ .. إنها فى الغالب نتاج زعامة وطنية قوية وملهمة وأحزاب أو تنظيمات سياسـية ذات طـابع شعبى تستطيع أن تستثير حماس الجماهير ، وتحشد قواهم ، وتعبئ جهودهـم ، وتبث فيهم وعياً حقيقياً بطبيعة التحديات التى يتعين مواجهتها ، كما تبث فيهم إحساسـاً بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات ، وترسم لهم خطط السير وتحدد لهم المسار الصحيح لبلوغ أهداف محددة.

لقـد شـهدت مصـر مـيلاد هـذه الطاقة المعنوية والشحنة الروحية فى الخمسينيات والسـتينيات ، حيـث تحولت قضايا التنمية إلى معارك حقيقية .. معركة بناء السد العالى، ومعـركة التصنيع ومعركة استصلاح الأراضى .. وارتبطت التنمية باستعادة الكرامة (ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد والاستعمار) .. وهذه هى الروح التى عرفتها دول أخرى مثل الصين وروسيا وماليزيا وغيرها والتى استطاعت أن تنجز فى عقود قليلة ماكان يحـتاج إلـى قرون . وللأسف فإن مثل هذه الروح غائبة عن بلادنا ، ولابد من عودة هذه الروح إلينا حتى تتوافر البيئة الصالحة للتنمية.

ثانيا : إدراك أنه لاتنمية دون تضحيات ومشاق

وهـذا الإدراك مكون آخر مهم من مكونات ثقافة التنمية . وهو شديد الارتباط بما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الادخار وثقافة الاعتماد على الذات .

فمـن الخطـأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق باستجداء المعونات الخارجية أو حتى بالاسـتثمارات الأجنبـية . والتنمـية التى كتب لها الاستمرار أو الاطراد فى خبرات الدول المخـتلفة هـى التنمـية التى قامت على المدخرات الوطنية والتراكم الرأسمالى الوطنى ..

وعندما يشتد ساعد التنمية بالاعتماد على الطاقات الادخارية الوطنية ، فان البلد لن يحتاج إلـــى جهد كبير لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية .. بل إن هذه الاستثمارات ستسعى للمشاركة فيما تحقق من نجاح وطنى.

ومـــن المهم تجنب التصور الخاطئ بأن الاستثمار الأجنبى يمكن أن يأتى لإنقاذ اقتصاد متعـــثر . إذ تشـــير تجـــارب الدول إلى أن الاستثمار الأجنبى لايتدفق بغزارة إلا إلى البلدان المـــتقدمة (أكـــثر مـــن ثلثى الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمى) ، وإلى البلدان حديثة النمو التى حققت بقدرتها الذاتية نمواً اقتصادياً سريعاً وديناميكية عالية .

ولـلأسـف فـإن هذه الحقيقة تكاد تكون غائبة عن تصورات التنمية الرسمية فى بلادنا ولذلـك فالنظر إلى معدلات الادخار فى بلادنا مقارنة بغيرنا من الدول النامية والدول حديثة التصـــنيع هو أمر مهم فى تجسيد هذه الحقيقة ، وفى استثارة الجهود لرفع معدلات الادخار الوطنى فى بلادنا.

فطبقا لإحصائيات البنك الدولى كان معدل الادخار المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠١ :

٤ر١٠% فى مصر ، مقابل ١ر٢٠% فى الدول منخفضة الدخل ،

و ٤ر٢٥% فى الدول المتوسطة الدخل التى تنتمى إليها مصر .

و٦ر٢٩% فـــى الـــدول ذات الدخل المتوسط الأدنى وهى ذات الشريحة التى تنمى إليها مصر حالياً.

بل إن معدل ادخارنا كان أقل من معدل الادخار الذى تحقق فى أفريقيا جنوب الصحراء ، على بؤس حالها ، وهو ٥ر١٦%.

وتتضـــح المفارقة بشكل اقوى عندما نقارن مع دول ادخارنا بمعدل الادخار فى الصين ودول جـــنوب شـــرق آســـيا الـــتى نجحت فى كسر حواجز التخلف وحققت تقدماً اقتصادياً مرموقاً:

بلغ معدل الادخار المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠١ :

٣ر٤٠% فـــى الصين ، ٤٦% فى سنغافورة ، ٢ر٤٧% فى ماليزيا و٢٩% فى كوريا الجنوبية،

٥ر٢٥% فى إندونيسيا.

بل إن معدل ادخارنا كان فى حدود نصف معدل ادخار دول ذات دخل منخفض عنا بكثير مثل الهند ، حيث وصل معدل ادخارها إلى ٧ر٢٠% فى عام ٢٠٠١ .

وإضافة إلى ماتقدم علينا أن نتذكر أمرين مهمين :

أ- إن معدلات الادخار فى دول مثل الصين وجنوب شرق آسيا ليست مرتفعة الآن فقط (نتيجة لمعدلات التنمية المرتفعة) ، وإنما حافظت هذه الدول على معدلات ادخارها عند مستويات مرتفعة لفترات طويلة ، على عكس الحال فى مصر .

فإذا كان معدل الادخار فى مصر قد تقلب حول ١٠% - ١٥% خلال الربع الأخير من القرن العشرين (١٩٧٥ - ٢٠٠١) ، فإن المعدلات المناظرة خلال الفترة ذاتها كانت:

٣٠% - ٤٦% فى سنغافورة

٢٣% _ ٤٧% فى ماليزيا

٢٠% - ٣٦% فى كوريا

٣١% - ٣٥% فى هونج كونج

٣٤% _ ٤٠% فى الصين

١٥% - ٢١% فى الهند

أى أن هذه الدول قد ضحت وتحملت انخفاضاً فى مستوى استهلاكها لسنوات طويلة مقابل توفير الموارد اللازمة للتراكم والنمو ، بينما يشيع بيننا الإحساس بأنه يمكن تحقيق التنمية وتحقيق زيادة سريعة فى الاستهلاك فى الوقت ذاته ، بما فى ذلك ألوان الاستهلاك الترفى .

ب- إن معدل الادخار المحلى الإجمالى فى مصر لايكشف عن حقيقة الوضع الادخارى السيئ فى مصر ، برغم الانخفاض الواضح فى مستواه . وللتعرف على حقيقة هذا الوضع علينا أن ننظر فى مقياس آخر للجهد الادخارى الوطنى ومساهمته المحتملة فى النمو الاقتصادى وهو معدل الادخار الأصيل أو معدل الادخار الصافى المعدل . وطبقاً للبنك الدولى (مؤشرات التنمية الدولية) فإن هذا المعدل المطور هو المعدل الذى نصل إليه بإضافة الإنفاق على التعليم إلى معدل الادخار المحلى الإجمالى وبخصم عدة عناصر منه تمثل إهلاكاً للموارد الوطنية ، وأهمها مقابل إهلاك رأس المال الثابت ، ومقابل استنفاد الموارد المعدنية والطاقة والغطاء النباتى ، ومقابل الضرر المرتبط بتلوث الهواء وزيادة انبعاثات ثانى أكسيد الكربون .

عندما نقوم بهذه التعديلات سنجد أن معدل ادخارنا فى عام ٢٠٠١ قد انخفض من ٣ر١٠% بمقياس معدل الادخار المحلى الإجمالى إلى ٣ر٣% بمقياس معدل الادخار الأصلى ، وبمقارنة هذا المعدل الأخير ، بالمعدلات المناظرة فى عدد من الدول الأخرى ، يمكن أن تدرك مدى تواضع الجهد الادخارى المصرى : فالمعدلات كانت : ٧ر٣٠% فى سنغافورة ،

٢٧% فى ماليزيا ، ٢ر١٩% فى هونج كونج ، ٢ر١٨% فى إندونيسيا ، ١٧% فى كوريا الجنوبية ، ٣١% فى الصين ، ٣ر١٣% فى الهند.

إن إدراك هــذه الحقيقة مهم جداً لتكوين ثقافة الادخار وثقافة الاعتماد على الذات وهما من العناصر الحيوية فى ثقافة التنمية .

ثالثا : الدور التنموى للدولة ــ أو الدولة التنموية

إن دراســة خــبرات التنمــية علـــى امتداد التاريخ ، فى الدول الرأسمالية وفى الدول الاشــتراكية وفـــى الـــدول حديثة التصنيع فى آسيا وأمريكا اللاتينية تشير بوضوح إلى أن الدولة كان لها دور حاسم فى تحريك قوى التنمية وفى صنع التنمية ذاتها .

كما تشير هذه التجارب إلى أن السوق لايصنع تنمية ، وأن التنمية قد استندت فى معظم الحـــالات إلـــى تصـــور مستقبلى أو تخطيط للمدى الطويل ، حشدت من أجل تنفيذه طاقات المجـــتمع المادية والمعنوية . فالتنمية فى نهاية المطاف عمل ارادى وليست عملاً تلقائياً. ومـــن هنا فهى فى حاجة إلى خطط عمل لإنجازها وفق أولويات محددة ، تنطلق من تطور مستقبلى لما يراد إنجازه ، وهذه بدورها لابد وأن تنطلق من دراسات مستقبلية جادة .

والحاجـــة إلى قيام الدولة بدور تنموى قوى وفق مخططات جادة ، تتناقض بالطبع مع الاتجاه السائد حالياً فى مصر والذى يقوم على فلسفة الاعتماد على قوى السوق ومبادرات القطاع الخاص ، والذى يعتبر هذا القطاع ركيزة التنمية .

إن هـــذا الاتجاه الذى بدأ مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤، والذى تكـــرس بتنفـــيذ برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى منذ عام ١٩٩١ ، قد أصبحت نـــتائجه واضـــحة للعيان الآن . فبالرغم مما تحقق لفترة من انخفاض فى معدلات التضخم وعجز الموازنة والديون الخارجية وارتفاع فى احتياطيات النقد الأجنبى فى السنوات الأولى للـــبرنامج ، إلا أن هذا كله كان على حساب انكماش اقتصادى لم يلبث أن تحول إلى ركود اقتصادى خانق طوال السنوات الخمس الماضية ، فضلاً عن تزايد معدلات البطالة ، واتساع الفوارق بين الطبقات فى مستوى الدخل والثروة . وأخيراً جاء التضخم ليزيد الأمور سوءاً على ماهى فيه من سوء أصلاً.

إن المـــناخ المواتـــى للتنمـــية والبيئة الصالحة لنجاح مساعى التنمية لاتتطلب مقاطعة القطـــاع الخاص ولامعاداته . التنمية تحتاج إلى كل جهد إنتاجى يمكن أن يسهم به القطاع الخاص . ولكن هذا الإدراك للمساهمة المحتملة للقطاع الخاص والرأسمالية المصرية عموماً شىء، وإلقاء مسئولية التنمية على عاتقها شىء آخر . فالرأسمالية المصرية أضعف من أن تـــتحمل هـــذه المســـئولية . وقد ثبت أنها فى حاجة إلى من يقودها ويأخذ بيدها . وعندما

تراجعت الاستثمارات العامة للدولة وتقلص دور القطاع العام ، تراجع أيضا دور الاستثمار الخاص . ومن هنا تأتى أهمية دور الدولة الاستثمارى والإنتاجى . وفى غياب هذا الدور لن يجد القطاع الخاص من يقوده سوى القوى الخارجية ، الاستثمار الخاص والشركات الدولية التى تريد أن تفتح ابواب الاقتصاد المصرى على مصاريعها أمام المنتجات والاستثمارات الأجنبية ، والتى لايهمها تنمية مصر بقدر مايهمها إلحاق مصر وإدماجها فى الاقتصاد العالمى من موقع التبعية .

وإذا كنا نطالب بدور قوى للدولة وللقطاع العام ، فلابد وأن نقرن ذلك بمطالبة واضحة بالارتقاء بمستوى الإدارة فى جهاز الدولة وفى القطاع العام ، بحيث نتفادى ماوقعنا فيه من أخطاء فى الماضى ، لاسيما من جراء التسعير الاجتماعى أو الدعم الضمنى لمنتجات القطاع العام ، وتكديس العمالة فيه.

كذلك فإن البيئة الصالحة للتنمية تخاصم السوق ولاتستبعد آليات بالكامل . ولكن التعامل الواقعى مع آليات السوق ليستوجب إدراك أن آليات السوق منفردة لاتقدر على تحقيق التنمية الشاملة والمطردة ، وأن السوق فى بلد متخلف هى سوق متخلفة بالضرورة ، بل إن السوق عرضة للفشل حتى فى الاقتصادات المتقدمة ، وهو ما يشار إليه عادة بقصور أو فشل السوق . ومن ثم فإن البيئة الصالحة للتنمية تتطلب تضافر قوى السوق وقوى التخطيط ، على أن تكون عجلة القيادة والتحكم بيد التخطيط ، كما تتطلب اقتران قوى السوق بالكثير من أنواع التدخلات الحكومية الرامية لتوفير الدعم الذكى والحماية الذكية للمنتجات والصناعات الوطنية .

رابعا : الرؤى المستقبلية

يعتبر الانشغال الجاد بالمستقبل أحد العناصر المهمة فى البيئة الصالحة للتنمية . وأحد مظاهر الانشغال الجاد بالمستقبل هو النهوض بالدراسات المستقبلية ، والتحاور حول مايمكن أن تبلوره من رؤى أو تصورات مستقبلية . فالحقيقة أن الدراسات المستقبلية هى الخلفية التى يمكن أن تنطلق منها الخطط الجيدة للتنمية ، وهى الساحة التى يمكن أن يتحاور فيها اصحاب التصورات المستقبلية المختلفة حوارا علميا ، بما يساعد على إنضاج وعى عام راق بقضايا الوطن ، وبما يحفز الجهود لخوض معارك التنمية على أساس من الاستنارة والعلم .

وللأسف فإن حظ هذا النوع من الدراسات فى بلادنا ضئيل . والفترات متباعدة بين كل دراسة وأخرى ، وأغلب الدراسات قد تعثرت فى منتصف الطريق ، ومن ثم لم تحقق أهدافها . ولم تساعد ندرة الدراسات المستقبلية التى أجريت فى مصر ، بل وفى الوطن العربى بوجه

عـــام على تكوين تراكم علمى ورصيد معرفى يمكن الاستناد إليه فى إجراء المزيد من هذه الدراسات .

ومن هنا كانت المبادرة التى قام بها منتدى العالم الثالث منذ خريف عام ١٩٩٧ : مصر ٢٠٢٠ . وهى مبادرة لم تزل تحاول التعلق بطوق النجاة فى مواجهة أنواء عاتية كان يمكن أن تؤدى إلى إعلان فشلها منذ أوائل عام ٢٠٠٠.

والمهم فى الأمر هو أن استكمال عناصر البيئة المحفزة والمشجعة على التنمية يتطلب تضـــافر جهود متعددة ، حكومية وغير حكومية ، من أجل النهوض بالدراسات المستقبلية ، ومن أجل تأمين مقومات استمرار العمل فى هذه الدراسات ، ومن أجل استثمار نتائجها فى إجراء حوارات عقلانية حول هموم المستقبل ، وحول التصورات الرامية إلى مجابهتها.

خامسا : المشاركة الديمقرطية والتوزيع العادل للدخل والثروة

إن معظـــم التجارب الناجحة فى التنمية قد شهدت فى بدايتها عملية إعادة توزيع كبرى للدخـــل والـــثروة ، وكـــان ذلك أحد ألوان المشاركة التى عملت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية . ولكن المشاركة تتعدى الانتفاع المادى بثمار التنمية إلى المشاركة فـــى اتخاذ القرارات والمتابعة والرقابة الشعبية وهى فى حد ذاتها أحد جوانب التنمية ، كما أسلفنا.

عمومـــاً ، المشاركة تعنى توفير الشعور بامتلاك القضية ، أى الشعور بأن التنمية هى قضـــية المجتمع . وأن التنمية لنا ومن أجلنا ومن أجل ابنائنا ... ومن ثم فهى توفر حافزاً مباشـــراً للتضـــحية والتفانى فى سبيل تحقيق أهداف التنمية.. والمشاركة تضمن أن تكون التضحية من خلال زيادة المدخرات الوطنية وتأجيل الزيادة فى الاستهلاك فى الوقت الحاضر ، تضحية عن اقتناع ، وليست تضحية مفروضة قسراً.

والمشـــاركة تـــؤدى إلـــى محاصرة الفساد ، بل والوقاية منه ، حيث إن من عناصرها الرئيسية المتابعة والرقابة الشعبية ، بل والمساءلة الشعبية . وهذه الأمور تساعد فى الوقت ذاتـــه على تفادى وتراكم الأخطاء ومن ثم عدم الانتظار حتى تصل الأمور إلى حد الانفجار غير مأمون العواقب .

إن المشـــاركة الشـــعبية ضـــرورية لتسريع عملية التنمية وتأمين اطرادها . والتحول الديمقراطى ضرورى للتنمية بقدر ماهو ضرورى لإقامة حياة سياسية سليمة .

ولذا فكل جهد يبذل ، وكل نضال يقوم به الناس حالياً ، من أجل توسيع نطاق المشاركة وتوسيع مجال الممارسة الديمقراطية هو مساهمة حقيقية فى تهيئة البيئة الصالحة للتنمية .

سادسا : التحديد الواضح لعلاقة الاقتصاد الوطنى بالعالم الخارجى

هل يشكل انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد الرأسمالى العالمى عنصراً مشجعاً على التنمــية أم عنصــراً مثــبطاً للتنمية ؟ هل هذا الانفتاح والتوجه للخارج من متطلبات البيئة الصــالحة للتنمية ؟ وهل حماية الاقتصاد الوطنى والتوجه للداخل تشكل بالتالى عنصراً من عناصر البيئة غير المواتية للتنمية ؟

إن قضية فتح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى ، وتوجيه التنمية للخارج(التوجه للتصدير مقابل التوجه لإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات) ، واعتبار أن التجارة هى محــرك التنمــية أو قاطــرة التنمية ، والنظر إلى أن الاستثمار الأجنبى المباشر هو القناة الرئيسية للحصول على التكنولوجيا المتقدمة .. تعتبر من مكملات نموذج التنمية الليبرالية أو الانفتاحــية الشــائع منذ فترة ــ إلى جانب الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص وتقليص دور الدولة وخصخصة المشروعات العامة .. الخ.

ومــن يرفضــون هذا النموذج ــ وأنا منهم ــ ويفضلون عليه نموذج التنمية الوطنية المســتقلة ، يعتبرون أن التحرير قبل التمكين خطر كبير . إذ أن فتح الاقتصاد قبل الأوان ، وتحريــر الــتجارة وحــركة رؤوس الأموال ، ورفع مختلف صور الحماية عن الصناعات الوطنــية وتحرير سعر الصرف يمكن أن يشكل عائقاً أمام التنمية ، بل إنه يمكن أن يقضى علــى ماقد يكون قد تحقق فى السابق من إنجازات تنموية . فالاقتصاد النامى لايستغنى عن الحمايــة والدعم. ومن المهم أن نتذكر أن الحماية والدعم من حق الصناعات الناشئة حتى فــى الاقتصادات المتقدمة . بل إن قطاعاً قديماً مثل الزراعة لم يزل يلقى من الدعم مقادير عظــيمة ، تصل إلى مليار دولار يومياً فى الدول الصناعية المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية).

والدولــة النامــية لاتتحمل ترف تحرير أسعار صرفها ، وإطلاق حرية التعامل فى النقد الأجنبى ــ طالما أنه يشكل موردا نادراً . وقد سارت دول رأسمالية كثيرة على نظم الرقابة على النقد الأجنبى ، حيث تقيد الطلب عليه وفقاً لأولويات محددة.

والحقــيقة أن هذه النظم ليست من اختراعات الاقتصادات الاشتراكية . فقد عرفت مصر الــرقابة على الصرف منذ عام ١٩٤٧ وظلت تعمل بصور مختلفة منها بعد قيام الثورة فى ظل الاقتصاد الموجه ، وفى الستينيات فى ظل التخطيط و" التحول الاشتراكى " . كما أن دولاً مثل النمور الأسيوية ظلت محتفظة بقيود على النقد الأجنبى لفترات طويلة ، ولم يزل بعضها يقصــر الــتعامل فــى النقد الأجنبى على البنوك ، ولايفسح أى مجال أمام الاتجار فى النقد الأجنــبى من خلال شركات الصرافة . وقل مثل ذلك عن دولة مثل تونس التى حققت نجاحا ملحوظاً فى مجال التصدير ، ومع ذلك لم تزل تمارس الرقابة على النقد ، ولايتعامل فى النقد

الأجنبى فيها غير البنوك ، ولايسمح لأحد بتحويل أى مبالغ بالنقد الأجنبى إلا من خلال البنوك ووفق الأولويات المحددة من جانب الدولة .

إذن فالانضباط مطلوب فيما يتصل بالمعاملات الخارجية عموماً ، والنقد الأجنبى خصوصاً . والحماية أو الدعم للصناعات المحلية أو للصادرات ليس من الخطايا . والمهم هو ألا تتحول الحماية إلى ستار للتغطية على عدم الكفاءة وضعف القدرة على المنافسة . ولذا فالحماية الذكية يجب أن تكون نسبية ومتدرجة ومؤقتة . أما الحماية التى تتصف بالإطلاق وعدم التدرج والاستمرارية فهى حماية غبية ، لأنها تضر أكثر مما تفيد على المدى الطويل .

إن انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى يجب أن يكون انفتاحاً متدرجاً وانتقائياً ، ومحسوباً فى كل الأحوال فى ضوء التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية وتحسين المزايا التنافسية الوطنية . وهذا التوجه ، لا التوجه الانفتاحى المتسرع والمتحرر من كل القيود ، هو مايساعد على إيجاد بيئة صالحة للتنمية.

١-٣٠ الزيادة السكانية ووضع المرأة

فى ختام هذا التناول لبيئة التنمية ، أود أن أتعرض لعنصرين تكثر الإشارة إليهما على أنهما من العناصر المعوقة للتنمية ، وهما الزيادة السكانية ووضع المرأة فى المجتمع .

أولا: الزيادة السكانية

تعتبر الحكومة ومعها نسبة غير قليلة من الباحثين والمفكرين ورجال الإعلام أن الزيادة السكانية الحاصلة فى مصر هى المسئولة عن الكثير عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وأن حل هذه المشكلات يعتمد على أو يتطلب حدوث انخفاض كبير فى معدل النمو السكانى . وينظر هؤلاء إلى الزيادة السكانية على أنها عنصر من العناصر غير المحفزة أو المثبطة للتنمية . فما حقيقة الأمر ؟

أولا: ليس صحيحاً أن مصر تواجه انفجاراً سكانياً.

وثانيا: حتى لو كانت مصر تواجه انفجاراً سكانياً ، فإن وسائل تنظيم الأسرة لن تجدى فى الحد من النمو السكانى إذا لم تنشط أولا جهود التنمية.

وللنظر فى حقيقة الزيادة السكانية الراهنة والبحث عما إذا كانت تمثل زيادة غير عادية قد تصل إلى حد الانفجار السكانى ، وهل الشأن السكانى آخذ فى التدهور ، دعنا نرجع إلى الاحصاءات المتاحة.

إن الإحصـــاءات الوطنـــية والدولية تقول إن السلوك الإنجابى للمصريين قد تغير تغيراً جذرياً خلال الأربعين سنة الماضية . لقد انخفض معدل الخصوبة الكلية ، وهو مايشير إلى عـــدد المواليـــد أحـــياء لكل امرأة فى سن الحمل ، من ٧ مواليد فى عام ١٩٦٠ إلى ٤ر٥ مولـــوداً فـــى عام ١٩٧٥ ، ثم إلى ٦ر٤ مولود فى عام ١٩٨٥ . وواصل معدل الخصوبة هـــبوطه بعد ذلك إلى ٥ر٣ مولود فى عام ١٩٩٨، ثم إلى ١٦ر٣ مولوداً فى عام ٢٠٠١. ومـــن الواضح أن معدل الخصوبة قد انخفض بمعدلات معقولة فى كل مناطق الجمهورية ، وأنه لايرتفع نسبياً إلا فى المناطق الأكثر تخلفاً أى الأقل حظاً فى التنمية ، وهى منطقة ريف الوجه القبلى ، حيث كان المعدل فى حدود ٥ر٤ مولود فى عام ١٩٩٨. وهو مايشير إلى أن المشـــكلة إنمـــا تكمـــن أساساً فى التنمية ، وأن التنمية ـــ كما قيل منذ أول مؤتمر عالمى للسكان فى عام ١٩٧٤ ـــ هى أحسن وسيلة لتخفيض النسل .

وقـــد صاحب انخفاض معدل الخصوبة انخفاض لابأس به فى معدل النمو السكانى . فقد هبط هذا المعدل من حوالى ٦ر٢% فى منتصف الثمانينيات إلى ٢% فى أوائل التسعينيات . وواصل معدل التزايد فى عدد السكان هبوطه حتى اصبح فى حدود ٨٢ر١% فى عام ٢٠٠١ . وهذا المعدل اقل قليلاً من المعدل المسجل لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهو ٩٥ر١% . أى أن الاتجاه النزولى فى معدل الخصوبة ومعدل النمو السكانى فى مصر قـــد أصبح اتجاهاً قوياً ومنتظماً . وطبقا لدائرة الإحصاءات فى الأمم المتحدة ، فإن التقدير المتوسط لمعدل النمو السكانى فى مصر خلال السنوات ٢٠٠١ ـــ ٢٠١٥ هو ٥ر١% وهو مايصل بعدد السكان إلى ٨١ مليون نسمة فى عام ٢٠١٥، وإلى ٩٢ مليوناً نسمة فى عام ٢٠٢٠ . وطـــبقا للتقديرات السكانية لمشروع مصر ٢٠٢٠، فإن عدد السكان المتوقع عام ٢٠٢٠ يتراوح بين ٩٠ مليونا و٩٤ مليون نسمة . وذلك على خلاف المبالغات التى يرددها كبار المسئولين حول الزيادة فى عدد السكان خلال العشرين السنة القادمة.

إن العـــامل الخاســـم فى التحول السكانى من معدلات النمو المرتفعة إلى معدلات النمو المنخفضـــة لـــيس تنظيم الأسرة فى حد ذاته ، وإنما هو التنمية التى ترتقى بأحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية وتتغير معها تطلعاتهم وتصوراتهم للحياة الطيبة ، ويسعون بالتالى إلى تكوين أسر صغيرة ويتخلون عن نمط الأسرة الكبيرة . فالدول التى حققت نمواً اقتصادياً ســـريعاً فى العقدين الماضيين أو حتى معدلات متوسطة ولكنها متواصلة للنمو مثل الهند ،

شهدت انخفاضات ملموسة فى معدلات نمو سكانها . فطبقاً لبيانات عام ٢٠٠١ أصبح معدل النمو السكانى :

١٫٥٣% فى الهند

١٫٢١% فى البرازيل

٠٫٧% فى تايلاند

٠٫٦٣% فى كوريا الجنوبية

إذن المشكلة ليست فى التناسل فى حد ذاته ، وإنما هى فى تحقيق أو عدم تحقيق إنجاز تنموى ومن جهة أخرى ينبغى تذكر أن النمو السكانى ليس إلا بعدا واحدا من أبعاد ثلاثة للقضية السكانية . والبدلان الآخران هما توزيع السكان على مختلف أقاليم الدولة، وخصائص السكان من حيث التعليم والصحة والثقافة وما إلى ذلك . إن كلا من هذين البعدين يعانى خللا شديدا ، ولاعلاج لهذا الخلل سوى جهد تنموى ، يعاد فيه ترتيب الأولويات لصالح التعليم والصحة من ناحية ، ولصالح توسيع الحيز المعمور على أرض مصر من جهة أخرى . وعندما يتحقق ذلك ، سوف يخف كثيرا الشعور بوطأة النمو السكانى .

ثانيا : وضع المرأة

يرى البعض أن وضع المرأة فى المجتمع المصرى يشكل عنصرا من عناصر البيئة غير الصالحة للتنمية . وقد ذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (٢٠٠٢) إلى أن فجوة النوع هى إحدى الفجوات الأساسية اللازم تخطيها لتحقيق التنمية ، إلى جانب فجوة المعرفة وفجوة الحريات أو المشاركة .

وإذا كان صحيحا أن التقدم فى سد فجوة المعرفة وفجوة الحريات يعتبر من متطلبات التنمية ، أى شرطا لها ، كما أنه نتيجة من نتائجها ، فإن سد فجوة النوع ليس كذلك فى رأيى . وهو فى هذا الشأن قريب من وضع الزيادة السكانية . فليس شرطا للتنمية تحقيق ارتقاء كبير فى وضع المرأة ، بل إن هذا الارتقاء نفسه سيأتى كثمرة من ثمرات التنمية . فالعناية بتعليم المرأة وتحسين صحتها وتوفير فرص العمل لها هو جزء مهم من مهام التنمية .

ولذا ، يجب ألا يؤول قولنا فى شأن المرأة على أنه دعوة لإهمال وضع المرأة أو عدم الاهتمام بأحوالها . ولكنها دعوة لعدم وضع العربة أمام الحصان ، أى أنها دعوة لوضوح الرؤية حول أولويات الوطن عموما وأولويات التنمية خصوصا .

لاحــظ أن هــناك ارتــباطا وثيقا بين النمو السكانى و تحسين أوضاع المرأة ، لاسيما تحســين الحالــة التعليميــة والصــحية للمرأة وفتح مجالات العمل خارج المنزل أمامها . فالتحســن فــى هــذه الأوضاع يعتبر من أقوى الدوافع لخفض الخصوبة والتحول من نمط الأسرة الكبيرة إلى نمط الأسرة الصغيرة ، وهو مايؤدى إلى انخفاض معدل النمو السكانى . وهــذه الأمــور من مصاحبات ونتائج التنمية . وهذا مادعانا للقول ــ إلى جانب اعتبارات أخرى ــ بأن خفض النمو السكانى ليس شرطاً مسبقاً للتنمية ، بل هو إحدى نتائجها.

١ــ ٤ خلاصة

خلاصــة مــاتقدم هو أن البيئة الحالية التى يوفرها نموذج التنمية الليبرالى المطبق فى مصر ابعد ماتكون عن البيئة الصالحة لتنمية مصر :

- ففــى مقــابل تفجــير الطاقــات المعــنوية والحماسة المطلوبة للتنمية ، يشيع الاسترخاء واليأس والقنوط .
- وفى مقابل ثقافة التنمية ، تشيع ثقافة التخلف .

وفــى مقــابل سلوكيات التقشف والادخار والتراكم الضرورية للتنمية ، تزدهر ســلوكيات الاستهلاك بوجه عام ، ويشيع التبذير والسفه الاستهلاكى من جانب الأغنياء بوجه خاص.

- وفــى مقــابل الانضــباط المطلوب للتنمية ، يشيع التسيب ويتغلغل الفساد فى مختلف مناحى حياتنا .
- وفى مقابل الدولة التنموية والدور الإيجابى المطلوب من الدولة لتحريك عجلة التنمــية تتنصــل الدولة من مسئوليتها عن التنمية ، وتبرئ ذمتها بإلقاء عبء التنمية على السوق والقطاع الخاص ، وتعتبر الشعب هو المشكلة .
- وفــى مقابل ماتتطلبه التنمية من مشاركة فى صنع القرارات ومراقبة تنفيذها ، ومن عدالة فى توزيع الدخول والثروات ، تتكرس المباعدة بين الناس و مراكز صنع القرار ويحال بينهم وبين فرص التأثير فيها ، وتتسع الفجوة بين الطبقات .
- وفــى مقــابل الحسم والمواجهة المطلوبين للتنمية ، يشيع التهرب من مواجهة المشــكلات والــتردد فــى التصدى لها ، كما يشيع التأجيل المستمر للمواجهة والحسم بدعوى التأنى والتدرج وتفادى الصدمات.

حقاً ، لقد آن الأوان ليقظة شعبية وانتفاضة وطنية لتهيئة البيئة الصالحة للتنمية ، ولاختصــار الزمــن اللازم للتقدم ، ولحشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل إعادة صنع

الحـــياة علـــى أرض مصر ومن أجل أن تحتل مصر المكانة اللائقة بحضارتها العريقة وبشعبها الأصيل بين الأمم.

(٢)

المآزق السبعة للنموذج الليبرالى للتنمية فى مصر

لقـــد أسفرت سياسات الليبرالية الاقتصادية التى تطبقها حكومات الرأسمالية التابعة المتعاقبة على مصر على امتداد ثلاثة عقود (١٩٧٤ ـــ ٢٠٠٤) عن مآزق عديدة . فقد عجزت عن إحداث تنمية وطنية جادة ، وأوصلت البلاد إلى طريق مسدود لم يعد يجدى الســـير فـــيه . ماهى هذه المآزق إذن ؟ ثمة سبعة مآزق على الأقل يمكن إبرازها على النحو التالى :

٢ـــ١ـــ المـــأزق الأول : الحكومة تتخلى عن مسئولية التنمية والقطاع الخاص غير قادر على سد الفراغ التنموى الناشئ ، فأصيبت التنمية باليتم والضياع .

لقـــد انسحبت الحكومة من مجالى الإنتاج والإستثمار الإنتاجى اللذين يشكلان عصب عملية التنمية . وكانت البداية بوقف الاستثمار والتوسعات فى القطاع العام مما أدى إلى إضـــعافه وتكبيله بأعباء ثقيلة للقروض التى اضطر للحصول عليها من البنوك . ثم تلى ذلـــك عملـــيات الخصخصـــة . فـــتم بيع الشركات الرابحة ، وبقيت الشركات المتعثرة والخاسرة . فمن أصل ٣١٤ شركة قطاع عام تمت خصخصة ١٩٠ شركة كلياً أو جزئياً ، بالبـــيع أو بالإيجار التمويلى طويل الأجل ، وبقيت ١٢٤ شركة لم تجد من يشتريها ، وذلـــك طبقا للإحصاءات المتاحة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ . وكانت المحصلة كارثة ، حيث لم تزد قيمة ماتمت خصخصته من شركات القطاع العام على ٩ر١٦ مليار جنيه ، تمثل ثلث القيمة التقديرية لهذه الشركات فى أوائل التسعينيات[1] . والسؤال الذى لابد أن يطرح هـــنا : أين رجال القطاع الخاص المحلى أو رجال الأعمال الأجانب الذين كان يقال إنهم يحثون الحكومة على الخصخصة وأنهم متلهفون على شراء القطاع العام؟

وتســـتمر الشـــركات غـــير المبـــيعة فى حالة يرثى لها من الإهمال وضعف الطاقة المستغلة وتراكم المخزون ، حيث لم تزد عمليات إعادة هيكلتها تأهيلاً لبيعها على سداد

[1] قدرت قيمة أصول القطاع العام فى أوائل التسعينيات بنحو ٨٠ مليار جنيه ، وحيث إ ماتمت خصخصته يمثل ٦٠% من إجمالى عدد الشركات (١٩٠ من ٣١٤ شركة) ، فإن القيمة التقديرية الأصلية لهذه الشركات حوالى ٤٨ مليار جنيه . ومن ثم فإن حصيلة الخصخصة (٩ر١٦ مليار جنيه) لاتمثل سوى ٣٥% من هذه القيمة طبقا لهذا الحساب التقريبى المبسط بطبيعة الحال.

بعض مديونياتها للبنوك ، وتسريح نسبة من عمالها مقابل معاش مبكر هزيل . واصبحت هذه الشركات مثل " البيت الوقف " ، فلا هى قادرة على الانتاج والتطوير ، ولا هى قابلة للبيع بصورتها الحالية ، والنتيجة هى تعطيل جزء مهم من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المصرى ، وتراكم خسائر هذه الشركات عاماً بعد عام . وأغلب الظن أن مصير الكثير من هذه الشركات ـ إذا ما استمرت السياسات الحالية ـ سيكون الخروج من دائرة النشاط الاقتصادى بإشهار الإفلاس والتصفية .

ومن الثابت أن القطاع الخاص لم يكن يعانى مزاحمة من القطاع العام والحكومة ، بل أنه كان يتوسع مع توسعهما . ولذا عندما هبطت الاستثمارات العامة هبط معها الاستثمار الخاص ، وانخفاض معدل الاستثمار الكلى .

ولذلك تبقى التنمية يتيمة في مصر ، فلا الحكومة ترعاها ولا القطاع العام يسمح له بالإسهام فيها ، ولا القطاع الخاص لديه الإمكانات وحب المخاطرة اللازمين للنهوض بها.

٢ـ٢ـ المأزق الثانى : عجز كبير عن زيادة الادخار المحلى وفشل فى اجتذاب رأس المال الأجنبى ، ومن ثم تهبط الاستثمارات إلى معدلات متواضعة وتتراجع التنمية مع استمرار الاعتماد على التمويل الأجنبى (قروض ومنح) ومايعنيه من اعتماد على الخارج وتبعية.

وتواضع مستوى الادخار المحلى هو محصلة أمرين : ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص لدى الأغنياء والشرائح العليا من الطبقة الوسطى واستمرار العجز فى الموازنة العامة للدولة . والأمر الأول مرتبط بفتح الأبواب على مصاريعها للاستيراد ، وبالتوجه الاستهلاكى الشائع لاسيما فى التليفزيون وغيره من وسائل الإعلام ، مع غياب سياسات جادة لتشجيع الادخار . أما الأمر الثانى ، أى عدم القدرة على تحقيق فائض فى العمليات الجارية بالموازنة العامة ، وهو ما يعرف بالادخار الحكومى اللازم لتمويل الاستثمارات والتحويلات الراسمالية ، فهو أمر مرتبط بالإسراف فى النفقات الحكومية وبارتفاع معدلات الضرائب على الدخل والأرباح التجارية والصناعية، وكذلك ضعف القدرة على تحصيل الضرائب ، خاصة الضرائب المباشرة على الدخل المتحقق فى القطاع الخاص والضرائب الجمركية . أضف إلى ماتقدم الإفراط فى تقديم الإعفاءات الضريبية للمستثمرين دون ضوابط تحد من قيمة الإعفاء أو تربطه بأهداف محددة كزيادة التصدير أو زيادة التوظف . ومن الملاحظ أن النسبة الكبرى من الضرائب هى ضرائب غير مباشرة مثل ضرائب الدمغة وضرائب المبيعات والرسوم الجمركية . ومن

المعـروف أن عبء هذا النوع من الضرائب تراجعي أى أنه يصيب الفقراء ومحدودى الدخل بنسبة أكبر مما يصيب ذوى الدخول المرتفعة .

وتشـير الإحصـاءات إلى أنه من إجمالى إيرادات ضريبية فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ قدرها نحو ٧ر٥١ مليار جنيه ، تشكل الضرائب على الدخل أكثر من ٦ر٢١ مليار جنيه أى ٧ر٤١% ، النسبة الكبرى منها ضرائب على شركات القطاع العام ومرتبات وأجور العاملين فى الحكومة . أما الضرائب على السلع والخدمات فقد بلغت ١ر٣٠ مليار جنيه أى ٢ر٥٨% مـن إجمالى الإيرادات الضريبية عموماً فإن الإيرادات الضريبية لم تشكل فى تلك السنة أكثر من ٣ر٥١% من إجمالى الإنفاق العام .

وهذه الوقائع تشير إلى أمرين مهمين :

١-ضعف مساهمة القطاع الخاص فى تمويل الإنفاق العام الحكومى من خلال الضـرائب لاسـيما الضـرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب الجمركية . فالتهرب أعلى مايمكن فى القطاع الخاص ، والملتزم هو شركات القطاع العام.

٢-إلقـاء الجزء الأكبر من عبء تمويل الإنفاق العام على الطبقات الفقراء محدودة الدخل والطبقات الوسطى ، فهم الشريحة الأكثر تمويلاً لإيرادات الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات .

ومن جهة أخرى يشير ضعف معدل الادخار العام إلى ضعف مساهمة القطاع الرأسمالى فى الادخار، حيث يتسم هذا القطاع بميل مرتفع للاستهلاك ، وخاصة الاستهلاك الترفى . ومـن الشـواهد علـى ذلك وارداتنا المرتفعة من السلع الكمالية والعدد الكبير من المناطق والمـدن والقرى الجديدة المخصصة لإسكان الأغنياء أو لاستجمامهم ــ مدن الأحلام ومدن الجولف وقرى الساحل الشمالى وما إليها . وحتى عندما يدخر القطاع الرأسمالى فإنه يؤثر تمويل استثماراته بالقروض المصرفية ويحول جانباً من مدخراته إلى الخارج للاستثمار أو على سبيل التأمين فيما لو قرر تصفية نشاطه فى مصر . وهذا المسلك لايتفق من قريب أو بعيد مع الصورة المثالية للرأسمالى الناجح فى كتب الاقتصاد الرأسمالى.

وهكـذا أدخلتـنا سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى ونموذج التنمية الليبرالـية فـى مأزق خطير ، ألا وهو مأزق العجز عن تمويل التنمية المنشودة من جانب الشـعب أو حتى التنمية الموعودة من جانب الحكومة والهيئات المالية الدولية التى تحضها أو تشـجعها على التمسك بهذا النموذج . فلا هى استطاعت زيادة المدخرات المحلية ، ولا هى نجحت فى جذب الاستثمارات الأجنبية .

إن متوســط تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال ثمانى سنوات من ٩٤/ ١٩٩٥ حــتى ٢٠٠١/٢٠٠٢ لم يزد على ٨٢٣ مليون دولار . والقفزات التى يشهدها هذا الــرقم لاتعود الى استثمار صاف حقيقى ، بقدر ماتعود إلى إتمام صفقات خصخصة لصالح الأجانب ، فهى شراء لأصول قائمة ، وليست إضافة صافية إلى الأصول القائمة . والأجانب (شأنهم شأن المصريين فى القطاع الخاص) يمولون الجزء الأكبر من عملياتهم فى مصر بقــروض مــن البنوك ، وليس بضخ موارد نقد أجنبى من الخارج . كما أن رقم الاستثمار الأجنبى الصافى فى تناقص منذ عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، فبعد ماكان قد وصل فى تلك السنة إلى ١٦٥٦ مليون دولار ، هبط إلى اقل من الثلث فى عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ (٥٠٩ ملايين دولار ، أى ٣٠ر٧% مــن قيمته فى السنة السابقة) ، ثم إلى ٤٢٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ . ومــن المعروف أن الجزء الأكبر من هذا الاستثمار لايصب فى قطاعات الصــناعة التحويلــية بقــدر مايصب فى قطاعات البترول والغاز الطبيعى ، أى الصناعات الاستخراجية التقليدية .

وضعف تدفق الاستثمار الأجنبى ليس بالأمر الغريب طالما استمرت حالة الركود أو حالة الضعف فى معدلات النمو الاقتصادى فى مصر ، وطالما استمر النظر إلى الاستثمار الأجنبى على أنه بديل للاستثمار الوطنى، أى الممول بمدخرات محلية . فالاستثمار الأجنبى لايفد إلى دولــة نامــية لإقالتها من عثرتها ، بل إنه لايتدفق عادة (باستثناء التدفق لقطاعات الطاقة والمــواد الأولية) إلا بعد ما يكون الاقتصاد الوطنى قد نجح ــ بجهوده الذاتية ــ فى رفع معدلات الادخار والاستثمار والنمو فى الدخل القومى . إنه يأتى لكى يشارك فى نجاح تحقق ، ولا يــأتى كــى يحول العجز أو الفشل إلى نجاح . ومن ثم يبقى الأقل فى التنمية السريعة مــنوطاً برفع معدلات الادخار المحلى وبحشد وتعبئة الفائض الاقتصادى من خلال سياسات تقشفية تحد من الاستهلاك والاستيراد لكل ماهو غير ضرورى.

٢ــ٣ــ المــأزق الثالــث : العجز عن التصدير مع فتح الباب لتسرب الموارد على نطاق واسع من خلال الاستيراد وخروج رؤوس الأموال .

وهــذه هى الثمرة التى جنيناها من سياسات التثبيت والتكيف ، أى من برنامج الإصلاح الاقتصــادى علــى الــنمط الرأســمالى . لقد كان أحد مبررات سياسة الانفتاح التى ساقتها حكومــات الحقبة الانفتاحية هو أن هذه السياسات يقصد بها تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد متوجه للداخل ومعتمد على إنتاج بدائل الواردات إلى اقتصاد متوجه للخارج ومعتمد على الإنتاج للتصدير . ولكن الأرقام الرسمية تشير إلى عكس ذلك .

فالصادرات المصرية لم تزد فى أحسن الحالات على ثلث الواردات المصرية طوال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠ ، ووصلت إلى أدنى مستوى لها فى عام ١٩٩٩/٩٨ وهو ٢٦% . وإذا كانت نسبة الصادرات إلى الواردات قد زادت بعد ذلك (إلى ٨ر٣٥% فى عام ٩٩/ ٢٠٠٠ ، و٣ر٤٣% فى عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ و ٥ر٤٥% فى عام ٢٠٠١ /٢٠٠٢) ، فإن السبب الرئيسى فى ذلك ليس زيادة القدرة على تصدير المنتجات غير البترولية ، بل النقص الحاد فى الواردات تمشيا مع حالة الركود التى اصابت الاقتصاد المصرى منذ عام ٩٩/ ٢٠٠٠ ، فقد هبطت الواردات السلعية من ٩ر١٧ مليار دولار فى عام ٩٩/٢٠٠٠ إلى ٤ر ١٦ ملياراً دولار فى عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، ثم إلى ٦ر١٤ مليارا دولار فى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢.

أما الصادرات فكانت تدور حول رقم ٦ مليارات دولار خلال السنوات الأربع ١٩٩٨/ ١٩٩٩ ــ ٢٠٠١ /٢٠٠٢ . وعموماً فإن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى لم تزد على ٤ر٧% ، بينما وصلت نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤ر١٦% وذلك فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

يتضح مما تقدم أن الاقتصاد لم يزل عاجزاً- بفضل السياسات الرأسمالية المطبقة- عن وضع حد لطوفان الاستيراد ، وذلك بدعوى عدم الخروج على مبادئ فتح الاقتصاد والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . بل إن السياسات الحكومية قد تحولت إلى قوة طاردة لرأس المال الوطنى الذى اتجه إلى التدفق للخارج بمبالغ كبيرة منذ عام ١٩٩٨/٩٧ ــ عام وقوع الأزمة المالية الأسيوية . والدليل على ذلك تضخم بند السهو والخطأ فى ميزان المدفوعات ،وهو يقدم أحد التعبيرات غير المباشرة عن خروج رؤوس الأموال . فقد ارتفعت قيمة هذا البند من ٦١ مليون دولار فى عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ١٣١٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٩/٩٨، وإن كان قد هبط بعد ذلك إلى متوسط قدره ٥٢٠ مليون دولار ، أى ٥ر٨ ضعف قيمة هذا البند فى عام ١٩٩٥/٩٤.

ولعل أحد أسباب تسرب الموارد إلى الخارج هو ارتفاع مستوى الاعتماد على الخارج من جراء ضعف الهيكل الصناعى المصرى ، وعدم قدرته على إشباع نسبة يعتد بها من الطلب على السلع المختلفة ، لاسيما السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج . فدرجة التشابك بين قطاعات الاقتصاد المصرى ضعيفة ، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض " مضاعف الإنفاق " ، أى انخفاض الأثر التراكمى للإنفاق فى زيادة الدخل بعد عدد محدود من الدورات ، وإلى زيادة الطلب على الواردات ، ومن ثم تسرب الموارد من دورة الدخل القومى إلى الخارج .

٢ــ٤ــ **المأزق الرابع** : بالرغم من تراجع دور الحكومة فى الإنتاج والخدمات العامة ، فإنها لم تزل عاجزة عن تدبير موارد كافية لتمويل الإنفاق العام المحدود .

لقد كان من أبرز نتائج تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية فى مصر انكماش دور الحكومة أو كما يقال انكماش " حجم الحكومة " ، معبراً عن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى . فقد هبطت هذه النسبة من ٥٠% فى سنة ١٩٨٠ إلى ٣٢% فى سنة ٩٣/١٩٩٤ ، ثم إلى ٢٦% فى المتوسط طوال الفترة ٩٦/١٩٩٧ حتى ٢٠٠١ /٢٠٠٢، حيث تكاد النسبة تكون ثابتة عند هذا المستوى فى هذه السنوات الست . وهذه النسبة أقل كثيراً مما تحقق فى دول رأسمالية متقدمة . ففى عام ١٩٩٧ مثلاً بلغت هذه النسبة فى المملكة المتحدة ٣٩% ، وفى السويد ٣ر٤٤% ، وفى فرنسا ٦ر٤٦% . ومن جهة أخرى انخفض نصيب الاستثمار العام فى الاستثمار المحلى الإجمالى من حوالى ٨٠% فى سنة ٨١ /١٩٨٢ إلى ٣٥% فى سنة ١٩٩٨ ، ثم إلى ٨ر٣٣% فى سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، وذلك حسب بيانات المتابعة التى تقوم بها وزارة التخطيط .

وبرغم انكماش الإنفاق والاستثمار الحكومى إلى هذا الحد ، تعجز الحكومة عن تدبير موارد كافية لتمويل هذا المستوى المحدود من الإنفاق العام ، حيث وصل عجز الموازنة (زيادة النفقات على الإيرادات) إلى ٩ مليارات جنيه فى سنة ١٩٩٨ ، ولكنه ارتفع إلى ٢ر ١٣ مليار جنيه فى ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ثم إلى نحو ٢٠ مليار جنيه فى سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١. ويقدر العجز فى موازنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ بحوالى ٢ر٢٢مليار جنيه . وقد واكبت هذه الزيادة المطلقة فى العجز ، زيادة فى نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى حيث ارتفعت من ١% فى موازنة ٩٧/١٩٩٨ إلى ٧ر٥% فى موازنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ (فعلى مبدئى) . ومن هنا أخذ إجمالى الدين المحلى والدين الأجنبى فى التزايد على النحو الذى بيناه فيما سبق.

وهنا نواجه بالخيارات الاجتماعية لليبرالية الجديدة ، حيث يتضح مدى انحيازها للرأسماليين . فبدلاً من مواجهة العجز فى الموازنة بمراجعة الإعفاءات والامتيازات السخية التى يحصل عليها رجال الأعمال بحجة حفزهم على الاستثمار (وهى حجة مبالغ فيها كثيراً حتى باعتراف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) ، وبدلاً من تضييق الخناق على كبار الممولين المتهربين من دفع الضرائب ، تلجأ الحكومة إلى بديل يحمل المستهلكين أعباء جديدة ــ وأغلبهم من الفقراء وذوى الدخول المتوسطة ــ وذلك من خلال تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات . كما تلجأ الحكومة إلى زيادة الدين العام المحلى والخارجى ، ومن ثم تحمل الأجيال القادمة أعباء ثقيلة لخدمة هذا الدين.

ومـــع تــراجع الخدمـــات العامة، لايجد الناس بديلا سوى الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص . وهو بديل صعب بالنسبة للكثيرين من ذوى الدخول المحدودة ، بل وذوى الدخول المتوســطة . فــتكلفة العلاج الخاص باهظة ، وتكلفة التعليم الخاص والدروس الخصوصية شـــديدة الإرهاق . وعندما عهدت الحكومة إلى شركات خاصة أو أجنبية بجمع القمامة فى بعــض المدن ، وربطت بين استهلاك الكهرباء ومصروفات جمع القمامة ــ وهو ربط غير مــبرر أصلاً ــ ضج الناس بالشكوى من ارتفاع تكلفة هذه الخدمة ، ولكن ما من سميع ولا مجيب !.

٢ــ٥ــ المأزق الخامس : اهتمام بالتنمية البشرية على مستوى الخطاب الرسمى ، لا على مستوى الفعل ، ومن ثم يستمر الفشل فى إصلاح نظام التعليم والصحة والعجز عن محاصرة الفقر والتفاوتات فى توزيع الدخل والثروة ، وتدنى أجور الكتلة الكبيرة من موظفى الحكومة ، مما لايسمح بنمو يذكر لا فى الإنتاجية ولا فى التنافسية.

لقــد عجــزت الحكومة عن تحويل شعاراتها البراقة فى شأن التنمية البشرية والنهضة العلمــية والتكنولوجــية والعناية بالبعد الاجتماعى إلى وقائع ملموسة . فبالرغم من التزايد المســتمر فــى الإنفاق الكلى على التعليم والصحة (حتى وصل الإنفاق المقدر فى موازنة ٢٠٠١ /٢٠٠٢ إلى ١٩٫٧ مليار جنيه للتعليم و٦٫٩ مليار جنيه للصحة) ، إلا أن الناس تضـــج بالشـــكوى من غياب المدرسة ومن الاضطرار إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية التى وصل مايدفع فيها طبقا لبعض التقديرات إلى ١٢ مليار جنيه فى السنة (أى إلى ٦٠% ممـــا تزمع الحكومة إنفاقه على التعليم) . كما أن الخدمات الصحية فى المستشفيات العامة قد وصلت إلى مستوى بالغ السوء .

فقد اصبح الحصول على خدمة تعليمية وصحية معقولة رهنا بتوافر قدرة مالية كبيرة ، مما وضع الفقراء وذوى الدخول المنخفضة أمام خيارين كليهما سيئ : الحرمان من خدمات التعليم والصحة ، أو الرضا بما يقدم منهما فى المنافذ الحكومية بالرغم من عدم جدواه فى معظــم الحـــالات . وفى كل الأحوال ، يضطر هؤلاء إلى اقتطاع نسب متزايدة من دخولهم الضعيفة من أجل الحصول على خدمة أفضل قليلاً فى مجالى التعليم والصحة ، وذلك بالقطع على حساب احتياجات أخرى كالغذاء والسكن وما إليهما.

ومما يزيد الأمور سوءاً بالنسبة للفقراء ومحدودى الدخل ، وبالرغم من حديث الحكومة المســتمر عن البعد الاجتماعى ، إلا أن نسبة الفقراء فى تزايد مستمر (٤٨% طبقاً لآخر تقدير متاح وهو عن سنة ١٩٩٦/٩٥) ، كما أن الفروق آخذة فى الاتساع بمعدلات سريعة فى توزيع الدخل والثروة . وقد سبق بيان ذلك فى القسم الأول من البحث .

ومـــن جهة أخرى ،تستمر السياسات الحكومية فى انحيازها للأغنياء وكبار الرأسماليين والطفيليـــن. فـــبدلا مـــن إعطاء أولوية خاصة لتوفير مساكن لائقة للفقراء وذوى الدخول المنخفضـــة ، وإنقـــاذ الكثيرين منهم من الإسكان العشوائى الذى اضطروا الى اللجوء اليه اضطراراً، نجد الحكومة تعطى الأولوية لتمرير قانون الرهن العقارى فى مجلس الشعب الذى يقصد به التيسير على الأغنياء الباحثين عن مساكن ، وذلك بتقسيط ثمن المسكن على أجل زمنى طويل من جهة ، وحل مشكلة المستثمرين الذين اندفعوا اندفاع القطيع (ودون تدخل من الدولة لوضع حد لرعونتهم) إلى الاستثمار العقارى فى فيلات وعمارات مرتفعة التكلفة وفى مدن الأحلام والمدن الترفيهية و" المولات " وما إليها ، من جهة أخرى .

فالرأســـماليون يدافعـــون عن السوق وقوانينه طالما كانت نتائجه مربحة لهم . ولكنهم يتذمرون منه عندما يجلب عليهم الخسائر ، ويضغطون على الحكومة بكل الوسائل ، لتحمل نتـــيجة سلوكهم الخاطئ فى السوق . ومن أسف أن الحكومة تستجيب لهم ، كما واضح فى تعجلها إصدار قانون الرهن العقارى الآن ، وذلك فى الوقت الذى تتلكأ فيه فى إصدار قانون مـــنع الاحـــتكار وقـــانون حمايـــة المســـتهلك . وهى تصرفات تجعل من الحديث عن البعد الاجتماعى " نكتة " سخيفة .

والمهم فى الأمر أننا إزاء مأزق آخر من مآزق سياسات الليبرالية الاقتصادية ، ألا وهو عجـــز الحكومـــة عـــن وضع ماترفعه من شعارات حول التنمية البشرية موضع التطبيق . والنتـــيجة هـــى تعرض رأس المال البشرى للمجتمع المصرى للتآكل ، وفقدان القدرة على المنافسة فى الاقتصاد المفتوح الذى جرتنا إليه هذه السياسات قبل الأوان .

٢ـــ٦ـــ المأزق السادس : الحديث عن تزايد دور الحكومة فى الإشراف والتوجيه ، مع تهميش دور التخطيط والافتقار إلى أدوات فعالة لتنفيذ الخطط.

تطمئنـــنا الـــتقارير الرســـمية عـــندما نعـــترض على تراجع دور الحكومة فى الإنتاج والاســـتثمار ، بأن دور الحكومة يتزايد ولاينقص فى اقتصاد السوق . وهذا أمر لانلمس له أثـــر حتى فى بعض المجالات التقليدية التى تقوم بها الحكومات فى كل الدول الرأسمالية ، والتى كان يتوقع أن يزداد اهتمام الحكومة المصرية بها بعد ما انسحبت من عملية التنمية . ومـــن أمثلتها السهر على تطبيق القوانين القائمة ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ أحكام المحاكم ، ومراقبة جودة السلع ومواصفاتها من أجل الارتقاء بالمنتجات المصرية ومن أجل حماية المستهلكين المصريين من الغش والضرر ، وتحسين الأسواق حتى تعمل بكفاءة أعلى وذلـــك بتوفـــير المعلومـــات ومنع الاحتكار ، وغير ذلك كثير . وفى كل هذه المجالات يكاد المواطـــن المصرى لايلمس أثراً لوجود الحكومة . والأمثلة كثيرة ابتداء من فوضى المرور

فـــى الشـــوارع ، وانـــتهاء باستيراد لحوم مصابة بجنون البقر رغم صدور قرارات بحظر استيرادها ، ومرورا بغياب الرقابة على المواصفات ، وانتشار الغش الصناعى والتجارى ، وتغلغـــل الرشوة والمحسوبية فى كل نواحى الحياة ، وهذا فضلاً عن إعراض الحكومة عن تنفيذ أحكام المحاكم فيما يتعلق بالأحزاب والصحف الحزبية وغير ذلك.

وكـــان مـــن الطبـــيعى أن يتراجع دور التخطيط مع تراجع دور الدولة سواء من خلال انخفـــاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى أم من خلال توقفها عن الاستثمار الإنـــتاجى ، وركونهـــا إلـــى آليات السوق (وهى بالضرورة آليات متخلفة فى بلدنا ، حيث السوق غير مكتملة وغير موحدة). ولايدحض فى ذلك استمرار الحكومة فى إصدار الخطط الســـنوية والخمســـية . فمصداقية التخطيط تكمن أولاً وقبل كل شىء فى القدرة على تنفيذ مايوضـــع مـــن خطط . وإذا افتقدت هذه القدرة كما هو الشأن حالياً ، يصبح مالدينا مجرد خطط على الورق ، لاتخطيط جاد.

وإذا كان التخطيط الإلزامى الكامل غير ممكن ، بل وغير مرغوب فيه من زاوية الكفاءة الاقتصـــادية ، فلا شك أن المزج بين التخطيط وقوى السوق وارد فى ظروفنا ، شريطة أن تكون الأولوية لقوى التخطيط الذى قد يمارس فى بعض الأحوال بالإلزام وفى بعضها الآخر بالسياسات المالية والنقدية وما إليها من سياسات تهدف إلى بلوغ آثارها بالتأثير فى قوى الســـوق . ولكـــن عنصر الإلزام يقتضى الحفاظ على قدر معقول من الملكية العامة لوسائل الإنتاج (وهذا ماتفرط فيه الحكومة بالخصخصة) ، كما يستلزم امتلاك الحكومة صلاحيات واســـعة فى توجيه سلوك الفاعلين فى السوق وتحديد نطاق تصرفاتهم بمنح التراخيص أو حجبها (وقد فرطت الحكومة فى جانب من هذه السلطة بإحلال الإخطار محل الترخيص فى المشـــروعات الاستثمارية) ، وبحظر بعض الأنشطة أو الالتزام بممارستها فى إطار معين (مثلما يحدث بتجميع الحيازات الزراعية وتطبيق دورة زراعية موحدة).

وحتى فيما يتعلق باستخدام السياسات المالية والنقدية للتأثير فى قوى السوق ، فإن يد الحكومة فى هذا الشأن مغلولة نتيجة للإفراط فى منح الإعفاءات والمزايا للمستثمرين بشكل مطلق (الاعفاء مثلا من الضريبة بدلا من تخفيضها بنسب متناقضة عبر الزمن)، ونتيجة للإحجـــام عـــن وضـــع ســـقوف ائتمانية لبعض أنواع الاستثمار أو الأنشطة الاقتصادية ، والعزوف عن تباين أسعار الفائدة على القروض حسب الأغراض التى تتوخاها ، وحسب ما إذا كانت تتفق مع ماتضمنته الخطة من أولويات فى مجال الإنتاج والاستثمار . فكيف يتأتى تنفيذ الخطط فى مثل هذه الظروف ، وذلك إذا افترضنا جدلا أنه قد أحسن وضعها ؟!.

٢ــ٧ــ المــأزق الســابع : التغــنى بالديمقراطــية ، مــع السماح بتآكل قاعدتها الاجتماعية ، وفتح الباب على الغارب لسيطرة رأس المال على الحكم.

كثــيرا ماتذكرنا الحكومة (وربما تمن علينا !) بأننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية . ولكن الواقع يشير إلى أن الديمقراطية السياسية منقوصة من نواح كثيرة ، وأن الديمقراطية الاجتماعــية مفــتقدة إلى حد بعيد. وإذا كان أنصار الراسمالية يعتبرون الديمقراطية رفيقا ضــروريا لاقتصــاد الســوق ، فإننا لاننعم بأى منهما فى ظل نظام الحكم الراهن ؟ فكلاهما مشوه ومنقوص وعاجز عن الحركة السليمة . ولا أريد أن استطرد فى تعداد أوجه القصور فى حياتنا السياسية أو فى حصر الصور المختلفة لغياب المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات الأساســية من جانب غالبية الشعب . فقد أصبح هذا معروفاً للقاصى والدانى . كما أننى لن أفــيض فــى شرح عملية الاستقطاب الاجتماعى الحاصلة فى مصر . وحسبى ماذكرت سلفا بشأن تزايد الفقر واتساع الفوارق بين الطبقات ، ومن ثم تآكل الأساس الاجتماعى لحصول المواطنيــن علــى فــرص متكافئة فى تحسين مستوى معيشتهم وفى المشاركة فى الشئون العامة .

ولعلــه من المهم أن نضيف أن الحكومة لاتدخر وسعا فى تدليل الرأسماليين والإغداق علــيهم بالمزايا والعطايا (وبخاصة كبارهم) ، وأنها صارت تشركهم فى كل قرار ، وأنها صــارت تضــمهم إلــى الوفود الرسمية ، وأنها تدعوهم فى شتى الاجتماعات للجلوس مع الوزراء والرؤساء ، وأنها تستجيب للكثير من مطالبهم وضغوطهم . وفى المقابل لم نسمع عــن دعــوة ممثلى العمال للمشاركة فى اجتماع وزارى أو وفد رسمى ، هذا مع أن معظم الممثليــن الرسميين للعمال تحت السيطرة الحكومية ، ويحركون ماتحت أيديهم من نقابات واتحادات وفق رغبات الحكومة ، لا وفق رغبات الطبقة العاملة الكادحة.

وفى الوقت الذى لم نسمع فيه عن منع رجال الأعمال من تكوين الاتحادات و الجمعيات ، أو عــن منعهم من ممارسة شتى الأنشطة ومختلف الضغوط على الحكومة من خلال هذه المؤسســات ، وعــن طــريق الصــحف التى سمح لهم بامتلاكها ، فإن النقابات والأحزاب والجمعــيات الأهلية تستمر تحت الحصار ، لاتغيب عنها عيون رجال الأمن ، ولايسمح لها بممارســة الأنشــطة المــتعارف علــيها فى كل الدول الديمقراطية كالمسيرات والتظاهرات والإضرابات . بل ويحظر عليها عقد الاجتماعات الجماهيرية خارج مقراتها ، كما هو الحال مــع الأحزاب التى يفترض عملها مخاطبة الجماهير حيث يوجدون فى أماكن عملهم وأماكن سكنهم.

فهل يمكن فى مثل هذه الظروف أن يكون هناك كما تزعم الحكومة " تخطيط بالمشاركة " ، أى بمشاركة كل القوى الاجتماعية : القطاع الخاص ، والعمال ، والجمعيات الأهلية ـ إلى جانب الحكومة بالطبع ؟ . وهل يمكن فى مثل هذه الأوضاع إلا أن تكون مثل هذه المشاركة غير متكافئة ومنحازة لكبار الرأسماليين ؟ إن الديمقراطية تحتاج إلى جناحين للتحليق بهما ، وهمــا الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . ولكن الحكومة وسياسات الليبرالية الاقتصادية التى تطبقها قد دأبت على " قصقصة " الجناح السياسى للديمقراطية وتكاد تنزع جــناحها الاجتماعى . فهل ينتظر فى هذه الظروف أن تتحقق الشفافية والمحاسبية والرقابة الجادة على أعمال الحكومة ، وهل ينتظر أن يحاصر الفساد ، وكل هذه الأمور من المتطلبات الضــرورية لــلأداء الاقتصادى السليم ، فضلا عن أنها من مواصفات الحكم الجيد ؟ بل هل يــتوقع فــى مــثل هــذه الظروف أن تتطور الرأسمالية فى مصر وتصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادى ، أم أن الأرجح أن تتحول إلى رأسمالية الأقارب والأصهار والمحاسيب التى تغنى هؤلاء وتفقر مصر ؟!.

٢ـــ٨ـــ خلاصة

قد يكون من المناسب فى ختام هذا القسم من الورقة أن نتناول سؤالا قد يرد على ذهن الكثيرين ، وهو : لماذا فشل النموذج الليبرالى للتنمية فى مصر ؟.

إن جانــبا من الإجابة عن هذا السؤال يمكن التعرف عليه مما جاء فى القسم الأول من الورقة حول معنى التنمية الجادة وحول البيئة المناسبة لتحقيقها. فأغلب الظروف المشجعة على قيام التنمية وكذلك السمات المرغوبة فى التنمية غير متوافرة فى ظل التطبيق المصرى لهذا النموذج.

والجانــب الآخر للإجابة يأتى من حقيقة أن التطبيق الناجح لهذا النموذج يفترض توافر عدة أمور ، مفتقدة هى الأخرى فى الظروف المصرية . ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى ثلاثة أمور:

أ-فالنموذج الليبرالى يفترض وجود رأسمالية مصرية بالمعنى الصحيح للرأسمالية والــذى يمكن التعرف عليه من تاريخ التطور الرأسمالى فى الدول المتقدمة . ولكن الرأســمالية المصـــرية ـ لأسباب تاريخية ـ لا مجال لتفصيلها الآن تتميز بصفات تجعلهــا غير قادرة على تحقيق تنمية جادة . فهى رأسمالية عائلية فى الغالب ذات أفق محدود للتوسع ، وهى رأسمالية محافظة تعزف عن المخاطرة وتفضل " اللعب فــى المضمون والمأمون " . وهى رأسمالية مستهلكة ضعيفة الميل للادخار . وهى رأسمالية مقلدة ، وليست مبتكرة ، وهذا مرتبط أيضا بعزوفها عن المخاطرة . وهى

رأسمالية مشتتة ، لاتركز على نشاط بعينه وتتخصص فيه ، بل تميل إلى الجمع بين أنشطة كثيرة متنوعة . ولذلك لم يعد من السهل الفصل بين رأسمالية منتجة ورأسمالية طفيلية ، حيث كثيرا ماتجتمع الصفتان فى الرأسمالى الواحد . كما أنها رأسمالية شديدة الارتباط بالخارج ، أى رأسمالية تابعة تفتقر إلى مشروع وطنى لتنمية مصر ، ومن ثم تسير فى ركاب الدول الرأسمالية والشركات الدولية التى تحركها مصالح ذاتية لا تتوافق عادة مع المصالح الوطنية المصرية .

ب- كما أن النموذج الليبرالى يفترض وجود سوق ناضجة ، تنافسية ، قادرة على تصحيح انحرافاتها بنفسها . وهذا غير قائم . فالسوق المصرى مجزأ ومشتت ، تشيع فيه الممارسات الاحتكارية . كما أنه – مثل كل الأسواق حتى فى الدول المتقدمة ، لا يقدر على تصحيح نفسه بنفسه ، ويحتاج إلى قوة من خارجه لإجراء مثل هذا التصحيح ، أى إلى تدخل الدولة .

ج- النموذج الليبرالى الحديث يفترض أن قوة الدفع التنموى تأتى من الداخل – وذلك على نقيض نماذج النمو الرأسمالية التاريخية التى اعتمدت على استلاب خيرات الشعوب الأخرى من خلال الاستعمار . ولكن الرأسمالية المصرية تظل تعول كثيرا على أن تأتى قوة الدفع من الخارج . فهى تعول كثيرا على مساهمة المعونات والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر ، فى إقامة المشروعات التنموية . وذلك تعويضا عن ضعف قدراتها الادخارية والاستثمارية . وهى تقع هنا فى وهم كبير سبق أن أوضحناه ، عندما تتصور أن رأس المال الأجنبى يمكن أن يأتى لإنقاذ اقتصاد متعثر ، راكد أو بطئ النمو ، فهو – على العكس من ذلك – لا يأتى إلا إلى اقتصاد قد أثبت قدرته على النمو السريع بقدراته الذاتية ،وذلك من أجل المشاركة فى هذا النمو والاستفادة منه .

وإذا كان الحال كما صورناه ، يصبح البحث عن نموذج بديل للتنمية الجادة أمرا حتميا . ولحزب التجمع اجتهاده الخاص فى هذا الشأن الذى قدمه ضمن برنامجه العام الجديد فى عام ١٩٩٨: "بناء مجتمع المشاركة الشعبية " ، فى صورة نموذج التنمية الوطنية المستقلة.

(٣)
نموذج التنمية البديلة الذى يطرحه التجمع

٣ــ١ــ سمات رئيسية للتنمية فى النموذج التجمعى

كمـــا يوضـــح البرنامج العام الجديد لحزب التجمع الذى صدر عن المؤتمر العام الرابع للحـــزب فى عام ١٩٩٨ ، فإن الخلاص من الأزمة الاقتصادية ومن مأزق التنمية فى مصر منوط بالتحول إلى نموذج جديد للتنمية .

وســـمات هـــذا النموذج الجديد هى فى الواقع سمات التنمية الجادة التى أوضحناها فى القسم الأول من الورقة . ولذا سنكتفى بالتذكير بها دون تكرار لشرح معناها :

(أ) الشمول

(ب) الاطراد

(جـ) الاستقلال

(د) المشاركة

إن التنمـــية الـــتى يدعو إليها حزب التجمع هى التنمية الشعبية ، أى التنمية بالشعب ، وللشعب ، كل الشعب . إنها تنمية معتمدة على الذات ؛ أى على القدرات الذاتية للمجتمع ، وفى مقدمتها البشر . وهى تنمية لفائدة الجموع الشعبية ، لا لفائدة القلة المحظوظة . كما أنها تنمية لكل الشعب ، أى لكل المصريين ، ذكوراً وإناثاً ، وفى كل أقاليم مصر .

٣ــ٢ــ المقومات الأساسية للنموذج التجمعى للتنمية

ومن أهم مقومات نموذج التنمية البديلة الذى يدعو إليه حزب التجمع مايلى :

(أ) أنـــه نموذج لايخاصم آليات السوق ، ولكنه يدرك أن آليات السوق منفردة لاتقدر علـــى تحقـــيق التنمية الشاملة والمطردة . ولذا فهو يتعامل معها واقعياً ، أى من مـــنطلق الإقـــرار بالقدرات المحدودة للسوق وبالأشكال المختلفة لقصور أو فشل السوق . ومن ثم تبرز الحاجة فى هذا النموذج إلى الكثير من المبادرات الإنتاجية للحكومـــة ، وإلى التدخلات الحكومية بالحماية الذكية والدعم الذكى وبغير ذلك من الوســـائل ، كمـــا تـــبرز الحاجـــة إلى التخطيط الفعال المنطلق من رؤية مستقبلية واضحة .

(ب) ونمـــوذج التنمـــية الـــتجمعى لايقاطع التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى ، ولكنه لايعتـــبر التجارة الدولية محرك التنمية ، كما لايعتبر الاستثمار الأجنبى بديلا للجهد الوطـــنى. بـــل إنـــه ينطلق فى التعامل معهما من مبدأ الانتقائية والتدرج فى فتح

الســوق الوطــنى بالتوازى مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية وازدياد القدرات التنافسية الوطنية ، مع عدم التحرج من تقييد الواردات غير الضرورية ومن وضع الاشتراطات على المستثمرين الأجانب ، ومع تقديم الدعم المشجع لزيادة التصدير ، خاصة بالنظر إلى أن الدول المتقدمة لم تزل تشدد فى تضييق أو إغلاق أبواب نفاذ منتجات الدول النامية إلى اسواقها .

(ج) كمــا أن الــنموذج الــذى يقدمه التجمع للتنمية لايعادى القطاع الخاص ، بل يقر بالحاجــة إلــى نشــاطاته الإنتاجية لتعزيز التنمية ، ولكنه يدرك قصور إمكاناته وقدراتــه ، واحتمالات انجذابه للأنشطة الطفيلية وضعفه أمام إغراءات الشركات الدولية ، ويستشعر حاجته إلى قيادة رشيدة تأخذ بيده وتنسق تحركاته . ومن هنا فــإلى جانــب الحفاظ على الدور الإنتاجى للقطاع الخاص ، ثمة دور قوى للدولة وللقطــاع العام الإنتاجى فى هذا النموذج ، مع الاستفادة من التجارب السابقة فى التوصــل إلــى إدارة ذكــية للقطــاع العــام بشكل خاص وللتدخلات الاقتصادية والاجتماعية للدولة بشكل عام .

(٨) ويعتــبر نمــوذج التنمية المستقلة أن المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات وفى متابعة تنفيذها ، فضلا عن المشاركة فى ثمار التنمية وحسن توزيع هذه الثمار ، صمام الأمان ضد انحرافات البيروقراطية وضد الفساد الإدارى وضد تبديد الموارد وإهدار القدرات الإنتاجية . إن المشاركة الشعبية ضرورية لتسريع عمليات التنمية وتأميــن اطــرادها . فالــتحول الديمقراطى ضرورى للتنمية بقدر ماهو ضرورى لإقامة حياة سياسية سليمة.

(ز) وأخــيراً ، فإنه بالإضافة إلى البعد القطرى للاعتماد على الذات فى التنمية ، ثمة بعــد عــربى أساسى لنموذج التنمية الذى يتبناه حزب التجمع . إذ يمكن تعزيز وتكثــيف الجهــود التــنموية القطرية للدول العربية من خلال أشكال مختلفة من التعاون ــ وصولاً إلى التكامل ــ على الصعيد الإقليمى العربى. والأولوية فى هذا التعاون ليست لتحرير التبادل التجارى ، وإنما لاقامة قواعد إنتاج مشتركة بين

(س) الــدول العربية . وإلى جانب التعاون الإنتاجى والتجارى ، يمكن دعم التنمية فى مصر والبلدان العربية من خلال صور أخرى متعددة ، كالتعاون فى مجال البحث العلمــى والتطوير التكنولوجى ، وفى مجال استيراد احتياجات الدول العربية من الخــارج ، وتســويق منتجاتها فى الأسواق الخارجية بصورة جماعية من خلال مؤسســات عربــية كبيرة تتمتع بقدرة تفاوضية وميزات تنافسية أكبر كثيراً من

المؤسسات القطرية السائدة حالياً . إن التنمية التى يدعو إليها التجمع هى تنمية تكاملية عربية ، والتكامل الذى يدعو إليه هو تكامل إنمائى عربى .

٣-٣- أمثلة لبعض السياسات اللازمة لتطبيق النموذج التجمعى للتنمية

يتضمن البرنامج العام الجديد لحزب التجمع وصفاً تفصيلياً لسياساته لتحقيق التنمية المستقلة بوجه خاص ولبناء مجتمع المشاركة الشعبية بوجه عام . وسوف نكتفى هنا بالإشارة إلى نوعين من السياسات :

أولا: سياسات تنمية قوى الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

وتركز هذه السياسات على التوسيع المستمر للطاقات الإنتاجية ، وعلى توليد فرص عمل كافية لاستيعاب كل قادر على العمل وراغب فيه . ومن أبرز هذه السياسات :

١-سياسة السير على أكثر من قدم فى اختيار التكنولوجيا لتحقيق أهداف متعددة : زيادة الإنتاج - الدخول فى عالم التكنولوجيا المتقدمة - تشغيل العمالة . ومن ثم فالتنمية البديلة تقوم على الجمع بين التكنولوجيات التقليدية مع العمل على تطويرها ، والتكنولوجيات الوسيطة ، والتكنولوجيات رفيعة المستوى .

٢-سياسة بناء مجتمع المعلومات بتنمية وتوسيع البنية التحتية للاتصالات ، وتهيئة الأجيال الجديدة للتعامل منذ الصغر مع نظم المعلومات والاتصالات ، وإنشاء مجمعات تكنولوجية صناعية على غرار وادى السيليكون فى الولايات المتحدة ومجمع بنجالور فى الهند لتطوير تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها فى مشروعات إنتاجية .

١-سياسة النهوض بالصناعة وتعميق التصنيع ، والدخول فى مجال الخدمات المتطورة ، مع استهداف الوصول بنصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٠% بنهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين . وهو مايستوجب زيادة معدل الادخار ومعدل الاستثمار إلى مالايقل عن ثلث التاريخ المحلى الإجمالى ، وزيادة مخصصات البحث والتطوير من مستواها شديد التواضع حالياً (٢ر٠% فى سنة ٢٠٠٠) إلى ٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠٠٥ .

٢-النهوض بالإنتاج الحرفى والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فى ضوء تصور متكامل للهيكل الصناعى ترتبط فيه المشروعات الصناعية الكبيرة بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

١- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المتكاملة ، من خلال تنشيط البحوث العلمية والتكنولوجية ، ووضع حد للبعثرة والتشتت فى التركيب المحصولى والتحول إلى أسلوب التحديد المركزى للتركيب المحصولى . واستهداف نسبة مرتفعة من الاكتفاء

الذاتـــى فـــى المحاصيل التى تلبى احتياجات أساسية للشعب المصرى ، والتخلص من الملكية الغائبة للأرض الزراعية ، وتطوير التعاون الزراعى ، وتحويل البنك الرئيسى للائتمان الزراعى والتنمية إلى بنك للتعاون الزراعى .

ثانيا سياسات توزيع الدخل وحماية مستوى معيشة الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة ومن أمثلة هذه السياسات مايلى :

أ-سياســات حفــز الــنمو المنحاز للفقراء . ومن أمثلتها سياسات لخلق فرص عمل كافية لاســتيعاب الراغبيــن فى العمل فى أعمال منتجة ومدرة لدخول تفى على الأقل باحتياجاهم الأساســية ، وسياســات إنتاج سلع وخدمات تتضمن نسبة كبيرة مما يحتاج إليه الفقراء ، والتحيز فى مشروعات التنمية لصالح المناطق التى يتركز فيها الفقراء وإعادة توطين بعض المشروعات فى هذه المناطق ، واشراك نسبة كبيرة من الفقراء وصغار المنتجين فى عملية النمو بمساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة ، مع ربط هذه المشروعات كلما أمكن بعدد مــن المشــروعات . ومن المهم هنا أن يتحمل الأغنياء العبء الأكبر فى تمويل التنمية من خلال نظام ضريبى عادل ومن خلال الحد من الاستهلاك الترفى والاستثمار غير المنتج .

ب- تمكين الفقراء من الحصول على اصول إنتاجية . وفى هذا السبيل فإن التجمع يعارض سياسات الخصخصة ويطالب بإصلاح شئون القطاع العام . كما يقترح التجمع عدة سياسات لإعــادة توزيــع الدخل والثروة فى المجتمع مثل السياسات الضريبية التى تتضمن رفع حد الإعفــاء للأعباء العائلية ، مع التخلص من الاعفاءات غير المبررة اقتصادياً للمستثمرين ، مع التطبيق الفعال لنظام الضريبة الموحدة ، والتخفيف من الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها الأكبر على الفقراء .

ج- تنمــية القــدرات البشــرية للفقراء وتمكينهم من زيادة مشاركتهم فى الإنتاج ، وذلك بتمكينهم من الحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتغذية والسكن ، وتوفير برامج جادة للتدريب والإرشاد الإنتاجى .

د- توســيع فــرص المشــاركة الشــعبية فــى صنع القرارات الوطنية ، وذلك عن طريق الإصــلاحات السياســية والدستورية التى طرحها برنامج التجمع . فهذا مايضمن أن تكون قــرارات التنمية لصالح الفقراء وذوى الدخول المنخفضة والمتوسطة الذين يشكلون أغلبية الشعب المصرى .

ظهور العاصفة

في أول يناير عام ١٩٦٥، سمع العالم بأسرة البيان الأول لقوات «العاصفة» - الجناح العسكري لحركة فتح. يقول البيان، الذي يحمل تاريخ ٧ يناير ١٩٦٥: «إلي شعبنا العظيم، إلي أمتنا العربية المناضلة، إلي الأحرار في كل مكان، من شعبنا الصامد علي الحدود، ومن ضمائر أمتنا المجاهدة انبثقت طلائعنا الثورية المؤمنة بالثورة المسلحة طريقا للعودة والحرية.. لتثبت للمستعمرين وأذنابهم وللصهيونية العالمية ومموليها أن الشعب الفلسطيني مازال في الميدان، وأنه لم يمت ولن يموت.

لقد نسي هؤلاء قدرات هذا الشعب وثوراته المتلاحقة، وأنه مصمم علي الكفاح المسلح مهما كانت العقبات حتي يذيب كل المؤامرات التي تحاك ضده، لقد خطط الصهاينة لإقامة طويلة في بلادنا عن طريق مشاريع التحويل والإعمار ولزرع أرضنا الطيبة بمزيد من قوي العدوان فيفرضون علي أمتنا العربية سياستهم اللئيمة.. سياسة الأمر الواقع.

ومن وحي هذه الأخطار، ولأن الزمن يسير في خط معاكس كان لابد لطلائعنا الثورية أن تتحرك بسرعة لتشل مرافق العدو ومنشآته معتمدة علي قوتها الذاتية وإمكانيات شعبنا العربي الفلسطيني.

ونحن نعلن للعالم ارتباطنا بتربة الوطن وخيره، ولا يحركنا إلا إيماننا بأن هذا هو الطريق السليم لإخراج قضيتنا من العزلة التي عاشت فيها طيلة السنوات الماضية، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نصارح الدنيا كلها إننا مرتبطون بأمتنا العربية، مصيريا ونضاليا، التي سترفد كفاحنا ماديا ومعنويا.

فإلي جماهير شعبنا الفلسطيني، وإلي أمتنا العربية الواحدة، وإلي أحرار العالم كله.. نتجه بهذا النداء لتأييد طلائع العاصفة في كفاحها الثوري البطولي، وإننا نعاهد شعبنا أن نظل علي العهد، ولن نلقي السلاح الفلسطيني حتي تتحرر فلسطين وتعود إلي مكانها الطبيعي في قلب الأمة العربية، عاشت أمتنا العربية وعاشت فلسطيننا حرة عربية». ويقي أبو عمار علي العهد رغم أنه وجد علي الدرب الطويل من أصابهم اليأس والتعب وأرادوا إلقاء السلاح.

بدأت الثورة بمجموعة صغيرة من الوطنيين الفلسطينيين.. قليلة الخبرة.. لم يسبق لها ممارسة العمل الفدائي، وخاصة في ظروف عربية معقدة وفي ظل شعارات تؤكد أن الجيوش العربية النظامية هي وحدها القادرة علي تحرير فلسطين.. وأن الحديث عن «حرب الشعب» ليس سوي كلام مستورد ومترجم من تجارب شعوب أخري تختلف ظروفها عن ظروفنا وخصوصياتنا!.

وحاول أبوعمار، منذ ذلك الوقت، انتزاع الاعتراف العربي بشرعية الحركة الوطنية الفلسطينية، فاتصل بالقيادات العربية طالبا الاعتراف والدعم، وحقق الرجل نجاحا في الوصول إلي هذا الهدف.

إنها بداية المسيرة الكبري الأكثر طولا من مسيرة الزعيم الصيني ماوتسي تونج، علي حد تعبير الكاتب العربي زهير هواري.

نبيل زكي

مقالات

١- الامبراطورية المنطوية على نفسها

نعوم تشومسكى

٢- القاعدة : تنظيم أم مجرد تسمية ؟

أوليفيه روا

الإمبراطورية المنطوية على نفسها

نعوم تشومسكى

خلافـا لمـا قـد يعتقده البعض فان الاحتلال العسكرى مهما كان فظاً قد يصيبه النجاح، فلنأخذ على ذلك مثال احتلال هتلر لأوربا الغربية واحتلال روسـيا السـوفياتية لأوروبـا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. وفى الحالتين كان على رأس تلك البلدان المحتلة قيادات متعاملة تمتلك أجهزة داخلية وتلقى الدعم الرئيسى من قوات الاحتلال. وقد نمت مقاومة جريئة ضـد هـتلر وبدون المساعدة الخارجية لكان تم القضاء عليها بسهولة، وفـى أوروبـا الشـرقية كمـا فى روسيا حاولت الولايات المتحدة دعم المقاومة ضد الشيوعية حتى مطلع الخمسينيات دون نجاح.

نلاحظ فى المقابل مسألة اجتياح العراق الذى أنهى نظامين رهيبين ، الأول هو بالطبع حكم الطاغيـة أما الثانى والذى لا يصار للتطرق إليه فهو نظام العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة وبريطانيا، والذى أدى إلى مقتل مئات الاف الاشخاص وتدمير المجتمع وتدعيم المستبد بارغام الشـعب علـى اللجـوء إليه، من خلال التقنين مما أطال عمره خلافا لسائر الديكتاتوريين المدعومين من الولايات المتحدة، أمثال سوهارتو وماركوس ودوفاليبه وموبوتووغيرهم الذين أطيح بهم من الداخل وهذا كان احتمالا واردا قبل الحرب على العراق.

لاشك أن العراقيين رحبوا بنهاية الحصار وسقوط صدام حسين. لكن كان يمكن وضع حد لتدابير الحصـار دون حرب، خصوصا وإنها لو أزيلت لكان العراقيون تمكنوا من إزاحة الطاغية بأنفسهم. أما التحقيق الذى قام به ديفيد كاى بتكليف من الرئيس بوش بعد تحقيق النصر،فقد جاء ليكذب بكل وضوح المزاعم عن امتلاك نظام السيد صدام حسين أسلحة دمار شامل. إلا أن التحقيق قـد بين أيضا أن حكم السيد صدام حسين فى سنوات ما قبل الاجتياح الأمريكى كان ضعيفا جداً . وهذا ما أكدته لاحقاً مقولات العديد من الخبراء المطلعين جيداً على الوضع الداخلى العراقى، ومنهم مـثلا دنـيس هوليداى وهانزفان سبونيك (١) ، منسقا المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة. فقد كـررا مراراً أنه لولم يطل الحصار والعقوبات الشعب، لكان العراقيون أنفسهم أطاحوا السيد صدام حسين.

الجميع يعرف أنه للاجتياحات العسكرية نتائج ثانوية إيجابية، كأن أدى مثلما قصف مرفأ بيرل هاربور من قبل الطيران اليابانى فى ١٩٤١ إلى طرد الامبراطوريات الغربية من آسيا، مما أنقذ حياة ملايين البشر كان سيقضى عليهم فى حروب التحرير. لكن هل يبرر ذلك الفاشية اليابانية وجرائمها؟ بالطبع لا. وأنا مقتنع أن العدوان اليابانى على الولايات المتحدة كان جريمة حرب وهى" الجريمة القصوى" بحسب محكمة نورمبرج.

هذا ما دفع أكثر المؤرخين الامريكيين تقديرا ، أرثر شلنجر، إلى التذكير ببيرل هاربر ما أن بدأ القصف الأمريكى للعراق ، وكتب شلنجر قائلا أن الرئيس روزفلت كان محقا فى قوله أن الهجوم اليابانى مهانة فى التاريخ وأن على الأمريكيين أن يعيشوا تلك المهانة مع قصف بغداد فى تشابه مع السياسة الامبراطورية اليابانية.

مع نهاية العقوبات وصدام، كان لدى أمريكا العديد من الموارد لإعادة إعمار العراق. كان الشعب مرتاحا ولم يكن للمقاومة أى دعم خارجى، لكنها تتطورت من الداخل كجواب على فظاظة الاحتلال وعنف المحتلين. كان يلزم موهبة فعلية للوصول إلى هذا الفشل..

إن هذا الهجوم قد أطلق دورة من العنف ولدت هى بدورها أعمال عنف أشد، كما تدل على ذلك اشتباكات الفلوجة التى توقع الضحايا بين المدنيين بشكل رئيسى، أما العلاقات بين النظام العراقى السابق وتنظيم "القاعدة" فإنها لم تقم أبدا . لكن بداية من "انتصار" الولايات المتحدة بات الجميع يقر بأن العراق تحت الاحتلال أصبح "مرتعا للإرهابيين" وهذا ما بينته جيسيكا شتيرن، الاختصاصية فى شئون الارهاب من جامعة هارفرد، فى دراسة نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" (٢) بعد تدمير مقر الأمم المتحدة فى بغداد.

وقد وقعت الحرب على العراق بالرغم من معارضة الرأى العام الدولى الذى خشى أن يؤدى هذا الاعتداء إلى نشر أسلحة الدمار الشامل وإلى تفشى الإرهاب. وهذه المخاطر اعتبرتها إدارة السيد جورج دبليو بوش غير ذات أهمية بالمقارنة مع التطلع إلى السيطرة على العراق وثرواته، وإلى إطلاق "الحرب الوقائية الأولى وإلى تعزيز القبضة على الساحة الأمريكية الداخلية.

من جهة أخرى فإن "الحرب على الإرهاب" فشلت فشلاً ذريعا وتنامت الهجمات الدموية فى كل مكان. ولسوء حظ سكانها فان عدد المدن التى ضرب فيها الإرهاب منذ ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ يتزايد باستمرار ومنها حتى الآن بغداد ومالى والدار البيضاء واسطنبول وجاكرتا والقدس وحيفا وأشدود ومومباسا والرياض ومدريد . وبهذا الإيقاع سيكون من الممكن عاجلاً أو آجلا أن تجمع منظمة عنيفة واحدة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل لتصبح ضرباتها فعلا أكثر رعباً .

وقد انفضح مفهوم "الحرب الوقائية" العزيز على السيد بوش على حقيقته ، فهو ليس عبارة تمويهية من أجل التمكن من مهاجمة الطرف الذى يستهدف بكل حرية. وهذا الطابع

الاعتـــباطى والخطـــير والعدائـــى فى هذه السياسة هو الذى أثارفى عام ٢٠٠٣ موجة الاحتجاجات الكبـــيرة ضد اجتياح العراق. ونظراً إلى النتائج المدمرة لهذه "الحرب الوقائية" الأولى فان الاستياء الدولـــى مـــن الناهضين بها لا يزال يتزايد، لاسيما مع عدم تمكن واشنطن من تقديم البرهان على أمتلاك صدام أسلحة الدمار الشامل . فهذه التهمة خاطئة بكل بساطة ،إنها كذبة دولة كبيرة.

ومـــنذ أبـــريل عـــام ٢٠٠٣ بينت استطلاعات الرأى أن المواطنين الأمريكيين يتمنون أن تـــتولى الأمـــم المتحدة وليس الولايات المتحدة المسئولية الرئيسية بعد الحرب من أجل إعادة بناء العـــراق سياســـيا واقتصـــادياً. وبالـــرغم من كل شيء فان فشل الاحتلال أمر مفاجيء نظرا للقوة العســـكرية والقـــدرات التى تتمتع بها الولايات المتحدة، وإذا أخذنا فى الاعتبار غياب أى دعم من الخـــارج للمقاومة . وهذا الفشل هو الذى حمل إدارة بوش على التراجع والانصياع لتطلب مساعدة الأمـــم المتحدة التى أرادت أن تعرف ما إذا كان يمكن للعراق ألا يكون مجرد دولة تابعة لواشنطن ، إذ أن أمريكا تشكل فى بغداد بعثتها الدبلوماسية الأكبر فى العالم ليبلغ عدد موظفيها ثلاثة آلاف، مما يعنى بكل وضوح أن عملية نقل السيادة التى تمت فى يونيو الماضى سوف تكون محدودة.

ومـــا يعـــزز هذا الشعور هو مطالبة أمريكية بالاحتفاظ فى العراق بقواعد عسكرية مهمة وبوجـــود قـــوى لكـــل قواتها العسكرية .كما أن هذه الرغبة فى استتباع العراق قد عززتها الأوامر الصادرة عن بول بريمر،مندوب واشنطن ، لابقاء الاقتصاد المحلى منفتحاً وخاضعا لسيطرة الأجانب (وخصوصـــا من الشركات الأمريكية المقربة من السيد بوش وحاشيته) ، وهى من الشروط التى لا تتقـــبلها أى دولة تحترم سيادتها ، ففقدان السيطرة على الاقتصاد يحد بشكل جذرى من السيادة كما مـــن الـــتطلعات إلى حركة نمو سليمة. وهذا من دروس التاريخ الأكثر وضوحاً إذ لم يتمكن أى بلد مستعمر من تحقيق التطور طالما ظلت سياسته واقتصاده تحت هيمنة القوة المحتلة.

فـــى ديسمبر عام ٢٠٠٣ أشار تحقيق أجرته "بيبا/نولج نتورك" إلى أن الشعب الأمريكى نفسه بات متراجعا جداً فى دعمه قرار إدارة بوش الاحتفاظ بوجود عسكرى قوى دائم فى العراق . وتنـــتج هذه المخاوف الشعبية من كون الناس لا يؤمنون بصوابية القضية . ومن شأن هذا ، إذا ما تـــرجم فـــى الانتخابات المرتقبة فى نوفمبر ، أن يؤدى إلى تغيير سياسى أساسى ،حتى وإن كانت الانـــتخابات فى الولايات المتحدة لا تقدم الكثير، وإن كان الناس يعرفون أن الانتخابات فيها تشرى شراء بشكل عام. فالمرشح الديمقراطى جون كيرى وصف أحيانا " بوش تنقصه بعض الحرارة" . إلا أنـــه من الممكن أن تؤدى أحيانا عملية الاختيار بين فصلين مما يسمى حزب الأسياد" إلى سياسات مخـــتلفة، ســـواء فى الشئون الداخلية أو فى السياسة الدولية . فبعض الفوارق فى البداية بين هذا المرشـــح أو ذاك قـــد تـــترجم عند الوصول إلى السلطة بتأثيرات ضخمة وذات طبيعة متناقضة جداً

سواء انتخب السيد بوش أو السيد كيرى . وهذا ما يمكن أن يحدث فى نوفمبر المقبل كما حدث فى العام ٢٠٠٠ حين تواجه السيدان بوش وجور .

سياســة بوش صيغتها هى التالية تحرير العالم من الشر والإرهاب . فبعد١١ سبتمبر أكد أن "إعلان الحرب على الإرهاب هو أيضا إعلان حرب على كل دولة تقدم الملجأ للإرهابيين .ذلك أن كــل دولـــة تـــأوى إرهابيين على أرضها تكون هى نفسها دولة إرهابية ويجب أن تعامل على هذا الأساس . وباسم هذه السياسة خاض السيد بوش الحرب فى أفغانستان فى العام ٢٠٠٠ وفى العراق عــام ٢٠٠٣ ، وهــو الــيوم يهدد دولا أخرى مثل سوريا . وهنا يمكن التساؤل هل موقف بوش متماســك فعلا؟ إذ أن هناك الكثير من الدول الأخرى التى تؤوى إرهابيين وتحميهم ولم تتعرض لا للقصف ولا للاجتياح، وبدءا بالولايات المتحدة نفسها.

فكما هو معروف ، فقد أشرفت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٥٩، على اعتداءات إرهابية علــى كوبا. فقد كان هناك اجتياح خليج الخنازير فى العام١٩٦١ وإطلاق نيران الرشاشات المضادة للطــيران علــى المدنيين ، وزرع القنابل فى الأماكن العامة فى هافانا وغيرها من المدن ، واغتيال الموظفيــن وتدمــير طائرة تجارية أثناء رحلة لها فى العام١٩٦١٠ سقط فيها ثمانون قتيلاً ، ناهيك بعشــرات المؤامــرات لاغتــيال الســيد فيديل كاسترو، فأورلاندوبوش(Bosh) هو من الإرهابيين المعادين لكاسترو الأكثر بروزاً ،والمتهم بكونه العقل المدبر للاعتداء على الطائرة المدنية فى العام ١٩٧٦، وفــى العــام ١٩٨٩ ألغى السيد جورج بوش (Bosh) الأب قرار وزارة العدل التى كانت رفضــت طلب اللجوء السياسى الذى تقدم به السيد بوش. وها أن هذا الأخير يعيش اليوم بأمان فى الولايات المتحدة مواصلاً نشاطاته المعادية لنظام كاسترو.

وتتضــمن أيضا لائحة الإرهابيين الذين وجدوا ملاذا فى الولايات المتحدة السيد إيمانويل كونستان الملقب "توتو" ، من هايتى، وهو زعيم سابق من القوات شبه العسكرية من زمن دوفالييه. وتوتــو هــذا هو مؤسس الجبهة الثورية للتقدم والتطور فى هايتى ، وهى مجموعة شبه عسكرية أرهبــت السكان ما بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤ بناء على أوامر من المجلس الحاكم الذى كان قد أطــاح بالرئيس أريستيد . وبحسب معلومات حديثة فان "توتو" هذا يعيش حاليا فى حى "كوينز" فى نــيويورك . وقــد رفضــت واشنطن الطلب الذى قدمته هايتى لتسليم المجرمين .. ولماذا؟ لأن من الممكــن أن يفضــح "توتو" العلاقة بين الولايات المتحدة والمجلس الحاكم المسئول عن قتل ما بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ هايتى، على يد المجلس الثورى للتقدم والتطور فى هايتى.. وما يجدر ذكره أيضا هو أنه كان بين رجال العصابات الذين شاركوا إلى جانب القوات الأمريكية فى الانقلاب الأخير على الرئــيس أريســتيد العديــد مــن الزعماء السابقين فى" الجبهة الثورية للتقدم والتطور فى هايتى" الإرهابية..

ولا تـــزال واشنطن ترفض تسليم أولئك الذين خدموها فعلا حتى وإن كانوا من الارهابيين . ففنزويلا طالبت ، فى فبراير عام ٢٠٠٣ بتسليمها ضابطين شاركا فى انقلاب ١١ نيسان/ أبريل على الرئـــيس هوجوشـــافيز، ثم أعدا فى ما بعد لاعتداء فى كاراكاس قبل أن يفرا إلى ميامى حيث وجدا لهما ملاذا .وبالطبع فان واشنطن رفضت التسليم.

مـــا يعـــنى أن لـــيس الارهابيون جميعا من طينة واحدة. وأولئك الذين يخدمون مصالح الولايات المتحدة لا يمكن وصفهم بالعبارة المحقرة" إرهابيون" فهم المناضلون الجدد من أجل الحرية كمـــا كانت وسائل الاعلام تصف فى ما مضى السيد أسامة بن لادن نفسه يوم كان يرهب السوفيات لحساب أمريكا.

---

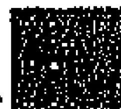
* أستاذ فى مؤسسة ماساتشوستس للتكنولوجيا، بوسطن، الولايات المتحدة، ومن مؤلفاته أخيرا ، إلى جانب مؤلفاته الكثيرة

Pirates et empereurs. Le terrorisme dans Le monde contemporain,Fayard,Paris,2003

1-Denis Halliday,"Des sanctions qui tuent", Le Monde diplomatique, Janvier1999

Jessica Stern,How America Created a Terrorist Haven," The New York Times,20aout2003.

" القاعدة " : تنظيم أم مجرد تسمية ؟

 **أوليفييـه روا**

هل تنظيم القاعدة موجود فعلا ؟ إن هذا السؤال الجدى الذى يثيره كتّاب من الصنف الجيد أمثال جاسون بورك (١) يستحق أن يطرح نظراً إلى ماينسب إلى مجموعة أسامة بن لادن منذ ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، و اعتداءات مدريد فى نيسان / أبريل ٢٠٠٤ إلى الأعمال المرتكبة فى العراق على يد أبو مصعب الزرقاوى (الموجود كما يقال فى الفلوجة والذى اتهم أيضا باعتداءات مدريد) إلى تفجيرات بالى (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢) والدار البيضاء (أيار / مايو ٢٠٠٣) واسطنبول (تشرين الثانى / نوفمبر ٢٠٠٣) ومؤخرا تلك التى طالت السعودية (حزيران / يونيو ٢٠٠٤) . يضاف إلى ذلك اعتقال مسئولين مفترضين فى " القاعدة " فى كل من بريطانيا وباكستان (آب / أغسطس ٢٠٠٤) . ماهو الرابط بين هذه الأحداث كلها ؟

إن إلقاء نظرة على مسيرة الأشخاص المتورطين فى الحوادث والاعتداءات المذكورة يسمح بتقدير حجم نفوذ " القاعدة " وخصوصا أن لهذه الشبكة تاريخاً . بيد أن الحذر واجب حيث يبين ضعف و حتى بطلان الاتهامات الموجهة إلى أفراد نسبوا إلى " القاعدة" وأسروا فى معتقل جوانتانامو (كالفرنسيين الأربعة الذين سلموا إلى فرنسا فى تموز / يوليو ٢٠٠٤) أحيلوا إلى المحاكم أمثال منير المتصدق (٢) فى ألمانيا .

بالطبع يؤكد البعض أننا لانرى سوى جزء صغير جداً من جبل الجليد فـ " القاعدة " شبكة أخطبوطية جرى تنظيمها قبل ١١ أيلول / سبتمبر تحتفظ بخلايا نائمة مستعدة للتحرك

بناء على تعليمات تصلها عبر رسائل سرية تتلقاها من خلال شبكة الانترنت. هل هذا التصور مقنع ؟ لماذا تنتظر " القاعدة " وقتاً كي تتحرك ؟ لابد أن السبب يعود إلى نقص في توافر الشروط التقنية (تجنيد العناصر ، تأمين المعدات ، الالتفاف على الإجراءات الأمنية) مما يعني أن التنظيم أضعف مما تريد إدارة الرئيس بوش تصويره.

لايبدو أن لـ " القاعدة " أجندة قائمة على استراتيجية سياسية محددة (الضرب في تاريخ معين من أجل تغيير مسار الأحداث) بل على العكس إنها تتسم بالنشاطية الانتهازية ، أي الضرب في أي وقت من أجل إبقاء مناخ الإرهاب وتقديم البرهان على عدم فعالية التدخل العسكري في أفغانستان والعراق . إن اعتداءات مدريد لاتشكل استثناء كما يشير رايت (٣) لأن برمجة الهجمات لم ترتبط سوى من باب المصادفة بالانتخابات الأسبانية وماكانت لتؤتي مفعولها المعاكس على الرأي العام لولا سوء التصرف الفاضح لحكومة السيد خوسيه ماريا أثنار.

يمكن اختصارا توزيع الاعتداءات المنسوبة إلى " القاعدة " على صنفين : " الدولية " و" المحلية " . تقوم بتنفيذ الأولى فرق من جنسيات مختلفة يعملون خارج بلدانهم الأصلية (في نيويورك وواشنطن ومدريد كما بالنسبة إلى الاعتداءات التي كشفت قبل تنفيذها في لوس أنجلوس وباريس وستراسبورج) تنفذ الثانية فرق " وطنية" يعملون فوق أرضها لكنها تطول أهداف غربية (الدار البيضاء ، اسطنبول ، بالي) . حتى اليوم فان " الدوليين " هم من المقاتلين السابقين في أفغانستان في حين أن " المحليين " يبدون كأنهم نوع من شركاء ثانويين . حال العراق تبدو أكثر صعوبة على التحليل إذ أن أصول المتطوعين الأجانب في الفلوجة وانتماءاتهم التنظيمية غير محددة.

كل شيء يدل على أن تيار " القاعدة " يشهد تحولا خصوصا بسبب التغيير في معايير التجنيد وبات من الصعب اعتبارها شبكة محكمة التنظيم . في المقابل لاتزال التسمية رائجة وهي تؤمن دعاية قصوى للنشاطات التي ترتبط إعلاميا بـ " القاعدة "

مايسمى " القاعدة" هو تجمع للمحاربين القدامى في حرب (أو حروب) أفغانستان . فمنذ احتلال القوات الأمريكية هذا البلد ليس فقط لم تعد هذه النواة تتجدد بل إنها تتقلص بفعل الموت والاعتقال . وتتكون هذه النواة من صنفين : الكوادر والعناصر المقربة من أسامة بن لادن والتي تتبعه منذ الثمانينيات من جهة ، وموجة الأمميين الجدد الواصلين – في التسعينيات وخصوصا بين ١٩٩٧ و٢٠٠١ – من جهة أخرى . معين محدود ويسهل التعرف على عناصره.

النواة الصلبة تتكون من مناضلين من الشرق الأوسط فى الثمانينيات ومطلع التسعينيات تجندوا لمحاربة السوفيات . وقد قام هؤلاء المناضلون المسيسون القادمون من بيئات مؤمنة ، المتورطون سابقا فى حركات راديكالية داخل بلدانهم الأصلية ، باللحاق بأسامة بن لادن فى تجواله بين اليمن والسودان ليعودوا معه إلى أفغانستان فى العام ١٩٩٦ . كثر منهم اعتقلوا أو قتلوا أمثال الشيخ محمد الشيخ ، وديع الحاج . محمد عوده ، أبو حفص المصرى(محمد عاطف) ، أبو زبيده ، إلخ، شاطروا بن لادن حياته وسكنوا فى جوار عائلته ضمن المجمعات نفسها وارتبطوا معه بروابط عائلية (كان بن لادن " زوج " ابنته إلى عاطف) . لم يبق من تلك المجموعة سوى المصرى أيمن الظواهرى.

ظهر " حرس جديد " ذو ميزات مختلفة بعد ١٩٩٢ ولاسيما ابتداء من ١٩٩٦ ووصول حركة " طالبان " إلى الحكم باستثناء السعوديين من بينهم ، فإن غالبية هؤلاء " الأمميين" الشباب تجذروا بمعتقداتهم فى الغرب الذى اتبعوا نمط حياتهم (من خلال دراستهم وسلوكهم وزواجهم حتى لايبقوا عازبين) . وقد قدموا إلى الغرب فى سن مبكرة إما من أجل تحصيل الدراسة وقد ولد بعضهم هناك ، والعديدون حصلوا على جنسية غربية . تحولوا " مولودين جددا " أى أنهم ينفصلون عن عائلاتهم ويتجذرون سياسيا فى سياق " العودة " إلى الدين ، كما يمكن الافتراض أن هذه " العودة " تحصل فى سياق التجذر السياسى . من بين هؤلاء نجد الملاحين الأربعة فى اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر وأيضاً محمد رسام (٤) وشبكة بغال (٥) ، زكريا الموسوى(٦) ، محمد سليتى عمر (٧) . من بينهم من اعتنقوا الإسلام كريتشارد كولفن راى (٨) وخوسيه باديلا (٩) .والغريب أن قلة من المناضلين تأتى مباشرة من البلدان الإسلامية (باستثناء بعض منفذى اعتداءات اسطنبول فى تشرين الثانى / نوفمبر ٢٠٠٣ وهم من أصل تركى).

عمليا لايرجع أبناء هذا الجيل إلى بلدان عائلاتهم ، فما من جزائرى بينهم التحق بـ " الجماعة الإسلامية المسلحة " هناك إذ يفضلون الانطلاق نحو الجهاد الطرفى (أفغانستان ، البوسنة ومن بعدها الشيشان إن لم تكن كشمير) بدل المشرق أو المغرب قبل أن يعودوا إلى أوروبا . فيصبح الجهاد وأفغانستان نوعاً من طقس للعبور ، إذ يعود الشاب محاطاً بها... " المجاهد " ولو كانت إقامته هناك قصيرة.

فى سعيها لتنظيم تدفق المتطوعين الأجانب الذين كانوا يتسببون ببعض التوتر مع السكان المحليين ، كلفت حركة " طالبان" أسامة بن لادن (فى مطلع العام ١٩٩٧ على الأرجح)

الإشراف على معسكرات " العرب " والداخلين حديثا فى دين الإسلام فى وقت حافظ الأوزبك والباكستانيون على تنظيماتهم الخاصة. بالتالى فان كل متطوع مسلم غير باكستانى أو من أصول من خارج آسيا الوسطى سافر إلى أفغانستان بين ١٩٩٧ و٢٠٠١ كان مضطرا للمرور بمعسكرات " القاعدة " (وبالنسبة إلى قلة منهم بمعسكرات التنظيمات الباكستانية المتطرفة) . لايعنى ذلك أن كل من أمضى فترة هذه المعسكرات هو إرهابى بالقوة.

خلافا للحرس القديم لم يكن أى من عناصر الجيل الجديد من الأفغان قريبا من أسامة بن لادن فالمتطوعون كانوا يخضعون لعملية تصنيف حيث يختار الأفضل من بينهم للعودة إلى الغرب وارتكاب الاعتداءات هناك بعد أن يكونوا قد تلقوا التدريب اللازم فى أفغانستان وخصوصا بعد أن يكونوا قد اكتسبوا روح الجماعة والتى تؤمّن تماسك التنظيم ، الباقون الأكثرية كانوا يجندون فى الكتيبة الأجنبية للمحاربة إلى جانب " طالبان " ضد قوات أحمد شاه مسعود . من هنا أتت الصعوبة فى توجيه اتهامات محددة لمعتقلى جوانتانامو الذين وجدوا فقط ضمن صفوف " طالبان ".

إن هذا الجيل الجديد هو الذى أمّن الكوادر الأساسية التى ارتكبت الاعتداءات الدولية وهذا الجيل هو الذى أمّن فعالية التنظيم وقوته . إن هذه الشبكات هى تعريفاً دولية ومبنية على علاقات شخصية متينة . فهى توفق بين العولمة وتماسك مجموعة صغيرة متجانسة من الرجال الذين يعرفون بعضهم البعض جيدا . إن هذا التضامن بين مقاتلين أمميين سابقين تشاطروا المعسكرات والمعارك نفسها ، يؤمن للشبكات ليونتها ومصداقيتها . وكما برهن على ذلك مارك ساجمان (١٠) يمكن العثور على روح الجماعة هذه فى طرفى رحلة الجهاد الأفغانى الإعدادية . فالتجذر السياسى يحصل بداية ضمن شلة من الأصدقاء (فى المدينة الجامعية أو الحى أو المسجد) قبل اتخاذ قرار السفر . وفى أفغانستان (أو البوسنة أو الشيشان) يتم اللقاء مع " أخوة " آخرين يمكن أن يكونوا قادمين من ماليزيا أو باكستان ويمكن زيارتهم فى بلدانهم . ويتصرف أعضاء " القاعدة " فى الغالب خلافا لأى منطق يسود العمل السرى إذ يتقاسمون الشقق السكنية والحسابات المصرفية ويقف واحدهم اشبيناً فى زواج الآخر أو يصادق على وصيته الخ .. فالانغلاق لايأتى من تقنيات العمل السرى بل من تضامن المجموعة . هكذا فان القيادة والخلايا والشبكات العابرة للبلدان كما سلسلة إصدار الأوامر ، تقوم على علاقات شخصية بنيت إما فى أفغانستان وأما على المستوى المحلى

لتنتقل فى مابعد إلى مستوى يتعدى بلد الأصل فى نوع من الحيز المفتوح (الرحلات ، الإقامة فى بلدان أخرى ، الجنسيات المتعددة الخ ..) الروح الرفاقية تلعب دورا مهما جدا مضافا إليها أحيانا العلاقات الزوجية غير " التقليدية " : الزواج من شقيقة الرفيق وليس من الفتاة التى يختارها الأهل مما يعنى قيام علاقات زوجية حديثة ، كما تدل على ذلك شهادة زوجة قاتل مسعود التى أخبرت أن زوجها كان يرتق ثيابه بيده (١١) إن فى هذه العلاقات الشخصية قوة التنظيم وضعفه.

يكفى الشرطة أحيانا تفكيك شبكة كاملة من خلال مناضل واحد معروف (ولو أدى ذلك إلى تجريم أبرياء ذنبهم الوحيد أنهم شاطروه غرفة سكن أو قصدوا الجامع الذى كان يصلى فيه) . هكذا فان البوليس الفرنسى كان قد أبلغ السلطات الأسبانية عن جمال زوغام أحد المسئولين عن اعتداءات مدريد فاعتقل لفترة وجيزة.

بالرغم من غياب قاعدة معلومات حول المتطوعين فى أفغانستان إلا أنه تم التعرف على عدد متزايد منهم من خلال الوثائق التى تم العثور عليها هناك أو من خلال التوقيعات وجوازات السفر المزيفة .. لكن مع فقدان المعقل الأفغانى بشكل خاص لم يعد من وجود لمكان يعاد فيه إنتاج علاقات التضامن بين المناضلين الرواد . ولو أشير إلى الشيشان أو الساحل أو المناطق القبلية فى باكستان وحتى مدينة الفلوجة ، فان أياً من هذه الأماكن لايتمتع بالتسهيلات من الإدارات المحلية ولايمكن أن يشكل معقلا مستديما بسبب الرقابة والضربات التى تستهدفه . بعبارة واحدة فان جيل " الأفغان " الأوائل يتناقص (وأسلوب العمليات الانتحارية يساهم بالطبع فى هذا التناقص) كما يجد صعوبة فى تجديد نفسه .

من أجل تفادى " التهميش" كان على " القاعدة " توسيع دائرة تجنيدها وإبرام تحالفات . لكنها لاتتمتع ببدائل كونها لاتمثل حركة سياسية لها قيادتها السياسية وبنيتها العسكرية ورفاق الدرب والمنظمات الدائرة فى فلكها الخ .. فشبكة النشاط هذه لامبرر لوجودها إلا بمدى ارتكاب الاعتداءات ولايبدو فى الأفق أى توجه نحو العمل السياسى . بمعنى أن " القاعدة " لايمكن أن تتحالف سوى مع المجموعات المقاتلة (حتى لو كان لهؤلاء بعد سياسى كـ " طالبان " أو كما فى الشيشان).

يوجد إمكان لثلاثة أشكال من استراتيجيات التحالف أو خطط البدل : استخدام التسمية ، المشاركة أو أعمال اللصوصية.

إن استخدام التسمية جار على قدم وساق . فمرتكبو الاعتداءات " المحلية " يدخلون فى

هذا الصنف سواء سافروا إلى أفغانستان فى يوم من الأيام أم لا . هكذا تقوم مجموعة محلية بدون علاقة مباشرة مع قيادة " القاعدة " كما فى الدار البيضاء (أو مرتبطة بهذه القيادة بطريقة غير مباشرة كما فى اعتداءات اسطنبول وجربه) باعتداءات باسم " القاعدة أو أن " القاعدة " تتبنى أعمال هذه المجموعة المحلية.

يكفي من جهة أخرى أن ينسب الرأى العام أو السلطات المحلية الاعتداء إلى " القاعدة " كى تحصل النتيجة نفسها . فالأهداف واسعة بما فيه الكفاية (كل مايتعلق بالوجود الغربى أو اليهودى أو المصالح الأمريكية) بحيث يحدث دائما هنا أو هناك مايوحى أن تنظيم " القاعدة " موجود فى كل مكان.

تراوح هذه المجموعات البديلة بين الشبكات المحكمة التنظيمية والجذرية (الجماعة الإسلامية فى أندونيسيا أو المجموعات المتطرفة فى باكستان وقد ذهبت عناصر منها إلى أفغانستان مع " القاعدة " وصولا إلى جماعة الزرقاوى فى العراق) والعصبة الشبابية المتمردة تتزاوج فيها ظاهرة اللصوصية والفرقة المغلقة حول زعيم محلى كما فى اعتداءات الدار البيضاء . يمكن أيضا أن تتشكل خلايا فى أوساط مستخدمى الانترنت من المتعلمين ومتقنى اللغات تدعى الانتساب إلى" القاعدة " فى المختصر أن " القاعدية " يمكن أن تستمر بعد غياب " القاعدة".

ويسهل استخدام التسمية وخصوصا بسبب وجود تيار راديكالى يجند العناصر وينشط وفق أنماط عمل " القاعدة " من دون ارتباط عضوى بها كما فى فرنسا بالنسبة إلى شبكة خلخال (١٢) وعصابة مدينة روبيه(١٣) عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦ يمكن أيضا الافتراض أن أعضاء فى حركات أصولية غير جهادية (أمثال " التبليغيين " (١٤) وحتى حزب التحرير يقررون التحول إلى النشاط العسكرى بصورة انفرادية تحت تسمية " القاعدة". فالاعتداءات التى حصلت فى طشقند فى تموز / يوليو ٢٠٠٤ ضد السفارتين الأمريكية والإسرائيلية يمكن أن تكون من فعل عناصر من " الحركة الاسلامية فى أوزبكستان " قاتلوا مع " القاعدة" ضد الأمريكيين فى أفغانستان أو من فعل منشقين عن " حزب التحرير" ولو أن الفرضية الأولى أقرب إلى التصديق.

كما يمكن لـ " أفغان" سابقين أن يستقلوا بنشاطهم كالزرقاوى (مهما كان الدور المنسوب إليه) فيما للمتطوعين الموجودين فى الفلوجة مصلحة فى الاستفادة من تسمية " القاعدة" وإيهام أخصامهم بأنهم ينتمون إلى شبكة أكثر تنظيما مما هم عليه فى واقع

الحال.

الوضع فى السعودية أكثر تعقيدا . ف نجد من جهة عدداً كبيراً من المتطوعين السابقين فى حرب أفغانستان من بين العناصر الأكثر تطرفا والتى أطلقت هجمات العام ٢٠٠٤ (التمثيل السعودى مرتفع بين المتطوعين المسلمين فى جميع الجبهات من أفغانستان إلى الشيشان مرورا بالبوسنة) . نظرا إلى الأصل السعودى لأسامة بن لادن ودوره فى انتقال السعوديين إلى أفغانستان فى الثمانينيات عندما كان لايزال مسموع الرأى لدى مخابرات بلاده (القطيعة بينه وبين النظام السعودى كان نسبية فى البداية ولم تحسم إلا فى العام ١٩٩١) فمن المحتمل أن تربطه معرفة شخصية برؤساء المجموعات الناشطة.

إن الاعتداءات التى وقعت فى السعودية تستهدف الأجانب (بمن فيهم العرب) ورموز الوجود الأجنبى أكثر مما تطول جهاز الدولة وهى بالتالى تندرج فى خط أعمال " القاعدة " . ولو أن الإرهابيين يتمنون صراحة زوال الملكية إلا أن الأسلوب المعتمد لايشكل نهجا ثوريا فى هذا الاتجاه . من جهة أخرى لايوجد داخل التيار السعودى هذا أى متطوع أجنبى ولايملك مناضلوه خبرة نابعة من مسار معولم باستثناء مرور فى أفغانستان أو الشيشان خلافاً لسائر عناصر " القاعدة " أخيراً لاتوقع المجموعة السعودية أعمالها باسم " القاعدة " ولو أنها لاتنكر هذا الانتساب.

يمكن فهم انتشار التسمية الواسع وفق منطقين متناقضين : إرادة الأنظمة من طشقند إلى موسكو ، فى توريط " القاعدة " إعلامياً كى تنسب نفسها فى المقابل إلى نادى مناهضة الإرهاب وجعل الرأى العام ينسى سياساتها القمعية . لكن الناشطين الراديكاليين لهم أيضاً مصلحة فى الإيهام أن تنظيم " القاعدة " كلى الوجود حيث يظهر أسامة بن لادن كأنه قائد أوركسترا كبير يؤمن لـ " الصغار " أوسع صدى لأعمالهم.

إنها فى الواقع سياسة بيع للاسم التجارى حيث إن المنظمة الأم قد حددت المفهوم وراحت تعطيه لوكلائها ويسهل الأمر خصوصاً أن " القاعدة " لم تكن يوماً منظمة " لينينية" حريصة على الرقابة اللصيقة على أعضائها . فهؤلاء يحظون عموما بالكثير من الاستقلالية ويترك المركز حرية المبادرة للشباب وحتى للمنضوين الجدد (وهذه ظاهرة جديدة فى منظمة إسلامية راديكالية).

أما البحث عن التحالفات فيتم على حساب النقاوة الأيديولوجية وليس لـ " القاعدة " خيار فى ذلك إذا أرادت تحاشى العزلة . فيتعاون عناصرها بانتظام مع مجموعات إسلامية ذات أهداف محلية محضة كـ " طالبان " والمتطرفين

الشيشان أو السنة العراقيين وجميعهم يؤمنون بمبدأ الجهاد . يمكن لهذه التحالفات أن تتطور في اتجاهات ثلاثة :

" التحالف مع حركات قومية أو عرقية كما في البوسنة والشيشان والعراق كما يبدو . لكن في هذه الحالات الثلاث لايتبنى " الأمميون " استراتيجيتهم الخاصة بل يعملون فقط كطليعة عسكرية في إطار من النشاط المحلي الوطني . يتحولون بالتالي إلى نوع من " كتيبة أجنبية " يصار إلى التخلص منهم ما أن تضع الحرب أوزارها كما حدث في البوسنة ويمكن أن يتكرر في العراق.

بيد أنه ليس من المستبعد أن تلجأ بعض الشرائح المتطرفة في الحركات الوطنية ومن باب اليأس إلى إعطاء النزاع بعدا دوليا على غرار مافعله الفلسطينيون في السبعينيات . إن حركات التحرر الوطني ومهما بلغ دور الإسلام فيها (حركة حماس الفلسطينية وأنصار شامل باسابيف في الشيشان) تحافظ على مجريات الصراع ضمن أراضيها وضد من تعتبرها القوة المحتلة . فلم يلجأ أي من عناصر " القاعدة " إلى التحرك في الحيز الإسرائيلي - الفلسطيني كما لم يشارك فلسطيني ، في المقابل ، في نشاطات " القاعدة " . لكن لايمكن الجزم بأن لاتعمد بعض الجماعات ، وفي مواجهة القمع والعزلة الدولية ، إلى توسيع دائرة النزاع من خلال التحالف مع التيار " الأممي" المناصر لقضيتها.

التلاقي بين " القاعدة " وشريحة من اليسار الراديكالي العنيف من ورثة مجموعات بادر ماينهوف الألمانية و"العمل المباشر " الفرنسية أو " الألوية الحمراء" الإيطالية وصولا ربما إلى أقصى اليمين . فالعدو واحد وهو النظام العالمي المتمثل في " الامبريالية الأمريكية " و" القاعدة " تثير إعجاب الباحثين عن قطيعة مع النظام القائم وهي تستفيد من زوال اليسار الماركسي المتطرف بصورة شبه كاملة بعد أن التحق بتيار العولمة المغايرة الذي لايطاول تماما حيز التهميش والبؤس الاجتماعي . حتى اليوم كان شرط الانتماء إلى " القاعدة " اعتناق الإسلام لكن قد يصار إلى الاستغناء عن هذه الشرط في كل حال أن أهداف " القاعدة " ليست دينية أبداً وإن عداءها للسامية يشبه الشعور التقليدي نفسه في أوروبا (محامي بادر السابق ، السيد هورست ماهلر ، وبعد انتقاله إلى صفوف اليمين المتطرف وجد نفسه في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢ يشارك في حفل خطابي من تنظيم " حزب التحرير " الإسلامي المتطرف المعروف أيضا بعدائه الشديد للسامية).

ويمثل المعتنقون الجدد للعقيدة الإسلامية مؤشراً جيداً إلى التحولات القادمة ، إذ يمكن

لهذا الطريق المفتوح بين الشبان الغربيين والإسلاميين المتطرفين أن يكون سالكاً فى الاتجاهين ، أى أن " يعود " هؤلاء الذين أسلموا إلى مناطقهم الأصلية ليبحثوا فيها عن تحالفات من أجل أعمال إجرامية أو تحركات سياسية . فالسيد أيليش راميرز سانشيز المعروف تحت اسم " كارلوس " اعتنق الإسلام فى السجن وأشاد ببن لادن فى كتابه الأخير " الإسلام الثورى" (١٦) مثله مثل ناديا ديسديمونا ليوتشي الناجية الوحيدة من مجموعة " الألوية الحمراء الإيطالية " بعدما اعتقلتها الشرطة فى شباط / فبراير ٢٠٠٣ والعديد من حالات دخول الإسلام هى أقرب إلى الالتزام السياسى منها إلى الاقتناع الروحى .أنه اعتناق لمبدأ الاعتراض.

الاتجاه نحو المرتزقة واللصوص . إذا تم فى النهاية القضاء على مركز " القاعدة "فان عددا من " الأفغان " السابقين أعضاء مفترضون فى هذه الشبكة لابد أن ينزلوا إلى السوق ماتعلموه من تقنيات ونظموه من شبكات واكتسبوه من شهرة . ذلك للارتباط بمجموعات مافياوية أو التحول هم أنفسهم إلى مافيا أو إلى مرتزقة فى خدمة أجهزة المخابرات السرية كما تحول فى وقت من الأوقات الفلسطينى أبو نضال أو كارلوس .

حتى الآن لاتجرؤ أى دولة على تعاون من هذا النوع خشية استثارة رد فعل أمريكى مباشر عليها . لكن الوضع قد يتغير إذا غرقت الولايات المتحدة فى العراق وأظهرت ضعفها وإذا ماتفككت شبكات " القاعدة " واختلطت الأهداف بالوسائل فى " الحرب على الإرهاب " لتنفتح منطقة رمادية لايعرف فيها من يحارب من أو من يحالف من ولماذا . إن حصول هذه التطورات ممكن لاسيما أن الحيز الذى يتحرك فيه المناضلون الأمميون يفترض وجود ارتباطات وأشكال دعم من شبكات التهريب مع احتمال تواطؤ داخل أجهزة الدولة كما فى المناطق القبلية الباكستانية مثلا .

فى مختلف الأحوال إن ظاهرة " القاعدة " ومايتفرع عنها ، تتخطى قبل كل شىء الإطار الوطنى المحلى وليست لها روابط ظرفية مع الشرق الأوسط . فدينامية التعبئة والتحرك ليس لها سوى ارتباط غير مباشر بنزاعات المنطقة المندرجة ضمن المنطق القومى الوطنى قبل كل شىء . هناك إفراط فى إظهار الطابع الإسلامى لـ " القاعدة " وتغاضى عن بعدها الشمولى المعادى للإمبريالية والمناصر للعالم الثالث . يقوم منطق الحركة هذه على أن تتبوأ الصف الأمامى فى حركة الاعتراض على النظام القائم والقوة الأمريكية الكبيرة أكثر منها على الدفاع عن الإسلام.

هوامش :

* مدير أبحاث فى المركز الوطنى للأبحاث العلمية ، من مؤلفاته

L'Islam mondialise et Les Illusions du 11 september: Le debat strategique face au terrorisme, tous deux parus au Seuil en 2002.

(1) Al Qaeda, casting a shadow of Terror, I . B . Tauris, Londres, 2004.

(٢) اتهم بلعب دور الحماية الخلفية للمعتدين على مركز التجارة العالمى.

(3) Lawrence Wright " The Terror Web, Where the Madrid bombings part of a new Al Qaeda Strategy, _ driven by the Internet?" The New Yorker, 2 aout 2004.

(٤) أوقف على الحدود بين الولايات المتحدة وكندا فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ وبحوزته متفجرات وقد " تعاون " فيما بعد مع القضاء الأمريكى.

(٥) اتهم بالإعداد فى فرنسا عام ٢٠٠٢ لاعتداء ضد السفارة الأمريكية فى باريس.

(٦) فرنسى اعتقل فى الولايات المتحدة بتهمة المشاركة فى اعتداءات ١١ أيلول / سبتمبر.

(٧) المعروف بـ " أبى عمر" وقد اتهمه القضاء البلجيكى بإيواء وإرشاد اثنين من الانتحاريين التونسيين الذين اغتالو أحمد شاه مسعود فى ٢٠٠١/٩/٩.

(٨) أدين بمحاولة دس المتفجرات فى حذائه خلال رحلة باريس ميامى بالطائرة يوم ٢٠٠١/١٢/٢٢.

(٩) أوقف فى مطار شيكاغو فى آيار / مايو ٢٠٠٢ واتهم بتوفير المعلومات للقاعدة من أجل بناء قنبلة مشعة . اقرأ

Augusta Conchiglia, " Dans le trou noir de Guantanamo", Le Monde diplomatique, Janvier 2004.

(10) Sageman Understanding Terror Networks, Univeristy of Pennsylvania Press, 2004.

(11) Malika el Aroud, Les soldats de Lumiere, A . S . B . L . Les Ailes de la Misericorde, rue de L'Eglise Sainte- Anne 93, 1081 Koekelberg- Bruxelles, Belgique, 2003.

(١٢) شبكة يتزعمها خالد خلخال الذى قتل على يد الشرطة وهو متهم بالوقوف وراء موجة اعتداءات فى فرنسا منها تلك التى استهدفت مترو سان ميشال فى تموز / يوليو ١٩٩٥.

(١٣) ارتكبت عدة أعمال سطو مع إطلاق نار فى المنطقة عام ١٩٩٦.

(١٤) أو جماعة التبليغ وهم من دعاة التبشير بالإسلام والموجودون فى السعودية والمغرب وبلدان المحيط الهندى .

(١٥) وقاعدته لندن.. اقرأ

L'islam au pied de la lettre", Le Monde diplomatique, avril 2002. Edition du Rocher, " paris, 2003.

(١٦) استنكرتها رابطة أساتذة العلوم الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة " أتاك " وقد تقدم أحد أساتذة الفلسفة جيليبر مولينيه ، بدعوى ضد هذه اللعبة

عرفات لا يموت

لقد أمضي ثلاث سنوات وهو سجين الاحتلال الإسرائيلي. حوصر في مقرّ إقامته في المقاطعة وأصبح ممنوعًا عليه أن يتحرك إلي أي مكان أو يبرح المقر. إنه العقاب لكلٍ من يتجاسر علي رفض إملاءات محور بوش/ شارون. لقد أوصد كثيرون الأبواب في وجه.

حاولوا بكل جهدهم لكي تتآكل مكانته وصلاحياته. ولكن الرجل جعل من جسده.. الخط الأمامي للمواجهة وسط الدمار الهائل في مبني المقاطعة وفي ظل الحصار والإقامة الجبرية المفروضة. تشبث بتراب أرضه بالأسنان والأظافر.. فهو القائد الأرفع مكانة الذي لم ينازعه أحد هذا المقام طوال الاربعين سنة الماضية.

وفي وقت اتجه فيه النظام العربي نحو السيد الأمريكي، الذي لا يمكن الحصول علي رضائه قبل الحصول علي رضاء شارون، ظهر عرب ينهالون عليه بالسهام لأنه مازال يتشبث بثوابت وطنية حان وقت التخلي عنها في رأيهم.. حتي يصبح الرجل - في عرفهم وفي عرف سادتهم- «واقعيا»!! ووجدنا عربا يرفضون حتي مجرد الاستسلام.. وقوفا.. وليس ركوعا! فهؤلاء العرب كانوا علي ثقة من استحالة حصولهم علي شهادة حسن السير والسلوك من واشنطن قبل أن يوقعها شارون.

وظل العرب يعتذرون عن عجزهم أحيانا ويوجهون اللوم إلى الفلسطينيين، في أحيان أخرى، لأنهم يختارون الوقت الخطأ للانتفاضة وللمقاومة ويطالبونهم بما هو فوق طاقتهم! كان قادة عرب يخشون خشية الموت من اتهامهم بحماية «الإرهاب» أو التستر عليه.. ولذلك سارعوا إلى غسل أيديهم من القضية والتنصل حتي من تقديم مجرد مساعدات مالية! وفي وقت كان مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر يجتمع كل أسبوع ليبحث مسألة: هل يقتلون عرفات أم يكتفون بطرده (؟) تآمر عرب علي هزيمته.

أصبح عرفات هو العقبة أمام التوسع الإسرائيلي وخطة إقامة إسرائيل الكبري وإخضاع المنطقة للهيمنة الأمريكية- الإسرائيلية. أما بالنسبة لعرفات فقد كانت رام الله قريبة من القدس وبيت لحم.. وهذا ما كان يوفر له السلوي. لم يتجده أحد.. بل إنه تسبب في إرهاق الكثيرين ممن يسقطون راكعين إذا.علموا أن هناك رسالة شفوية أو خطية من مسئول أمريكي في الطريق..

وقد أرهق عناده أيضا.. أعداءه وأحرج حماتهم وكشف- في نفس الوقت- هزال الوضع العربي.

لقد أمسك بالتراب الفلسطيني بكلتا يديه وقرر أن يقاوم حتي النفس الأخير في مواجهة القوة العاشمة ومنطق القهر والإذلال.

كم مرة تعرض للموت، ولكنه كان ينهض وينفض غبار التعب عن جسده المنهك ويستأنف مسيره. كان يحب أن يردد أن فلسطين باقية في مكانها تستعصي علي الاقتلاع.. وأن أجيال فلسطين سيرفعون العلم الفلسطيني علي أسوار القدس في يوم قريب.

حقًا.. عرفات مثل فلسطين قد يستشهد ولكنه لا يموت.

نبيل زكي

حول قضية التنمية

حوارات ومحاورات :

د. سمير أمين وسيرج لاتوش

قضية التنمية : الحقيقة والأسطورة

مع د. سمير أمين وسيرج لاتوش

إلى أى حد يمكن إعادة النظر بمفهوم التنمية ؟

وهل يمكن تطوير المجتمعات دون تنميتها؟ وهل يمكن أن تنشأ تنمية أخرى غير التنمية التى شهدناها حتى الآن ؟ أجرت فى هذا الشأن مجلة " بدائل" حواراً مع كل من المفكر الاقتصادى سمير أمين بصفته صاحب النظرية التى تبنتها جل تيارات العالم الثالث والقائلة بإمكانية إقامة تنمية وطنية متمحورة على الذات تتحقق عبر تراكم محلى خاص بمنظومة العالم الثالث وعبر فك الارتباط مع دول المركز فى الشمال . ومع سيرج لاتوش بصفته زعيم التيار الذى انتقد بشدة عملية التنمية القائمة على معدلات النمو سواء كما طبقت فى الشمال أو الجنوب ويعتقد بإمكانية الخروج من نظام العولمة الليبرالية عبر إحلال نماذج اقتصادية ، اجتماعية وثقافية محلية.

غنى عن الإشارة أن أمين من أبناء العالم الثالث ويعتبر نفسه مشغولا بهمومه قبل أى شواغل أخرى . فى المقابل يصف لاتوش نفسه بأنه " من أبناء الشمال ويكتب لهم ".

وقد جرى الحوار على مراحل ثلاث بدأت بطرح أسئلة على كل منهما أعقبها إرسال الردود إلى كل منهما ليتبادلا التعقيب ، كل على آراء الآخر. ونشرت صحيفة السفير اللبنانية الحوار فى عدد ٢٦ إبريل فى العام الحالى وردود المتحاورين عليه .

وهو حوار يستدعى دون ريب حوارات أخرى.

*** كيف تنظر اليوم إلى موضوع التنمية ، هل تبدل منظورك لها على ضوء المتغيرات الاقتصادية ؟**

– لنقل بالأحرى أن التطورات تستدعى دون شك قراءة نقدية لما أسميه التنمية الشعبية المتمحورة على الذات . إذ تتعرض الشروط والصيغ المحيطة بهذه الموضوعات إلى تحول دائم ، فالرأسمالية تتغير وتتكيف مع التحديات التى تفرضها طبيعتها نفسها، وكذلك انتفاضات الشعوب ، من المستحيل إذن اختزال التنمية وفك الارتباط فى معادلات جاهزة وصالحة لكل الأماكن والأزمنة. يجب إعادة النظر فى هذه المفاهيم ارتباطا بدروس التاريخ وتحول العولمة الرأسمالية . لقد طرحت كل الثورات الشعبية التى قامت ضد الرأسمالية منذ ثلاثة أرباع قرن مسألة التنمية المتمحورة على الذات وفك الارتباط . وشهدنا ذلك فى التجارب الاشتراكية وفى حركات تحرر شعوب العالم الثالث.

ولكن لابد اليوم من مراجعة نقدية لهذه المحاولات التاريخية واستخلاص دروس النجاحات والفشل ، بالارتباط الوثيق مع الجوانب الأخرى من إشكالية تطوير القوى المنتجة ، والتحرر الوطنى ، والتقدم الاجتماعى ، وديمقراطية المجتمع ..

لقد اختتمت موجة التحرر الوطنى الطويلة التى اجتاحت العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، بقيام أنظمة جديدة للدولة ، وأنتجت « مشاريع » تنموية أيديولوجية فعلية للتنمية اعتبرت استراتيجيات تحديثية تهدف إلى تأمين « الاستقلال فى الاعتماد العالمى المتبادل ». لم تواجه هذه الاستراتيجيات عملية فك الارتباط ، بالمعنى الحقيقى لهذا المبدأ ، بل عمدت فحسب إلى التكيف الحثيث مع النظام العالمى . وهذا ماحدا بها ، بعد انتشار ناجح ظاهريا لمدة عشرين سنة ، إلى التراجع وإلى إعادة الكومبرادورية (الوكالة التجارية عن الاقتصادات الأجنبية على حساب الاقتصاد الوطنى) . إلى اقتصاد دول الأطراف ومجتمعاتها ، من خلال سياسات « الانفتاح » المفروضة ، والتخصيص ، والتكيف الهيكلى الذى لاينظر إلا إلى متطلبات « الاقتصاد العالمى» ومستلزمات العولمة الرأسمالية.

*** أنت تقر فى كتاباتك بأن البعد المسيطر فى الاقتصاد بات كونيا ، ماذا بقى للاقتصاد المحلى ؟**

*** هل يعنى التحاق أكثرية الطبقات القائدة فى العالم بمشروع الشمولية النيوليبرالية زوال « الرأسمال الوطنى» على اعتبار أن البعد المسيطر والأكثر ديناميكية فى رأس المال قد أصبح عابرا للقوميات (« كونيا »)؟**

تثير هذه المقولة عددا كبيرا من الاشكالات . وحتى لو كان الجواب عن هذا السؤال إيجابيا ، فإن رأس المال العابر للقوميات يبقى

حصة الثلاثية : الولايات المتحدة ، أوروبا واليابان . ويستثنى من ناديه المغلق بلدان الشرق والجنوب . فهنا لانجد أمامنا إلا بورجوازيات كومبرادورية، أى قنوات توصيل لسيطرة رأس المال المتعدى للقوميات . وهذا مانحن فيه فى اللحظة الراهنة.

خلال القرن العشرين ، تداخلت فى إطار نقض المنطق الرئيسى للرأسمالية ، مهمتا « اللحاق » أو « فعل شىء آخر » بأشكال مختلفة حسب المكان والزمان . ويمكن القول ، دون مواربة ، أن الأولى فرضت نفسها إلى درجة أصبحت معها التنمية ، من الناحية العملية ، مرادفا « لاستراتيجية اللحاق» . أن انقلاب الشروط العالمية المحيطة ، سمح فى البداية بمرحلة نهوض عام سهلت الاندماج الديناميكى فى العولمة. ثم دخلت هذه الاستراتيجيات بعد إنهاكها ، مرحلة التفكك . وهى تعيش الآن أزمة إعادة تكيف تجعل هذا الاندماج مستحيلا . وتبقى باب الخيارات الأخرى مثل التنمية المتمحورة على الذات أمراً مفتوحاً.

*** كيف يمكن تفعيل هذا النوع من التنمية فى ظل سيادة منطق السوق وتقلص هامش حركة الأطراف التى نعهدها اليوم ؟**

* أرى أن التنمية شكلت حتى الآن سمة خاصة بعملية التراكم فى بلدان المركز وحددت كذلك أنساق التنمية الاقتصادية الناتجة عنها . بهذا المعنى ظلت التنمية محكومة أساسا بدينامية ، العلاقات الاجتماعية الداخلية فى المركز وفى الوقت نفسه ، معززة بروابط خارجية مسخرة لخدمتها . فى بلدان الأطراف اشتقت عملية التنمية من التطورات فى بلدان المركز والتصقت بها فى تبعية ما ، لذا أدعو إلى تنمية متمحورة على الذات فى بلدان الأطراف وتوفير شروط أساسية خمسة لفصل التنمية المحلية عن التبعية :

١) أن تؤمن سياسة الدولة فائضا زراعيا متطورا وبأسعار ملائمة.

٢) وجود رسمى لمؤسسات مالية وطنية يضمن استقلاليتها النسبية ازاء تدفق رأس مال الشركات المتعدية الجنسية.

٣) السيطرة المحلية على سوق مخصصة للإنتاج الوطنى أساسا .

٤) السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية التى تفترض قدرة الدولة على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطى.

٥) السيطرة المحلية على التكنولوجيا بمعنى إمكانية إعادة إنتاج التكنولوجيا حتى. وإن كانت مستوردة (قطع التبديل ، المعدات ، الخبرات ..).

*** أوضحت فى كتابك الأخير « العالم العربى : آفاق متوسطية » أن مشكلة العالم العربى تكمن فى نظامه المملوكى المستمر منذ صلاح الدين . وأشرت فى معرض مراهنتك**

على العالم الثالث إلى قدرة بعض دوله على المنافسة والتطور التقنى واحتلال مواقع استراتيجية ، ألا ترى أن هذه الدول لاتبدى العزم على اختراق الاستراتيجية الأمريكية شأنها شأن الدول الضعيفة الأخرى على رغم الاختلافات البينة فى الحجم والقدرات ؟

* الطبقات القائدة اليوم ، وبحكم طبيعتها التاريخية تؤطر رؤاها وتطلعاتها فى أفق الرأسمالية العالمية القائمة ، وتخضع استراتيجياتها ، قسرا أو طوعا ، لموجبات توسع الرأسمالية العالمى . لهذا السبب هى عاجزة عن النظر فى خيار فك الارتباط ، فى حين أن هذا الأخير يفرض نفسه على الطبقات الشعبية ما أن تحاول استخدام السلطة السياسية لتغيير شروط حياتها ، وتتحرر من الآثار اللاإنسانية التى جرها عليها التوسع الاستقطابى للرأسمالية.

ولكن المتغيرات قد تأتى ببرود فعل لانراها اليوم . وإذا كان « العالم الجديد » ليس إلا مرحلة جديدة من التوسع الامبريالى القديم ، أى استقطابيا بدرجة من العنف أعلى مما كان عليه فى المراحل السابقة، فهل سيكون هذا مقبولا أو ممكن القبول، ليس فقط من جانب الطبقات الخاضعة التى ستكون ضحية إفقار جماعى متفاقم ، بل حتى من شرائح فى الطبقات القائدة ، أو أية قوى اجتماعية وسياسية تطمح أن تصبح فى موقع القيادة ؟

*** أنت تنظر إلى المرحلة الجديدة إذن بوصفها إمبريالية من نوع جديد ؟**

* نعم أنا اعتبر سيطرة رأس المال المعولم بمثابة مرحلة امبريالية جديدة . ولكنه خلافا لامبرياليات الماضى ، المتنازعة دائما ، فإن الامبريالية الجديدة جماعية تحتضن الثلاثية كلها (الولايات المتحدة ، أوروبا ، اليابان) . فى هذا المشروع « مابعد الكولونيالى» الذى لايبدى أى مؤشر على خفوت حدة التباين بين المراكز المسيطرة والأطراف الخاضعة بل يفاقم هذا التباين ، تندرج صيغة الهيمنة الأمريكية .

ولهذا يغدو من سابع المستحيلات ، اليوم ، إدارة النظام الامبريالى الجديد « سلميا » ، بواسطة السيطرة الاقتصادية . وسيغدو ذلك أكثر استحالة فى المستقبل . لذلك يصبح اللجوء إلى العنف السياسى ، ومن ثم التدخل العسكرى ، حاجة ملحة لتلبية مهام تفعيل هذا المشروع الليبرالى أو لنقل المزعوم « ليبراليا » . وهذا مايجعل الامبريالية الجماعية بحاجة ملحة لهيمنة الولايات المتحدة . فهذه الدولة هى الوحيدة القادرة على القيام بمهام القيادة العسكرية لتدخلات الشمال فى الجنوب.

بالطبع . يدفع حلفاء أمريكا الملتحقون ثمن هذه « الخدمة » فى صيغة « سندات» تشكل جزءا لابأس به من « مزاياها الاقتصادية ».

إن مشروع الولايات المتحدة فى السيطرة العسكرية المنتظمة على الكرة الأرضية يهدف

إلى تمويل خط تدفق الرساميل إليها .

*** في مداخلات عديدة لك في منتديات ومحافل القوى المناهضة للعولمة ، دعوت إلى إقامة جبهة بين القوى ذات المصلحة في الشمال والجنوب ، لمجابهة مؤسسات العولمة الليبرالية وعسكرة العالم ، ألا تنطوى هذه الدعوة بحد ذاتها على دلالة من حيث ضرورة اتساق أساليب المجابهة مع طبيعة الخصم ؟**

* إن النمط الامبريالى غدا مرادفا لتنظيم نوع من الآبارتايد (الفصل العنصرى) على المستوى الدولى . وبات إفشال هذا المشروع يشكل الشرط الأساسى لتحرك ضرورى لكل القوى المناهضة له في الشمال والجنوب . ولقد رأينا كيف أن التصدى لمنظمة التجارة العالمية وكذلك رفع مطالب العالم الثالث خاصة لجهة إلغاء ديونه والدعوة لإزالة الاستعمار ، إنما تدل على ضرورة وجود رؤية شاملة لتنظيم مجابهة زحف العولمة الامبريالى الساحق الذى بات يهدد قطاعات شعبية واسعة في الشمال والجنوب.

وهى مجابهة تستدعى طرحا بعيد المدى ، وإقامة بدائل على أساس التمسك بالخيار الانسانى الشامل . والتطور الشامل ، هنا ، يجب بناء تجمعات اقليمية كبرى ، فى الأطراف تحديدا ، وكذلك فى غيرها (أوروبا مثلا) ، وإعطاء الأولوية للوسائل التى تمهد للتحديث على نطاق عالمى ، مع العمل على التخلص ، تدريجيا ، من المعايير الضيقة للرأسمالية . ويقتضى هذا البناء ، طبعا ، تجاوز حدود الترتيبات الاقتصادية الصرف ، من أجل إطلاق بناء تجمعات سياسية كبرى ، هى دعامة عالم متعدد المراكز . بالطبع ، تقتضى التنمية الذاتية وفك الارتباط ، على هذا النطاق ، تمفصلا مرضيا للعلاقات بين الأقاليم الكبرى المشار إليها ، سواء على مستوى التبادلات والاشراف على الموارد واستخدامها ، أو على مستوى المال والأمن السياسى والعسكرى . إنها تفرض ، إذن ، إعادة بناء النظام السياسى الدولى . متحررا من السعى إلى الهيمنة ، ومنخرطا فى نهج التعددية القطبية.

الملف الكبير

سيرج لاتوش

*** أنت تندد منذ مايزيد على ربع قرن بالتنمية حتى بات هذا العداء السمة الرئيسية فى فكرك ، فهل لك أن تبرر لنا رؤيتك هذه للتنمية ؟**

* منذ حوالى أكثر من أربعين عاما ، ولد أمل كبير ومن نوع آخر لشعوب العالم الثالث ، كمثل الأمل الذى مثلته الاشتراكية لبروليتاريى الدول الغربية . أمل قد يكون مشبوها فى جذوره وأسسه ، كونه تركة من الاستعمار الأبيض للبلاد التى رحل عنها بعد احتلال مباشر استمر طويلا . ولدت التنمية إذن ، مع

مغامرة غربية استعمارية جديدة من أجل تفعيل الاقتصادى الذى نعرفه ، وفحواه المضمر أو المعلن هو إقحام دول ناشئة بوتيرة معدلات النمو ومراكمة رأس المال بكل مافى ذلك من آثار إيجابية وسلبية معروفة : من التنافس الذى لايرحم ، إلى تعاظم الفروق والتفاوتات بصورة لاحد لها ، إلى نهب الطبيعة بلا رادع أو وازع.

تم المشروع بطريقة أبوية (الدول الغنية تساعد على تنمية الدول الأقل تقدما) وفى النهاية ، قام المسئولون والقادة الجدد لهذه البلاد المستقلة حديثا ، بتقديم مشروع التنمية لشعوبهم على أنه الحل الوحيد لكل المشاكل . جربت تلك البلدان حظها مع مغامرة التنمية .

ونستطيع بالتأكيد أن نتناقش إلى مالانهاية من أجل معرفة ان كانت الشروط الموضوعية لنجاح المغامرة التحديثية مستوفاة بالكامل أم لا . إلا أنه من دون الحاجة لفتح مثل هذا الملف الكبير ؛ يستطيع المرء أن يعرف أن تلك الشروط لم تكن مناسبة ، لا للتنمية المبرمجة ، ولا لتلك الليبرالية ، لقد وقعت النخب الحاكمة لتلك الدول الجديدة فى تناقضات يصعب حلها ، فهى غير قادرة على رفض مشروع التنمية مع كل مايمثله من علاقة بالحداثة كالتعليم والطب والقضاء والإدارة والتكنولوجيا ، كما أنها غير قادرة على بنائه . خاصة أن العوائق الاقتصادية على أنواعها ، التى وضعت فى طريقها كانت تنزع مصداقية أى مشروع يحاول الدخول فى المنافسة العالمية . أما توزيع الازدهار بين « دول الشمال» ، وفتاته المتروكة « لدول الجنوب » . فقد ضمن للغرب نوعا من راحة الباب وأعطى الانطباع بالانصهار العالمى .

وعلى مدى ثلاثين عاما (1945 -1975) أتاحت النظم الاقتصادية للتنمية سرقة القوانين من إطارها الدولى وسمحت للعبة عدم المساواة بالتفاقم بلا حدود . وهاهى الأرقام :

* وفق تقرير « البرنامج الانمائى للأمم المتحدة » فإن الثروة فى الكرة الأرضية قد تضاعفت ست مرات منذ 1950 ، فى حين أن متوسط الدخل لسكان 100بلد من البلدان ال 174 التى شملها الاحصاء ، قد وصل إلى حال من التدهور غير مسبوق ، كما أن معدلات الأمل توقع البقاء على قيد الحياة فيها فى تقهقر دائم . وتفوق ثروة أكبر ثلاثة أغنياء فى العالم ، ثروات 48دولة من الدول الفقيرة مجتمعة . وتفوق ممتلكات وأموال أغنى 15 شخصا فى العالم مجموع الناتج المحلى الاجمالى لجميع الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء . أما ودائع ال 84 شخصا من الأكثر غنى فتفوق الناتج المحلى الإجمالى للصين بكل سكانها البالغين 2ر1 مليار.

وفى كل الأحوال ، فشل مشروع التنمية وهاهو يلفظ أنفاسه الأخيرة . أما الدليل على

ذلك فهو أن معظم مراكز الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتنمية قد أقفلت أو دخلت فى وضع عقيم . ووصلت أزمة النظرية الاقتصادية التنموية التى أعلن عنها فى الثمانينيات ، إلى نهايتها . ولم يعد مفهوم التنمية يلقى رواجا فى المحافل الدولية « الجدية » ، كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى أو منظمة التجارة العالمية ، الخ.

ففى المؤتمر الأخير فى دافوس ، لم يطرح هذا الموضوع حتى للنقاش.

لم يعد موضوع التنمية اليوم أمرا واردا ، كل مابقى منه هو مجرد « تصحيحات هيكلية».

*** ولكنك تنزع عن هذا المفهوم كل سمة تقدم ، وهى السمة التى سادت لدى مفكرى العالم الثالث على الأقل .**

* ليس من مكان فى ظل الاقتصاد المعولم لنظرية خاصة « بدول الجنوب » على حدة.

نحن أمام عالم واحد متصل بامبراطورية احادية الفكر . لكى نقرب الصورة ، يمكننا أن ننطلق من العولمة كما هى الآن . فالعولمة تدلنا على حالة التنمية كما كانت حتى الآن ، وهى حالة رفضنا أن نراها كما هى . إنها أعلى مراحل النمو الحاصل أمامنا بالفعل ، كما أنها فى الوقت نفسه نفى للفهم الأسطورى للتنمية . لنتذكر ذلك القول الوقح لهنرى كيسنجر ذات يوم :« العولمة ماهى إلا الاسم الجديد لسياسة الهيمنة الأمريكية » . فنحن دائما حيال شعارات وأيديولوجيات ترمى إلى إضفاء الشرعية على مشروع الهيمنة الذى يرعاه الغرب . وهو مشروع كان قد اتخذ سمتين قديمتين ، أولاهما الاستعمار وثانيتهما التنمية . والواقع أن التنمية لم تكن إلا عبارة عن استمرار الاستعمار بوسائل أخرى . كما أن العولمة الجديدة بدورها ليست سوى استمرار التنمية بوسائل أخرى . فينبغى والحالة هذه أن نميز بين التنمية كأسطورة والتنمية كواقع تاريخى.

*** أريد أن أعود إلى موضوع التقدم ، لأنك متهم بأن مفهومك للتنمية يدين سلفا كل ديناميكية التاريخ البشرى ويرمى بها خارج الحقل التاريخى؟**

*** هل نقد التنمية يتنافى مع التقدمية ؟!**

إذا شئنا أن نخرج من المآزق التى يزجنا بها الوضع الراهن فإن علينا أن نتخطى نقد الليبرالية والرأسمالية ، وأن نعيد النظر فى مايكمن وراء النظام الذى تستند إليه قيم النقد المذكورة ، أعنى كيف تُفهم مقولتا الزمان والمكان ، مامعنى الإيمان بالتقدم ، وماهو المقصود بمقولة التحكم بالطبيعة الخ . هكذا يصبح أضعاف السلطة المعرفية المركزية أمرا لازما . كما يصبح من الواجب تفكيك مقولتى التقدم والتقدمية . « فمن أجل الحكم على التقدم ، لايكفى أن نحيط علما بما يقدمه لنا التقدم ، بل ينبغى أن نأخذ بالاعتبار أيضا

مايحرمنا منه» (كما يقول بودوان دو بودينا في كتابه : الحياة على الأرض . تأملات في ضحالة المستقبل التي ينطوي عليها الزمان الذي نحن فيه ، المجلد الأول ، منشورات دائرة معارف الأضرار ، 1996، ص71).

ولنكن هنا واضحين . فإذا كنا نرى أن إعادة النظر بصورة جذرية في قيم الحداثة أمر مطروح علينا ، فإن ذلك لايعني بالضرورة أننا نرفض العلم جملة وتفصيلا ، ولا أننا نرفض التقنيات ، فأنا لا أنفي أبدا انتمائي إلى الغرب الذي لايزال حلمه التقدمي يراودني ويسكنني. غير أنني أطمح ، مع ذلك ، إلى تحسين نوعية الحياة لا إلى التعاظم غير المحدود في الناتج المحلي الاجمالي . إنني أعمل على تحقيق جمال المدن والمناظر الطبيعية ، ونقاء حقول المياه الجوفية ، والحصول على المياه الصالحة للشرب ، وصفاء الأنهار وسلامة المحيطات . إنني أطالب بتحسين حالة الهواء الذي نتنفسه ، وطعم المأكولات التي نتناولها . وأعتقد أنه لايزال هناك الكثير من « الانجازات » التقدمية التي يقبلها العقل والتي تدفعنا الى النضال ضد اجتياح الضجيج لأسماعنا ، وإلى العمل من أجل ازدياد المساحات الخضراء . ومن أجل المحافظة على الحيوانات البرية والنباتات البرية ، ومن أجل انقاذ التراث البشري سواء كان طبيعيا أو ثقافيا . ناهيك « بالتقدم » الذي يمكن تحقيقه على صعيد الديمقراطية . أن تحقيق هذا البرنامج « المضاد لمعدلات النمو والتعاظم الاقتصادي» ينتمي إلى أيديولوجية معينة للتقدم ، ويفترض الاستعانة بتقنيات دقيقة وفريدة مازال معظمها ينتظر منا أن نخترعه . فليس من العدل أن يصفنا البعض بأننا كارهون للتقنيات ومناوئون للتقدم لمجرد أننا نطالب بأن يكون لنا الحق بمساءلة التقدم ومحاسبة التقنيات . فهذا المطلب ليس سوى الحد الأدنى من ممارسة المرء لحقه في المواطنة.

تعقيب سمير أمين

لاشك في أننا ،لاتوش وأنا ، نشترك معا في نقد الرأسمالية . هذا النقد الذي قام به ماركس (والذي يقول لاتوش نفسه أنه يتبناه)

في هذا الإطار أجد أننا نقوم بقراءة نقدية « للتنمية » باعتبارها ، مبدئيا وعمليا « تنمية ضمن الرأسمالية » أو بوصفها مرادفا ل «تنمية الرأسمالية » . أن النقد الذي وجهته « للاشتراكيات القائمة فعليا » ، باعتبارها قد فرطت بهدف « القيام بشيء آخر» من أجل هدف « اللحاق » (بالركب) ، ينبغي إذن أن يكون مقبولا لدى لاتوش . لقد كتبت وكررت أن ما أنجز وبني خلال تلك التجارب التاريخية كان عبارة عن « رأسمالية بدون رأسماليين » ، وإنما لابد له ذات يوم ، وبفعل قوة الأشياء ، أن يتحول جهارا إلى «رأسمالية برأسماليين ».

أما النقطة الأخرى التى أرجح كثيرا أننا نتفق عليها فهى أننا نرى أن « تنمية القوى المنتجة» هى فى الوقت نفسه تنمية « للقوى المدمرة » . لقد شددت فى كتاباتى تشديدا خاصا على هذا البعد التدميرى الذى ينطوى عليه التراكم ، إذ يتفاقم أمره كلما انتقلت التنمية الرأسمالية من مرحلة إلى أخرى ، بحيث أصبح يشكل اليوم تهديدا فعليا لبقاء المسيرة البشرية.

تعقيب سيرج لاتوش

قرأت رد سمير أمين على أجويتى . وأنا فى الحقيقة لم أفاجأ بموقفه منى . أسجل فقط أنه لايريد أن يخوض نقاشا حول ما أطرحه وكأن لديه موقفا جاهزا من المدرسة التى أنتمى إليها . لذا فسوف أكتفى بدورى بالإشارة إلى مايجمعنا ومايفرقنا فى الرأى . رغم أننا نخوض معا المجابهة مع العولمة الليبرالية ، ويجمعنا موقف نقدى منها . وبالرغم أيضا من نقد كلينا للتنمية الرأسمالية . إلا أنه يفصلنا موقف جوهرى ، فبينما أتمسك راديكاليا بالنسبية (حتى لو كانت نسبيتى نسبية) إلا أنها ذات بعد عالمى شامل ، فأنا أرفض التنمية القائمة على التسابق على معدلات النمو سواء فى الشمال أو فى الجنوب.

أما فيما يتعلق بالبدائل فأنا أرفض أن أعطى وصفة جاهزة ، خاصة للدول التى عانت وتعانى من السيطرة والهيمنة الغربية بشتى أشكالها بما فيها الأيديولوجية ، كما اعتبر أنها لايمكن « للبديل » عن التنمية أن يأخذ شكلا واحدا ، فما بعد التنمية أمر متعددد بالتأكيد . لذا يجب البحث عن أساليب ازدهار جماعى ، حيث لايستطيع أصحاب الثروات المدمرون للبيئة وللروابط الاجتماعية أن يتمتعوا بالامتيازات ويغرقوا باقى الخلق فى فقر مدقع . أن سعى الشعوب وهدفها فى إيجاد حياة كريمة يأخذ بالضرورة طرقا متعددة ، وفقا للمعطيات المختلفة. بتعبير آخر ، يجب إعادة بناء ثقافات جديدة ، وبإمكاننا أن نطلق على هذا الهدف اسم « العمران » حسب ابن خلدون ، أو اسم « تحسين الشروط الاجتماعية للجميع » حسب غاندى ، أما المهم ، فهو أن نعبر عن القطيعة مع مشروع التدمير الذى مازال مستمرا باسم التنمية ويستمر اليوم باسم العولة.

الثــورة الكـوبيــة إلى أيــن ؟

عرض : د. أحمد الحصرى

لغز الثورة الكوبية

د. أحمد الحصرى

مثل نقطـة نشاز فى ثوب العولمة تظهر لنا كوبا.. ولا يغيب عن المشـهد فـيدل كاسترو. جزيرة صغيرة كانت تواجه فى الماضى القريب الامـبراطورية الأمريكـية وهـى تقع على مرمى حجر منها .. لكن هذه المواجهـة كانـت تحظى بتأييد كل الأحزاب والقوى والدولة الاشتراكية وقتها.. الآن ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتى انفض المولد .. لكن كوبا ما الـت باقـية تواجـه بمفردها ابجديات العالم الجديد والفكر الجديد الذى تصنعه إرادة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. لم يبق من دول المعسكر الاشتراكى إلا التاريخ الذى يدرسه الطلاب فى مدارسهم لما تلك الحقبة .. لكن كوبا ما زالت باقية..وما زالت تتحدث عن نموذج اشتراكى فى عالم يصخب ويرقص على نغمات الاقتصاد الحر.

اللغزالكوبى بات يحير الكثيرون من دعاة الرأسمالية الجديدة .. لكنه يجد أكثر من تبقى من دعـاة الاشتراكية وفى محاولة لفك شفرة هذا اللغز تأتى المحاولة التى قام بها ثلاثة باحثين مـن أساتذة الاقتصاد والتاريخ والفلسفة الأول من فرنسا متخصص فى الاقتصاد وباحث فى المركز القومى للبحث العلمى بباريس CNRS .. والثانية والثالثة من كوبا وهما Marx Ahora.

الـثلاثة اشتركوا فى وضع دراسة لتفسير اللغز من واقع دراسة بعض بعض ملامح التاريخ الكوبـى واسـتهدفوا بهـا استشراف مستقبل الجزيرة الكوبية فى القرن الواحد والعشرين ونشـرها مركـز الـبحوث العربية والافريقية بالتعاون مع منتدى العالم الثالث تحت عنوان "الثورة الكوبية إلى أين ؟".

فـى وصـف الدراسـة يقول المفكر المعروف سمير أمين أنه كتابا فريدا يعرض بانوراما التاريخ كفاح الشعب الكوبى وإنجازات الثورة الكوبية والمشكلات التى يواجهها خلال الحقبة

الحالية التى تشهد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمى ويعرف الجزء الأول من التاب لوحة تاريخية تبدأ من فترة الغزو الاسبانى وحتى عشية الثورة.

ومن خلال تلك اللوحة نتعرف على مدى تبعية الجزيرة الكوبية لأمريكا فى ظل الاستعمار الأسبانى ذاته، بينما يوضح الجزء الثانى كيفية ومدى نجاح الشعب الكوبى فى التخلص من هذه التبعية فنجد بين ايدينا تحليلا للثورة الكوبية منذ بدايتها وحتى يومنا هذا مع عرض ما واجهته من صعوبات وما أوجدته من حلول كما يعرف الكتاب صور مقاومة الشعب الكوبى ونضاله الحالى فى مواجهة النظام العالمى الرأسمالى الواقع تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقول المؤلفون أن تاريخ كوبا يتميز بسمات خاصة كانت سببا فى تفرد مسيرته التاريخية لفترة طويلة فقد شهدت كوبا أطول فترات الاستعباد الرأسمالى فى العالم أجمع .. فهى ثانى المستعمرات التى أدخلت نظام الرق ، لكنها كانت الأخيرة فى الغائه(عام١٨٨٦) ..كما شهد جلب أكبر عدد من الافارقة وهو ما كان يفوق المليون شخص وبلغ وجود العبيد ذروته عام ١٨٤٠ حينما وصلت اعدادهم ٤٣٦ ألف شخص من مجمل مليون نسمة أى بواقع ٦٠% من السود.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ظلت كوبا لفترة طويلة أول منتج ومصدر للسكر فى العالم فقد دخلت مبكراً فى إطار التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وأن كان ذلك فى ظل السيطرة السياسية الاسبانية وكانت أسبانيا تحصل على ٥% من الصادرات الكوبية التى تتكون من السكر الخام بينما تم توجيه ثلثى الصادرات إلى أمريا فى مقابل توفير وسائل الانتاج والتمويل اللازم.

وشهدت كوبا أطول فترات الاستعمار الاسبانى على مدار التاريخ (١٤٩٢-١٨٩٨) حتى انتهى الأمر بحرب استقلال دامية وسلسلة من فترات الاحتلال العسكرى من قبل القوات الأمريكية (١٨٩٨-١٩٠٢) و(١٩٠٦-١٩٠٩و١٩١٧) ونجحت تلك القوات الغازية خلال بعض الفترات من دحر الحركة الشعبية القومية بل مكنت برى المجموعات المالية الأمريكية من احكام السيطرة على الجزيرة.

وعلى الرغم من طول الفترة التى استغرقتها معارك الشعب الكوبى ضد هذه الأوضاع وما أنطوت عليه من أحداث مؤلمة فانها قد أتاحت زيادة نمو الوعى السياسى والمقاومة

الشــعبية كــان رصــيدا لا حــدود له فى انتصار حركة الأول من يناير ١٩٥٩ بقيادة فيدل كاســترو .. كمــا شــكل رصيداً أكبر فى بناء الدولة الجديدوتحرير الجزيرة من السيطرة الأجنبــية.. وخــلال فترة تاريخية وجيزة للغاية أصبحت كوبا نموذجا فريداً ليس فقط لبلدان أمــريكا اللاتينــية بــل لــدول العالم التى كانت تسعى للتخلص من الاستعمار والرأسمالية والاقطــاع وتســعى لبــناء المجتمعات الاشتراكية ويتوقف المؤلفون بعد رصد أهم ملامح الــنجاحات والانجــازات خــلال العقود التالية على ذلك أمام ما أسموه الفترة الحرجة التى شهدت أزمة النظام الكوبى والتى تقع بين عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ .. فقد فقدت كوبا بعــد ســقوط الاتحــاد السوفيتى الدعم الاقتصادى الرئيسى الذى كانت تحصل عليه .. وبدأ الــرهان على بدء العد التنازلى لسقوط كوبا وحزب كاسترو خاصة بعد أن أصبحت معزولة داخــل جمــع مــن الدول الرأسمالية وتم حرمانها من الموارد اللازمة لبقائها وزادت حدة التحرشات الأمريكية ، لكن القلعة المحاصرة استطاعت الصعود وتجاوز المحنة بدء من عام ٢٠٠٠ بابــتكار أشــكال جديــدة خلاقــة فى إدارة الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وتصــدى الشــعب الكوبــى لحماية تجربته وتضامن القوى الشعبية فى العالم مع الجزيرة الصــامدة وهو ما يعرضه المؤلفون بالتفصيل فى الجزء الأخير من الكتاب للتدليل على أن فك شفرة اللغز الكوبى تأتى من فهم تاريخ هذا الشعب وتجربته .. وأن نفوذ الجزيرة خلال نصف قرن لم يكن يأتى من خارجها أو كما قال البعض أنها أحد أقمار الاتحاد السوفيتى بل كانت كوبا بشعبها وتاريخها وتجربتها وقياداتها بمثابة كوكب تدور حوله الأقمار.

الأغنية وضمير الجماعة الشعبية

بين

الخطاب الرسمى والخطاب الشعبى

عيد عبد الحليم

بين الخطاب الرسمى والخطاب الشعبى

الأغنية وضمير الجماعة الشعبية

عيد عبد الحليم

من أهم الصفات التى يتسم بها الإبداع الشعبى أنه أكثر الأنواع الفنية تداولا على الألسنة نظراً لانتقاله عبر وسيط شفاهى هو أسرع إلى الفهم مما يكسبه سعة انتشار .

كذلك فإن تداوله مرتبط بيئيا بالمناطق القريبة إلى الحياة البدائية للتطور الاجتماعى، بالاضافة إلى أن معظم قائليه ومبدعيه غالباً ما يكونون مجهولين على حد تعبير د. عبد الباسط عبد المعطى فى كتابه "التدين والإبداع الشعبى فى مصر".

فإن الثقافة الشعبية هى التعبير المكثف عن اتجاهات وآلام الناس التى أسهم وجودهم الاجتماعى فى صياغتها ،حيث لا يجدون قنوات متاحة ومشروعة للتعبير عنها عبر أجهزة الثقافة والإعلام الرسمى ، فهى ثقافة محجورة أو تكاد، سعى الناس للحفاظ عليها داخل الذاكرة ، فهى إشارات ورموز وتعبيرات موجهة ضد السلطة الرسمية مما جعلها تعبر فى أحوال غير قليلة عن غياب الحاكم وعدم اضطلاعه بدوره فى نهضة الناس وتلبية تطلعاتهم وحاجاتهم أكثر منها تعبيراً عن حضور المحكومين ، وفى حالات أخرى عبرت عن حضور المحكومين أكثر من غياب الحاكم خاصة فى فترات الاحتلال الأجنبى.

والأغنية الشعبية ما هى إلا رسالة متناقلة بالفم مما يعطيها مدى انبساطيا يأتى بصورة تدريجية ، وإن جاءت بشكل مختصر فإن ذلك يعطى مستمعها الموجه إليه الخطاب أفقا جديداً يسبح فيه من فضاء ذاكرته الأولى بمعنى أن كل شىء تاريخى هو خلفية للفعل الآنى، خاصة إذا جاء فى شكل نغمى فكأنه صور متآلفة من ألوان الطيف .

ويأتى هذا التصور من كوب الأدب الشفاهى يرتبط كلياً بوظيفة اجتماعية لجماعة لها تأثيرها الخاص فى الذاكرة الجمعية ، فهذا النوع الأدبى لا يستهدف بعداً عالمياً قدر تعبيره عن ضمير الجماعة الشعبية.

المقاومة فى الفن الفرعونى القديم.

ومن الممكن أن نقول إن الثقافة الشعبية فى بدايتها وفى أطوار نشأتها الأولى اتخذت من مفهوم المقاومة متكأ لها وربما كانت الأغنية الشعبية أقدم هذه الأنواع ومن ثم أكثرها تأثيرا فى الوجدان الشعبى.

ونظرة سريعة إلى الفن المصرى القديم وخاصة فن الموسيقى ، فإننا نلاحظ أن قدماء المصريين ازدهرت أغانيهم فى ساحات الحروب، وقد جاءت هذه الأغنيات محفزة للجنود ومؤكدة على الإرث الحضارى المصرى:

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقا

فقد مزق بلاد سكان الرمال

هذا الجيش عاد إلى موطنه موفقا

فقد خرب بلا سكان الرمال

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقا

فقد دمر حصون الأعداء

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقا

فقد ألقى النار بين سائر جنوده

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقا

فقد أحضر جنودا كثيرة

من هناك أسرى

التكرار داخل هذا النص يوحى بالعمق الدلالى، وإذا كان علماء اللغة يؤكدون على أهمية التكرار فى الشعر الحماسي والنص الخطابى، فإن الشاعر المصرى القديم قد أدرك قيمة هذه التيمة الفنية، ووظفها بشكل أقرب إلى صناعة التماثيل الفرعونية حيث لا يوجد نتوءات تأخذ بالعمل الفنى خارج سياقه.

وتــأتى فــى هذا السياق أيضا أغنية من نوع النقد الاجتماعى والسياسى فى آن معتمدة على البنية الفلسفية .

الطيب بأعماله الشريرة

يسر منه الناس

ويضحكون كلما كانت خطيئته شنيعة

لمن أتكلم اليوم؟

الناس يسرقون

وكل إنسان يغتصب متاع جاره

لمن أتكلم اليوم ؟

فقد أصبح الرجل المريض

هو الصاحب

أما الأخ الذى يعيش معه

فقد صار العدو

لمن أتكلم اليوم؟

إذ لا يذكر أحد الماضى

ولن يفعل الخير لمن يسنده إليه

لمن أتكلم اليوم؟

فإن الخطيئة التى تصيب الأرض

لا حد لها

وإذا تمعــنا فــى هذا النص الرمزى سنجد دلالات القهر السلطوى الذى يتبدى من ثنايا الــنص والذى مارسه فراعنة العصر الذى عاش فيه الشاعر والذين كانوا يعطون أهمية كبرى للذات الفردية أما الذات الجمعية فكانت بعيدة كل البعد عن اهتماماتهم.

ورغــم ســلطوية الزمن الفرعونى إلا أن الأغنية الشعبية كانت تنتقل من خلال الرواية الشــفهية إلى المجتمع الشعبى ، وكان هذا الانتقال الذى يجىء بطريقة يسيرة من جيل إلــى جيل نظراً لوجود خاصية تميز المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات ، وهى كــون أفراده متمردين بطبعهم حيث لا يحول أى حاجز دون انتقالهم من مكان إلى مكان

فلهـم حرية الحركة والتنقل من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

وربما هذا التوارث الإبداعي لتلك الأغنيات التى خلقها الشعب وغناها قد حفرت فى روح المصـرى البسيط إمكانات التحدى منذ بداية الحضارة إلى الآن وهذا ما عبر عنه الفنان الشعبى التلقائى بعد ذلك فى نقده للواقع العربى الراهن مستخدما الرمز بعفوية تامة:

أبوح يا أبوح

كلب العرب مدبوح

وأمى وراه بتنوح

بتقول يا ولدى

يا طالع الشجرة

هات لى معاك بقرة

تحلب وتسقينى

وإذا كانـت مثل هذه النصوص على حد تعبير الشاعر حلمى سالم فى كتابه "العائش فى الحق" تتضمن جوانب فكرية وقضايا اجتماعية بالاضافة إلى كونها فضاء خصبا للنوازع العاطفـية والرومانسية والنوازع الأبيقورية الدنيوية ، إلا أن نزعتها السريالية والتكرار الموسـيقى من خلال بنية اللفظ والحروف اكسبتها قابلية التلقى بما فيها من رمزية تدل دلالة واضحة على الروح العامة للشعب المصرى فى تلك الآونة التى كان يسيطر عليها نظام الحكم الاستعبادى، فالثروات كانت حكراً على الفراعنة والأمراء من الأسر الحاكمة أمـا عامـة الشعب فقد سلبت ثرواتهم واحتكر الأغنياء جهدهم فى الحقول ولم ينج من هـذه الاحتكارية سوى فئة الكتاب والأدباء ، وهذا ما تعبر عنه تلك العبارة من " تعاليم والد لابنه" التى يقول فيها: "كن كاتبا حتى تغدو أعضاؤك ملساء ويداك رقيقتين ، وحتى تـرتدى الملابس البيضاء وتتجول مزهوا وإذا ناديت شخصا استجاب لك ألف شخص ، وإذا سرت فى الطرقات تسير حراً".

أمـا بقية أفراد الشعب فقد صاروا فى عزلة متجردين من أبسط حقوقهم فى الحياة وهذا ما تؤكده تلك الترنيمة للحكيم "أيبور" ومنها:

صار النهر دما والناس يشربون منه

تأمل: من كانوا يملكون الثياب الفاخرة

غدوا يرتدون الأسمال

ومن لم ينسج أبداً لنفسه

صار يملك أقمشة كتانية ناعمة

تأمل: المرأة التى كانت ترى وجهها

على صفحة الماء ، صارت تملك مرآة من البرونز

ياليتنى رفعت صوتى فى ذلك الزمان القديم

وتـــتخذ بعــض الأغنـــيات الشـــعبية الفرعونية الأشبه بالترانيم فى كتاب الموتى تيمة السخرية اللاذعة وإن جاءت بشكل رمزى مغلف بطابع دينى ومنها هذه المقطوعة بالغة الجمال المسماة بـــ" شهادة النفى".

إنى لم أفعل شيئا

إنى لم أسىء معاملة الناس

إنى لم أحلفً بالله

إنى لم أسلب ممتلكات فقير

إنى لم أرتكب ما تمقته الآلهة

إنى لم أتسبب فى الإضرار بخادم لدى سيده

إنى لم أتسبب فى ألم لأحد

إنى لم أتسبب فى أن يجوع أحد

إنى لم أقتل

إنى لم آمر بقتل

إنى لم أزن فى معبد إله مدينتى

إنى لم أغش الموازين

إنى لم أحرم الماشية من مرعاها

إنى لم أنصب الفخاخ للطيور فى حدائق الآلهة

إنى طاهر.. إنى طاهر.. إنى طاهر

هــذه الأزمات الاجتماعية والسياسية التى سيطرت على المجتمع المصرى ظهرت جلية فــى الأدب الشــعبى بوصفه المتنفس الأول للشعب ، وقد كان الأدب الشعبى أداة طيعة أفــرغ فــيها المصرى القديم سخطه وبؤسه على حد تعبير د. أنور عبد الملك فى كتابه القــيم" الشــارع المصرى والفكر" ولم يكن كذلك فقط بل كان أداة قوية لحماية القومية المصرية من الأغلال والذوبان فى الموجات الخارجية الدخيلة على أرض مصر.

الأغنية السومرية والبكاء على الأطلال

وهذا هو الشاعر الشعبى السومرى نجردامو يرثى مدينة" أور" التابعة للدولة السومرية القديمة "العراق الآن" فى ترنيمة شعبية تعد من أقدم القصائد الشعرية فى التاريخ ، بعد أن دمــرها الغــزاة بقــيادة رجــل يسمى لوجال زجيرى وقد كانت قرية "لكش" هى أكثر المــناطق تضــرراً مــن الهجمة الغازية فقد هدمت معابدها، وذبح أهلها فى الطرقات ، وسيقت تماثيل الآلهة الأشورية أسيرة ذليلة فى الشوارع، تقول كلمات القصيدة:

وأسفاه إن نفسى لتذوب حسرة على المدينة وعلى الكنوز

وأسفاه إن نفسى لتذوب حسرة على مدينتى جرسو "لكش" .

وعلى الكنوز

إن الأطفال فى جرسو المقدسة لفى بؤس شديد

لقد استقر "الغازى" فى الضريح الأفخم

وجاء بالملكة المعظمة من معبدها

أى سيدة مدينتى المقفرة الموحشة متى تعودين؟

ومــا شــهدته " أور الكلدانية" كان من أقسى ما شهدته المدن من الغزاة الذين دمروا الأخضر واليابس وأشعلوا الحرائق بها وأزلوا مجدها الذى بناه الملك "جوديا" فى القرن الســادس والعشــرين قــبل المــيلاد، وأكمل مسيرته الملك "انجور" الذى نادى بالسلام والعدالــة وأعلــن بذلك أول نص قانونى فى تاريخ العالم يقول فيه : "لقد أقمت إلى أبد الدهر صرح العدالة المستندة إلى قوانين شمش الصالحة العادلة".

لكن هذه المدينة التى نشرت الوعى بحق المصير فى تلك الفترة بين المدن المجاورة فى آسيا لم تلبث أن انطفأت بفعل الهجمة الاستعمارية التى قادها "أهل عيلام" و"العموريون" الذيــن عــاثوا فســادا فى الأرض ، فدمروا المدينة وأسروا ملكها فما كان من الشاعر

الشـــعبى إلا أن راحـــت كلماتـــه تـــردد فـــى تناوب صوتى يجمع بين الخطاب الذكورى والأنثوى دلالة على عمق المأساة الشاملة لجميع أفراد الشعب:

لقد انتهك العدو حرمتى بيديه النجستين؟

انتهكت يداه حرمتى وقضى علىَّ من شدة الفزع

آه ، ما أتعس حظى

إن هذا العدو لم يظهر لى شيئا من الاحترام

بل جردنى من ثيابى ، وألبسها زوجته

وأنتزع منى حلى وزين بها أخته

وأنا الآن أسيرة فى قصوره

فقد أخذ يبحث عنى

فى ضريحى- واحسرتاه-لقد كنت أرتجف

من هول اليوم الذى أخرج فيه

فقد أخذ يطاردنى فى هيكلى

وقذف الرعب فى قلبى

هناك بين جدران بيتى، وكنت كالحمامة ترفرف ثم تحط

على رافدة ، أو كالبومة الصغيرة اختبأت فى كهف

وأخذ يطاردنى فى ضريحى كما يطارد الطير

طاردنى من مدينتى كما يطارد الطير وأنا أتحسر وأنادى

" إن هيكلى من خلفى، ما أبعد المسافة بينه وبينى"

أمـــا الترانيم الشعبية البابلية فقد جاء خطابها سلبيا إلى حد ما بمعنى أنها لم تتخذ تيمة الـــنقد الصـــريح اللاذع فى مواجهة الصراعات الداخلية والخارجية التى أرهقت الشعب الـــبابلى بـــل اتخذت الخطاب العاطفى المغلف برمزية ما تشى ولا تفصح وإن تبادر فى قـــراءتها الأولـــى الإحســـاس بالـــتذلل ،والتضرع فى أحيان كثيرة وهى أشبه ما تكون بمزامـــير داود، كما فى هذه الترنيمة التى يتضرع قائلها إلى الآلهة كى تزيل عنه الهم الذى ناله من رؤيته للظلم:

متى يا آلهتى يا من أعرفها ولا أعرفها ، يهدأ قلبك الغضوب؟

لقد فسد الإنسان ، وساء حكمه

ومن من الأحياء كلهم يعرف شيئا؟

إنهم لا يعرفون أخيرا يفعلون أم شراً؟

أى إلهى لا تنبذ خادمك

وإذا كانت الحضارة الفرعونية قد شغلتها كثيرا فكرة البعث بعد الموت وإقامة الموازين للحساب، وهذه نظرة غيبية أقرب إلى الواقع، فإن الحضارة البابلية كانت أكثر الحضارات إيماناً بفكرة الخرافة الشعبية فعلى سبيل المثال أكثر الكتابات التى وجدت فى مكتبة "أشور بانيبال" أحد ملوكهم كانت محتوية على صيغ سحرية لطرد الشياطين ، واتقاء أذاها، وغيرها من قوائم الفأل السماوى والأرضى، وهذا يؤكد ما ذهبت إليه فكرة المقاومة عندهم من كونها خوفا من الغيب مما حدا بشعراء وفنانى تلك الفترة أن ينتهجوا التضرع إلى السماوى بديلا عن الممارسة الإنسانية على الأرض وإن اتخذت بعض الترانيم البابلية صيغة النقد الاجتماعى للمجتمع الطبقى وإن أتت. مشوبة بحزن عميق مثل هذه الترنيمة:

استمع، يا صديقى وافهم أفكارى

إن الناس يمجدون عمل الرجل العظيم الذى يبرع فى القتل

ويحقرون الرجل الفقير الذى لم يرتكب ذنبا

ويبررون أعمال الرجل الآثم الذى يرتكب

أشنع الأخطاء

ويردون الرجل العادل الذى يسعى لما يريده الله

وهم يسلطون القوى ليغتال طعام الضعيف

ويقوون القوى

ويهلكون الرجل الضعيف ، ويطرده الرجل الغنى

وتنتقد الترنيمة الدور المزرى لكهنة ذلك العصر الذين حرفوا القانون والعقيدة لصالح الأغنياء، مثلهم فى ذلك مثل أحبار بنى إسرائيل الذين بدلوا التوارة وجعلوا هناك توراةً للأغنياء وتوراة للفقراء، فإذا أذنب الغنى دفع لهم مالاً وتركوه ، وإذا أذنب الفقير ذنبا عاقبوه بأشد العقوبات .

إنهم لم ينقطعوا عن عرض الأكاذيب والأضاليل
يقولون باللفظ الشريف ما كان في صالح الرجل الغنى
هل نقصت ثروته
إنهم يبادرون إلى معونته
وهم يسيئون معاملة الضعيف كأنه لص
وهم يهلكونه في خلجة عين
ويطفئونه كما يطفئون اللهيب
البعد الإنسانى
وإذا كانت الأغنية الشعبية تحمل في تكويناتها هماً محلياً إلا أنها في الوقت نفسه تحمل بعـداً إنسـانياً عاماً فإن الأغنية الشعبية المصرية على مدى تاريخها الطويل بداية من العصر الفرعونى حتى العصر الحديث ورموز الغناء الشعبى غير الرسمى وأعلى نماذجه ثـنائى الشـيخ إمـام وأحمد فؤاد نجم الأغنية الشعبية على مستوى العالم عبرت بقدرة فائقة عما لم تستطعه النماذج الرسمية للخطاب الابداعى أن تعبر عنه.
ففـى البرازيل على سبيل المثال وفى أسوأ مراحل الديكتاتورية العسكرية ما بين أعوام ١٩٦٤ وحـتى ١٩٧٨ كانـت الـرقابة أكثر إحكاما وتركيزاً على الصحافة والتلفزيون والموسـيقى والمسرح والأدب الروائى ، ولكن بالنسبة للشعر لم تنشغل أجهزة الرقابة كثيرا به.
لكـن برغم كل ذلك فقد طورد الكثير من الشعراء البرازيليين أمثال فريبراجولر وثياجود مـيللو اقتـيد معظمهم إلى المنافى، ورغم ذلك كانت أعمالهم توزع في طبقات محدودة وبشكل سرى.
وكانت هناك مجموعة من الشعراء الهامشيين من أمثال ألفنسو هنريك نيتو وغيره ممن قاموا بنسخ أعمالهم ، وبيعها فى الشوارع بأسعار شعبية رخيصة الثمن، وكانت الأغنية الشـعبية هـى أهم الأوراق الرابحة لحركة الكفاح الوطنى البرازيلى وكانت بالمثل أكثر الأنـواع الأدبـية تعرضا للرقابة وعنفها المقيت ، ولعل أهم كتاب هذه المرحلة الشاعر تشـيكوبواركى الـذى منعت معظم كلماته المغناة من الإذاعة، والبعض الآخر مورست ضده أساليب الحذف والتبديل والتغيير فى بعض الأحيان.

وقــد أعــتمد بواركى فى كتابته للأغنية الشعبية على اللغة العامية التى صورت أقسى صــور الامتهان التى تعرض لها المواطن البرازيلى أثناء هذه الفترة المظلمة ، ونقتبس مــن إحــدى أغنياته هذه الفقرة القصيرة جداً لكنها تعبر عن الواقع المرير الذى عاشته البرازيل لفترة طويلة:

قل نعم

لكى تضمن

أن تواصل حياتك

أمــا عن دور الرقيب فى منع أغانى بواركى فقد كان الرقباء يفتشون عن أدق التفاصيل الــتى قــد تحمل شبهة إسقاط سياسى ، وعلى سبيل المثال كانت هناك أغنية شهيرة له تحت عنوان "بحار كثيرة" وكانت اللازمة المتكررة فيها كلمة " يا" وتتكرر بعد كل مقطع وكلمة "يا" عبارة عن صيحة إنفعالية برتغالية تعنى الرفض للأوضاع السائدة، مما جعل الــرقابة تــتعامل بقســوة شديدة مع الأغنية واعتبرتها صيحة فرح بنهاية ديكتاتورية سالوزار كاتيانو وقد ساءت بعد ذلك الأمور بالنسبة للشاعر المغنى لدرجة أن أى أغنية كانت توقع باسم بواركى يتم منعها تلقائيا دون بحث أو تفتيش عن أى دلالة للكلمات. فكــان يكتب بعد ذلك بأسماء مستعارة مثل جولنيهود أديلا وباييفا ، وإذا كان هذا الحال بالنســبة لــ بواركى فإن مغنين وشعراء آخرين مورست ضدهم أعنف أنواع الرقابة والــنفى أمــثال الشاعر ميلتون ناسيفتو والذى أجبر على حذف كل أغنيته "نادى الركن" حيــن ذهب لتسجيلها فى الاستوديو ، وكذلك المغنى جيرالد فاندريه والذى سجن وعذب كثــيرا لدرجة أنه أصبح غير قادر على الكتابة والكلام والغناء خاصة بعد انتشار أغنيته "كامــن هاندوش" وكذلك المطربان كاتيانوفيلوسو وهبليرتوجيل اللذان انتهى بهما الأمر إلــى أن أصبحا لاجئين فى لندن وهناك سجلا العديد من الأغنيات منها " لندن .. لندن" و"الطريق الطويل" ، ولكن برغم ذلك بقيت أغانى هؤلاء الفنانين يرددها العامة والبسطاء فى تلك المنطقة ، وعلى إمتداد القارة اللاتينية .

المؤتمر السنوى الثانى للحزب الحاكم

عبد الستار حتيتة

الحزب الحاكم يتلاعب بمصير البلاد

■ عبد الستار حتيتة

توجهات خطيرة ظهرت في المؤتمر السنوي الثاني للحزب الوطني الحاكم تهدر حقوق الفقراء ومحدودي الدخل، والاستمرار في التلاعب بالقوى الوطنية والسياسية الأخرى من أجل الهيمنة على مقدرات البلاد والانفراد بالحكم وإدارة الدولة بلا رقيب ولا حسيب. ووضع الحزب خطة شاملة تهدف إلى بيع معظم الشركات والمصانع والمرافق العامة للقطاع الخاص، وإخراج رأس المال الذي تشارك به الدولة في العديد من الشركات، وتركها بالكامل للمستثمرين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى بحث الاستعانة بالأجانب لإدارة المرافق الحيوية التي لن يتم طرحها للبيع!

وعلى الصعيد السياسي قرر الحزب عدم التخلي عن حالة الطوارئ. وتناست قيادات الحزب قضية الحوار مع أحزاب المعارضة. ولم تلتفت قيادات الوطني من الجيل القديم والجديد للمطالب الشعبية التي تنادي بضرورة تحديد فترات محددة لرئاسة الجمهورية، وأن يكون ذلك بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح.

واتخذ الحزب الوطني قرارات وتوجهات جديدة للعمل بها خلال السنوات المقبلة بما يهدف إلى «خلق» قبول شعبي كبير لشخصية جمال مبارك تمهيدًا لترشيحه لمنصب متقدم قد يصل لمنصب رئيس الدولة.

ويبدو أن الحزب يعاني من القلق الداخلي لأنه غير واثق من قدرته على الاستمرار في فعل ما يريد بدون انتقادات من الرأي العام. وتركزت حالة القلق تلك تجاه كل من الانتخابات البرلمانية والاستفتاء علي تجديد فترة الرئاسة للرئيس مبارك لست سنوات قادمة، والمقرر لهما النصف الثاني من العام المقبل، هذا على الرغم من سيطرة الحزب

علـــى مقـــدرات البلاد، من أول وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حتى كشوف الناخبين وصناديق الانتخابات، وغيرها..

وســـاد شـــعور عـــام بيـــن جانـــب كبـــير من الذين شاركوا في المؤتمر السنوي لــ"الوطني"، وهو أن القيادات الجديدة في الحزب بقيادة جمال مبارك أمين السياسات، تريد تحقيق معادلة من الصعب تحقيقها، وهي اتخاذ خطوات للتخلي عن محدودى الدخل والفقراء تدريجـــياً، وفي نفس الوقت تحويل الحزب بقياداته الجديدة في الأمانة العامة والحكومة إلى كيان شعبي له جماهير في الشارع من الفقراء والموظفين والعمال والفلاحين.

يـــأتى هـــذا فـــي الوقـــت الـــذي تعاني فيه القيادات الحزبية الوسيطة من ضغوط المواطنيـــن بالمدن والقرى، وشكاواهم من تقلص الدعم، وتراجع دور الحكومة في مراقبة الأسعار والسلع وغيرهما، وقد يكون اتخاذ القرارات الخاصة بالسماح لسكان القرى والمدن فـــي الدلـــتا والصـــعيد بالبناء على المساحات الخضراء المسماة بالمتخللات، دون أن تكون هناك أي ضوابط حقيقية للحفاظ على ما تبقى من الأراضي الزراعية.. لكن هل ستحقق مثل هذه القرارات الإجماع الشعبي على شخصية جمال مبارك كرئيس قادم للجمهورية!

لقـــد بـــات واضحاً حسب ما رواه أعضاء في الحزب ممن شاركوا في المؤتمر أن "جمـــال بـــيه ســـيكون الرئيس القادم، لكن ذلك لن يتم بقرارات أو بفرض على الناس، بل سيأتي بإرادة شعبية من خلال الإنجازات التي يسعى لتحقيقها(!!)" لقد تحدث "جمال بيه"أمام المؤتمـــر العـــام كثيرًا، وكان الحاضرون للمؤتمر لديهم شعور قوي بأن السيناريو المرسوم للســـنوات المقبلة، هو القيام بحشد الرأى العام لتمديد فترة الرئـاسة العام القادم، وفتح الباب واســـعًا للتربـــيطات الإنتخابـــية التي تعطي للحزب الوطني الأغلبية الساحقة (كالعادة) في الانـــتخابات البرلمانـــية عـــام ٢٠٠٥، والثالثة الاستمرار في التأكيد على الدور الذى يلعبه «الجـــيل الجديـــد» فى التحول بمصر نحو الرفاهية بقيادة أمين لجنة السياسات، نجل رئيس الدولة.

من الملاحظات المهمة التى ظهرت في المؤتمر العام أنه لم يتم التطرق بشكل جدى إلـــى قضـــية الإصلاح السياسى، كما كان متوقعاً من القوى الوطنية والسياسية، وكما ردد الحـــزب الوطـــنى ذاتـــه خلال الأيام الأخيرة التي سبقت المؤتمر.. ما حدث هو توجه عام وخطـــير نحـــو تحولات اقتصادية كبرى قد تعصف بكل ما تبقى لمحدودى الدخل من العمال

والموظفيـــن والفلاحين والطلاب. هل اعترض صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الحاكم الـــذي كـــان يتغنى برعاية الحزب لمحدودى الدخل؟ لا لم يتدخل ولم يعترض، كما لم يتدخل كمـــال الشاذلى، أمين التنظيم.. لماذا، لأن كلاً منهما كان يجلس في مؤخرة الصفوف، وقد تـــركوا القـــيادة للجـــيل الشاب، ومن هو الجيل الشاب، إن عددهم أصبح لا يزيد عن أربعة أشـــخاص، هـــم جمال مبارك مهندس السياسيات الجديدة وراعيها، والدكتور محمود محيي الديـــن، وزيـــر الاســـتثمار فـــي حكومة الدكتور نظيف، والدكتور محمد كمال، عضو لجنة السياسات، والمنسق الإعلامي للمؤتمر، وأحمد عز أمين العضوية.

والـــذى لا يحـــتفظ بعلاقـــات وثـــيقة مع قيادات في الإدارة الأمريكية(في الاقتصاد والسياسة) من هؤلاء الأربعة، فإن له توجهاته الليبرالية المتشددة التي يرى بها أن مصر لا بـــد أن تتحول لدولة رأسمالية.. دولة رأسمالية نعم.. قد يقول البعض ذلك طمعاً في إجراء أي تحـــول يـــنقذ البلاد من التدهور العام، لكن هل يمكن بناء دولة رأسمالية بدون الأسس الديمقراطـــية الســـليمة، وإطـــلاق حق التعبير، وتطبيق القانون على اللصوص الذين نـهبوا مليارت الجنيهات من أموال البنوك، وغيرهم من الفاسدين داخل الحزب الوطني نفسه، وفي الإدارات المحلـــية الـــتابعة له، بشـــهادة الجهاز المركزي للمحاسبات، وغيره من الجهات الرقابية.

فـــبعد أيـــام قلائل من انتهاء المؤتمر السنوي للحزب الحاكم، أخذت قيادات الحزب الحـــاكم في الأمانة العامة ومجلس الوزراء تبحث، بل توقع الاتفاقات التي ستزيح ممتلكات الشـــعب بعـــيداً عن يدي الدولة، بل ستستعين بالأجانب لهذا الغرض. فهي تصر علي إعادة الـــنظر فـــي توزيـــع السلع المدعومة علي البطاقات التموينية، وستقوم بإعادة تقييم السلع السبع الإضافية علي البطاقة، علي أن تقوم بخفض بعضها تحت زعم عدم إقبال المواطنين علي تلك السلع!!

وجـــاء انعقاد المؤتمر السنوى للحزب الحاكم بعد شهور من تهرب قيادات الحزب من الاعتراف بموجة الغلاء التي تضر بغالبية الشعب المصرى، وما حدث في المؤتمر الذى عقـــد أيام ٢١، و٢٢، و٢٣سبتمبر لم يخرج عن ذات التوجهات السابقة وأهمها تأجيل حل مشـــكلة الغلاء، ومواصلة التستر على نهب المال العام، والفساد في الأجهزة الحكومية. لقد وقـــف نـــواب الحزب الحاكم ضد محاولات نواب المعارضة لكشف ملفات الفساد ومحاسبة

المسـئولين عـنه، وكان هؤلاء النواب يشغلون الجانب الأكبر من مقاعد المؤتمر السنوي، حيث صفقوا لكل ما قالته قيادات الحزب، تماماً كما يفعلون تحت قبة البرلمان!

ولـم تـدع القيادات الجديدة بالحزب أى عضو أو قيادي تسول له نفسه معارضة الخطـط الـتى يضعها رجال الأعمال في المجلس الأعلى للسياسات، ناهيك عن مناقشة تلك الخطـط التـي تصب في طريق المزيد من الخصخصة، والمزيد من الإجراءات للتخلي عن محـدودى الدخل في التعليم والصحة والمرافق الخدمية الأخرى. لقد وقف النائب في الحزب الحاكم، جمال أبو ذكرى معارضاً لبعض التوجهات، لكن أبو ذكري شخص واحد لا أكثر، كما أنه اعتاد عدم الصمت على ما يرى أنه خطأ أثناء جلسات البرلمان، وكذلك فعل في المؤتمر العام!

وكـان يوجد على رأس المؤتمر عدد من الوزراء الذين سبق اتهامهم في البرلمان بإتـباع سياسـات تشجع على ممارسة الاحتكار، والتشريع لصالح حفنة من المنتفعين على حسـاب الغالبية العظمى من المواطنين.. وكان يوجد كذلك بين القائمين على المؤتمر العام جانـب كبـير مـن قيادات الحزب ممن تمكنوا في السابق من التستر على قضية مليارات الجنيهات التي اقترضها رجال الأعمال و لم يسددوها للبنوك.

ولـم يـتطرق أحـد من المجتمعين في اللجان المنبثقة عن المؤتمر السنوي إلى الاتهامـات الموجهـة للعديـد من الوزارات التي يديرها زملاؤهم المنتمون للحزب الوطني بارتكاب أعمال الفساد دون التحقيق فيها، ودون وضع أى اعتبار لما يتردد في الشارع العام عن إهدار المال العام، واستغلال النفوذ.

وانعقـد مؤتمر الحزب الوطني في ظل ظروف صعبة يعيشها المصريون ويكتوون بـنارها كـل يـوم، ولا يـريد أحد من قيادات الحزب الوطني الدفاع عن محدودي الدخل، أوالمطالـبة مـن خلال قاعة المؤتمرات بزيادة الحد الأدنى للأجور.. بينما تعتمد التوجهات التـي تمكن لوبي رجال الأعمال في الحزب الحاكم من إقرارها على السياسات التى وضعها عـدد مـن القيادات الجديدة التي دخلت الأمانة العامة للحزب الوطني فى العامين الأخيرين، ومـنها الدعـوة لمبادلة الاستثمارات ذات القيمة الموحدة لبنك الاستثمار بجزء من الديون المسـتحقة لهيـئة التأمينات الاجتماعية، واستكمال برنامج تحويل الهيئات الاقتصادية إلى شـركات قابضـة، و تسـخير وسـائل الإعـلام (المملوكة للدولة) للدعاية لبرامج التحرر

الاقتصـادى ودعـم دور القطـاع الخاص، ودعوة هذا القطاع لتمويل وتطوير مرافق البنية الأساسـية، ووضـع التشريعات اللازمة لذلك، بما فيها تحويل أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى شركات ذات طابع اقتصادى، وغيرها من المقترحات.

وعلـى الـرغم مـن إعـلان حكومـات الحزب الوطني وعدد من قيادات الحزب والـوزراء، الموجوديـن في المؤتمر، عن قرب تقديمهم لمشروعات القوانين الخاصة بمنع الاحـتكار وحمايـة المستهلك والضرائب والحقوق السياسية والانتخابات، إلا أن الجديد في الأمر هو أن كل هذه البنود قابلة للتأجيل لسنوات قادمة.

ومـا بيـن مؤتمره السنوى العام الماضي ومؤتمر هذا العام، قدم الحزب الوطنى الرؤية التي يعتقد أنها ستعجب جماهير الشعب، وسيستقبلها المواطنون بالورود والرياحين، وهـى الرؤية التي تخلو من أى حديث عن إنهاء حالة الطوارئ، أو إطلاق الحريات العامة، أو حـتى فـتح حـوار جـدى مع أحزاب المعارضة، بالإضافة إلى غياب البعد القومى من أطـروحات الحزب، وعجزه عن لعب دور فاعل تجاه العدوان الذي يقع على الدول العربية من فلسطين للعراق والسودان، مما يعرض الأمن القومي للبلاد للخطر مستقبلاً.

كما جاء المؤتمر السنوي للحزب الحاكم بعد نحو خمسة أشهر من التطبيل والتهليل لمؤتمر الإسـكندرية للإصـلاح، والـذى لم ينفذ الحزب أي بند من بنوده، على الرغم من مشاركة أعضاء في المجلس الأعلى للسياسات بالحزب فى صياغة توصيات مؤتمر الإسكندرية، كما أن معظـم أوراق الحزب الوطني المعروضة على مؤتمره السنوى لم ترق إلى أى مستوى مـن مسـتويات الفكر أو درجة من درجات المقترحات التي تقدم بها المشاركون فى مؤتمر الإصلاح بمكتبة الإسكندرية.

ويـبدو أنـه لم يكن في وسع الحزب الحاكم الاعتراف بما جاء فى أى من أوراق الإصـلاح الجديـة الـتى طرحتها تيارات وطنية مختلفة. ويبدو أن الذين يصيغون توجهات الحـزب الوطنى يريدون الابتعاد عن أي محاولة واقعية لتحقيق الإصلاح، لأن ذلك لن يعنى غـير أمر واحد، هو التنازل عن المقاعد الوثيرة والحراسات الضخمة والأموال الطائلة لمن يجلسون على سدة الحكم بلا مساءلة لا برلمانية ولا قضائية!

ومـن المـتوقع أن يسـتمر دور الرافضين لإجراء أي إصلاح سياسى حقيقى فى تعطـيل الحـياة السياسية فى مصر، وفى إصابة المجتمع باليأس، وفى المزيد من التدهور

الشـــامل للـــبلاد. وهذه النوعية من قيادات الحزب الحاكم هي نفس النوعية من الشخصيات التي وقفت بشكل غير مباشر لإفشال توصيات مجلس الشورى بضرورة إنقاذ مستقبل البلاد مـــن خلال خطة شاملة للإصلاح تم تقديمها في السابق للحزب الوطني، حيث ما زال تقرير "الشـــورى" عـــن "تحديث مصر"، مركوناً في أدراج مجلس الوزراء برئيسه السابق"الدكتور عبيد"، والحالي"الدكتور نظيف". ويتضمن التقرير، الذى لم يجد من قيادات الحزب الحاكم من يلتفـــت إلـــيه بعـــد الانتهاء من إعداده، الخطوط العريضة لإنقاذ مصر من الكساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

ومن أهم التوصيات الواردة في التقرير مطالبته بتحديث القوانين المتعلقة بممارسة الســـلطة التنفيذية لأعمالها، وانتهى إلى أنه لا بد من تطهير نصوص القانون حتى لا يكون للســـلطة التنفيذية حماية تزيد من حدة تسلطها، وتحميها من المحاسبة فى وقائع الانحراف أو إســـاءة استعمال الوظائف العمومية، مطالباً بوضع التيسيرات اللازمة لتطوير الدولة من خلال إعادة صياغة قوانين مثل الإدارة المحلية، والعاملين المدنيين بالدولة، والقطاع العام، وشركات قطاع الأعمال، وكذلك في الوظائف القيادية، والتأمين الاجتماعي، والسجل العيني، والســـجل المدنـــي، وغـــيرها من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على الغالبية العظمى من المواطنين.

إلا إن الحـــزب الوطـــنى اختتم مؤتمره السنوي بقيامه بوضع المواطنين في خيار صعب.. ومعادلة مستحيلة تتلخص في أنه على الشعب المصري أن يقبل بموجة جديدة من ارتفـــاع الأســـعار، وارتفاع معدلات التضخم.. فى مقابل أن يقوم هو، أي الحزب، بتشجيع القطـــاع الخاص على زيادة الإنفاق والاستثمار وذلك لكي يزيد من قدرة الاقتصاد على رفع معـــدلات التشـــغيل، وخلـــق فـــرص عمل تؤدى إلى قدرة المواطنين على الإنفاق، وبالتالى ســـيتغلب الحزب، بهذه الطريقة، على ارتفاع الأسعار، حسب مزاعم السياسيين في الحزب الحاكم!


ولا تخـــتلف رؤيـــة الحزب الوطني لقضية التشغيل وخفض الأسعار عما ورد في جانـــب من أوراقه الاقتصادية الأساسية، إذ أن كل البدائل التي توصل إليها تذهب إلى أنه لا حـــل لتحقيق زيادة في حجم الإنفاق العام إلا بحدوث زيادة في عجز الموازنة العامة للدولة. ويبدو أنه سوف يلجأ لهذا الخيار الذى سيتحمل العبء الأكبر فيه الفقراء ومحدودو الدخل..

ولأن رجال الأعمال هم أصحاب القرار في الحزب الحاكم فقد تم التوصل لمخرج آخر عجيب هـو جعل أهداف الحزب للمرحلة المقبلة هي تهيئة المناخ لدفع القطاع الخاص نحو زيادة إنفاقـه الجـارى والاسـتثمارى لكي يخلق فرص عمل تعيد النشاط للاقتصاد القومى وتدفع معـدلات التنمـية لاستيعاب الزيادة فى العاطلين والخريجين.. إذن أين دور الدولة؟ سيكون مجرد دور إشرافى لا غير.. هكذا؟!

ولم تخل أوراق الحزب الوطني من الموضوع الذي يشغل الملايين من المصريين، وهـو الدعم.. وبعد أيام من قيام حكومة الحزب برفع أسعار السولار، فإن الحديث بدأ يدور عقـب انـتهاء المؤتمـر عن ضرورة إعادة النظر في سياسة الدعم، وتوجد خطط جاهزة للتنفـيذ تقضى بتقليص الدعم عن رغيف العيش، وعن أسطوانة البوتاجاز، وعن البنزين، وعـن مياه الشرب، وعن تذاكر الركوب، وعن الطرق العامة التي تربط المحافظات ببعضها مثل طريق الإسكندرية القاهرة الصحراوى..

وقـام مؤتمر الحزب الوطني بالتستر وراء كلمات براقة ومقبولة لدى الرأي العام مثل رغبته في تحديد مستحقى الدعم الحقيقيين، وتوصيل الدعم لهم باسلوب يسمح بتحقيق اكـبر استفادة منه. بالإضافة إلى القول بأنه يريد اتاحة دعم نقدى مباشر ليحل محل الدعم العينى الذى يتم فى شكل سلع باسعار منخفضة تتعرض للسرقة أو التهريب، أي أن الفقراء ومحـدودي الدخل هم المسئولون عن عدم وصول الدعم لهم، وأن الحزب الوطني يريد أن يوصله لهم حتى باب المنزل في صورة رزمة من الأوراق المالية.. يا سلام!

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)


وداعاً.. أبو عمار